

- فصول من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي
- الشيوعيون و القضية الفلسطينية
- الصهيونية الأمريكية
- الأزمة الاقتصادية في العراق والمشروع الوطني للتغيير

- أدب وفن

فاطمة المحسن

رجاء العائدة إلى صبابيغ الآل

زهير الجزائري

الرواية والدين

خالد الحلي

ثلاث قصائد

الثقافة الجديدة



فكر علمي ـ ثقافة تقدمية

تأسست عام ١٩٥٣

المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها

297

تشرين الثاني ـ كانون الأول ٢٠٠٠

الاشتراك السنوي: 50 دولار أو ما يعادلها ــ 100 دولار للمؤسسات

يحول المبلغ مقدماً إلى حساب رقم: 42-467127

ANY HAMED AYOUB
BANQUE LIBANO-FRANCAISE
Bar Elias, LEBANON

أو إلى حساب رقم: 27–307020

COMMERCIAL BANK OF SYRIA
Branch 16 Damascus, Mr. FARES FARES

المراسلة باسم رئيس للتحرير، فاكس رقم: 64262562-00331

E-MAIL: thakafajadida@hotmail.com

ترسل مواد (أدب وفن) باسم: مهدي محمد علي

يرجى المراسلة بشأن توزيع المجلة وماليتها على العنوان:

سورية، دمشق، ص.ب: ٧١٢٢ أو ٢٦٢٢، تليفاكس: ٤٤٤٩٧٢٤

محتويات العدد

5	- كلمة العدد	
6	- فصول من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي: التأسيس	عزيز سباهي
33	- الشيوعيون العراقيون والقضية الفلسطينية	حمدان يوسف
42	- الصهيونية الأمريكية	إدوار سعيد
55	- شهادة	اسماعيل شاكر الرفاعي
65	- الأزمة الاقتصادية في العراق والمشروع الوطني للتغيير	صبري زاير السعدي
80	- تدهور معدل حصة الفرد العراقي من دخله الوطني	مجيد مسعود
85	- التأمين في العراق وعقوبات الأمم المتحدة	مصباح كمال
98	- حديث مع طارق علي	أجراه: ودود حمد
108	- قمة جنيف ٢٠٠٠ للتنمية، تفاؤل لم يبرره الواقع ..	لبيد عباوي
119	- تعقيب حول مقالة سليم عبد الأمير حمدان	

أدب وفن

122 - رسالة إلى الشاعر صلاح ستيتية .... من جبار ياسين

126 - رجاء أحمد خليل الزنبوري .... عبد الرزاق الصافي

130 - رجاء التي عادت إلى صبابيغ الآل .... فاطمة المحسن

133 - آل أحمد (فصل من رواية) .... رجاء الزنبوري

138 - لوحة تخطيطية .... جعفر طاعون

139 - الرواية والدين .... زهير الجزائري

147 - المرايا المهشّمة (قصة) .... خولة الرومي

151 - وجه القطار الجميل (قصة) .... علي جاسم

154 - ثلاث قصائد .... خالد الحلي

157 - إيضاح لابد منه .... مجيد الراضي

159 - تعقيب على تعقيب .... وداد فاخر

- لوحة الغلاف الأخير: للفنان علي المندلاوي

كلمة العدد

في مئوية فهد:

تراثنا من الوطنية المتجذرة

مع مطلع السنة الجديدة نضع بين أيدي قرائنا الكرام هذا العدد الذي يصدر متأخراً عن موعده المقرر، ونعتذر منهم مؤكدين التزامنا بانتظام إصدار المجلة في ستة أعداد سنوياً.

تحلّ في عام ٢٠٠١ الذكرى المئوية لميلاد الرفيق فهد الذي كان في طليعة من نذروا حياتهم للنضال في سبيل قضايا التحرر الوطني – القومي، والديمقراطية، والمستقبل الاشتراكي. باسم هذه الشخصية السياسية الكبيرة اقترن اسم الحزب الشيوعي العراقي الذي لا يجرؤ حتى بعض أشد المناوئين له فكرياً وسياسياً على إنكار الدور الهام الذي لعبه في تاريخ العراق الحديث. من سفر هذا الحزب ننشر فصول التأسيس كما وضعها الباحث عزيز سباهي كجزء من مشروع كتاب معد للنشر. لم يسلم حزب فهد، وهو يناضل أكثر عمره في ظروف السرية القاسية، من الافتراءات والتهويشات الصادرة ليس فقط من قوى الرجعية والدكتاتورية، وإنما أيضا من قوى قومانية جعلت العداء للشيوعية ديدنها الأرأس حيناً من الوقت، لدرجة الاعتقاد أنه منبع الروح القومية وسر ديمومتها. وكثيراً ما اتخذت القضية الفلسطينية، لتعقيداتها وحساسيتها، ذريعة لتشويه مواقف الحزب منها. فتضامنا مع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وانطلاقا من ترابط نضال شعوب البلدان العربية، ننشر مقال الكاتب حمدان يوسف عن هذه المواقف، خاصة في فترة تشويهها، كذلك نعيد نشر مقال للأستاذ إدوارد سعيد عن الصهيونية الأمريكية.

إن الانتفاضة الفلسطينية الجارية تقدم البرهان المفحم على خطأ أولئك الذين يتوهمون أن أقدار البشرية صارت بيد أمريكا، وأن لا قدرة للشعوب على فرض إرادتها في زمن القطب الأوحد. وهي تضيف مؤشراً آخر لدور مقاومة الشعوب وتضامنها في التصدي للعولمة الإمبريالية، مؤشرا يضاف إلى شبح سياتل المتنامي.

في عام الذكرى المئوية لميلاد فهد سينعقد المؤتمر السابع للحزب الشيوعي العراقي، في موعده التزاما بالنظام الداخلي، فالحزب ماض على طريق الديمقراطية والتجديد، رغم الظروف الصعبة التي تحيط به. وكما فعلت عشية المؤتمرين السابقين، ستنشر المجلة وثائق المؤتمر وتفتح صفحاتها لمناقشتها وتقييمها.

ابتداء من هذا العدد نخصص بعض الصفحات لتعقيبات قراء "الثقافة الجديدة" على ما ينشر فيها، إثارة للحوار المستند إلى المعرفة والعقل واحترام الرأي الآخر. والدعوة مفتوحة للجميع.

هيئة التحرير

فصول من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي

التأسيس

عزيز سباهي

هذا فصل من كتاب نضعه الآن وسيصدر بعدد من الأجزاء عن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. لقد حظي الحزب الشيوعي العراقي باهتمام واسع من جانب الكتاب والباحثين، وكرّس عدد منهم كثيراً من اهتمامه لتناول تأريخ المسيرة النضالية الطويلة التي قطعها الحزب أو بعضاً منها، وتعددت الزوايا التي نُظر منها الى هذا التاريخ. وبالرغم من ان بعضهم قد أفاض كثيراً في بحثه كما فعل الأستاذ بطاطو، تظل هناك حاجة، اليوم وغداً أيضاً، الى دراسة مسيرة الحزب او مراحل منها جديدة، ليس فقط لأن هذا الحزب لعب ويلعب دوراً مهماً في نضال الشعب العراقي من أجل الحرية والتقدم والمساواة، وانما لأن المسيرة ذاتها بفعل جسامة الأحداث التي مرّ بها والمطاردات والاضطهادات التي توالت عليه، اكتنفها كثير من الغموض في بعض مواضعها، وتعرضت الى التشويه والتناسي، وصار لزاماً أن يجري البحث عنها مرة وأخرى للكشف عن هذه الواقعة أو تلك.

إن التاريخ هو محاججة او جدل لا نهاية له. فمع كل حقيقة تُكتشف يجري هنا أو هناك تعديل في الصورة. ثم إن التاريخ الذي يوضع، سواء وعى صاحبه أو لم يعِ، يظل يعكس موقفه هو من القضية العامة التي ينظر إليها، قضية المجتمع الذي يعيش فيه.

لا يخفي المؤلف انحيازه الى هذا الحزب.. ولكن ما قيمة هذا الانحياز إذا لم يتدعم بالحقائق. يقول أستاذ التاريخ البريطاني إدورد كار: إن التأريخ العظيم يُكتب بالضبط حين تستنير رؤية المؤرخ وحقائقه، حوار لا نهاية له بين الحاضر والماضي. لقد علمتنا الأحداث أن هناك حاجة جدية لأن ندقق كثيراً في مسيرتنا فليس كل ما أقدمنا عليه كان حقاً خالصاً، رغم أن المسيرة ظلت مجيدة. من هنا انطلق المؤلف في بحثه.

لقد ظل المؤلف يجمع ما يسعفه الحظ به من وثائق، ويستمع الى كثيرين ممن شاركوا في الأحداث وسيواصل بحثه واتصالاته، ويسره جداً ان يدعمه كل من يهمه الأمر بما يتيسر له.. لكنه يعرف ان له حدوداً ينتهي عندها، وان الكلمة الأخيرة لن تقال أبداً طالما كان هناك بحث وتقص وتطور في وجهات النظر، ثم هي تظل رهينة ما يتوفر للبحث من حرية في الوصول الى كثير من البنيات المادية، وفي ظروف كظروف العراق القائمة لن تتوفر حتى البلاد الحرية.

سيسر المؤلف ان يصغي الى أية وجهة نظر، فمثلما أسهم الألوف في بناء الحزب ونضالاته، فللألوف هذه، سواءً ظلت تسير تحت راية الحزب أو آثرت سبيلها الخاص، ان تبدي ما تراه في هذه المسيرة، لذلك سيرحب المؤلف بأية ملاحظة تُقال وباية معلومة جدية تُضاف، وبأية وثيقة تُرسل اليه، من هنا جاءت رغبته ورغبة (الثقافة الجديدة) في نشر هذا الفصل ليكون حافزاً لهذا الدعم.

يمكن مراسلة المؤلف على عنوان (الثقافة الجديدة) مع الامتنان والاعتزاز.

يبدو أن عام ١٩٣٤ قد حسم الأمر بالنسبة للشيوعيين الأوائل بشأن توحيد منظماتهم. فقد صح عزمهم في هذا العام على تأسيس حزبهم الخاص. في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٣ قدم جعفر أبو التمن كتاباً إلى المؤتمر العام للحزب الوطني العراقي يعلن فيه اعتزاله العمل السياسي. إثر ذلك أعلن بعض أعضاء المؤتمر وقف عمل الحزب وتبعهم الآخرون بعد فترة قصيرة. وبحل الحزب الوطني العراقي تكون المعارضة الحزبية الرسمية قد توقفت بعد أن سبقه حزب المعارضة الآخر، الإخاء الوطني، إلى حل نفسه والتخلي عن معارضة الارتباط ببريطانيا. وبحل الحزب الوطني العراقي فقدت جماهير واسعة المنبر السياسي الذي كانت تعبر من خلاله، وبرغم محدوديته، عن معارضتها لسياسات الحكام الموالية لبريطانيا، أما بالنسبة للشيوعيين الذين اتخذوا منه مجالاً مناسباً وعلنياً لتحركهم بين الجماهير دفاعاً عن القضية الوطنية، وعن قضايا الجماهير الأخرى، كما هو الشأن في الناصرية والبصرة بوجه خاص، فقد وضعهم الحل أمام مسألة ملحة وعاجلة، وهي العمل لإيجاد منظمتهم الخاصة السرية، وفي ذات الوقت السعي لتوفير المنابر العلنية التي تدعم نشاطهم السري. وقد تلمس الشيوعيون حاجتهم الماسة هذه خلال تحركهم بين الناس لدعم المبادرة إلى مقاطعة شركة الكهرباء البلجيكية – البريطانية في بغداد التي بدأتها نقابات العمال في ٥ كانون الأول ١٩٣٣ واستمرت حتى ٢ كانون الثاني ١٩٣٤. ففي هذه الأيام كثف الشيوعيون من لقاءاتهم ببعضهم كثيراً، ونشطوا للتعارف فيما بينهم وتوحيد الجماعات المبعثرة، كما يروي حسن عباس الكرباس، أحد مؤسسي الحزب. فيقول إن زميله، الطالب في مدرسة الصناعة، عبد الرحمن داود، وهو من أهالي الناصرية، قد عرّفه بـ"الأسطه" وكان هذا لقباً يطلقونه فيما بينهم على من يريدون تبريزه من أصحابهم (والأسطه بالعامية العراقية رئيس العمل ومن يتقنه) والأسطه هذا كان يوسف سلمان يوسف الذي كان يلتف حوله الشباب الشيوعي في الناصرية والبصرة. ومن يومها أصبح الكرباس شديد الارتباط به. ويروي أيضاً أن يوسف

سلمان كان هو الذي عرّفه بقاسم حسن وأوصاه بالعمل معه. كذلك، عرفه بجميل توما ونوري روفائيل ومهدي هاشم وموسى حبيب. ويلوح أن يوسف سلمان بعد تركه الناصرية والتجائه إلى بغداد نشط كثيراً في تعريف شيوعيي بغداد المبعثرين ببعضهم، وتوثيق روابطهم بشيوعيي الناصرية والبصرة، وحثهم على تكوين منظمتهم الموحدة. وبالفعل ساروا في هذا الاتجاه وكونوا منظمتهم المنشودة (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) التي أبدلت اسمها بعد أشهر إلى الحزب الشيوعي العراقي والتي ضمت كل الشيوعيين في بغداد والبصرة والناصرية والديوانية والعمارة والنجف. هكذا ظهر إلى الوجود الحزب الشيوعي العراقي.

ومع ذلك تظل هنا تساؤلات عديدة تتطلب الحسم قبل متابعة الطريق المجيد الذي سلكه هذا الحزب: كيف تم تأسيس الحزب، ومن هم مؤسسوه، ومتى تم تأسيسه؟

لا نملك، للأسف، من البينات المادية ما يكفي لتوفير الإجابة القاطعة على هذه التساؤلات، وتظل هناك حاجة إلى مزيد من التقصي. وبصراحة، فإن الحزب الشيوعي العراقي لم يتعامل مع هذه المسألة تعاملاً علمياً. فلقد مرت على الحزب أوقات كان بوسعه أن يدقق هذا الأمر وبسهولة. فعدا عن توفر الفرص للاطلاع على الوثائق لدى دوائر البوليس، كان المؤسسون المتعارف عليهم أحياء، وكان بوسعه الحصول على معلومات وافية منهم بشأن هذه المسألة أو غيرها. لقد ظل الحزب يحتفل هو والجماهير المحيطة به، كل عام، بذكرى تأسيسه في الحادي والثلاثين من آذار ١٩٣٤، فعلى أي أساس استند في هذا التحديد؟ حري بنا أولاً أن نذكر أن تقليد الاحتفال بميلاد الحزب أرسي لأول مرة في سجن بعقوبة المركزي عام ١٩٥٤ حين كان يجتمع هناك معظم السجناء الشيوعيين الذين عاشوا مع يوسف سلمان يوسف (فهد) في سجن الكوت، وكان على رأس العمل الحزبي آنذاك حميد عثمان بما عرف عنه من ميل إلى اتخاذ القرارات العاجلة وغير المُسبَّبة وغير المدروسة جيداً. ففي ذلك العام كتبت مجلة (كفاح السجين الثوري)[1] في عددها التاسع عشر الصادر في ٢٣ نيسان ١٩٥٤ أن الحزب الشيوعي العراقي قد تأسس في الحادي والثلاثين من آذار ١٩٣٤. لا نذكر اليوم كيف ورد هذا التاريخ المحدد ومن الذي قال به، ولكن، كما هو واضح، إن هذا التحديد جاء اعتماداً على الذاكرة وحدها. بعد أسبوع من ذلك ظهرت جريدة الحزب المركزية في عددها الثالث والصادر في الأول من أيار ١٩٥٤ وهي تحمل ذات الإشارة إلى تأسيس الحزب استناداً إلى ما ذكره الشيوعيون القدماء في السجن.

في التقرير الذي ألقاه يوسف سلمان يوسف (فهد) أمام الكونفرنس الأول للحزب عام ١٩٤٤، أي قبل عشر سنوات من تاريخ صدور العدد المذكور من (كفاح السجين الثوري)، والمعروف باسم (قضيتنا الوطنية) جاء: "لقد أدى نضال الطبقة العاملة العراقية لتأليف نقابات لها عام ١٩٢٩ ولتأليف حزبها الشيوعي عام ١٩٣٤ والقيام بإضرابات جماعية ومظاهرات سياسية عديدة"[2]. إن لهذا التحديد قيمة كبرى فيما نحن بصدده. فقائله، أولاً، هو يوسف سلمان يوسف بالذات الشخص الذي لعب أكبر الأدوار في إرساء دعائم الشيوعية في العراق، وفي تأسيس الحزب بالذات؛ وثانيها إن القول به يأتي في تقرير مهم ويخضع للتدقيق، وفي أول

مؤتمر يعقده الحزب منذ تأسيسه؛ وثالثها إن القول جاء بعد عشر سنوات فقط من وقائع التأسيس وذاكرة القائل لا شك فيها هنا.

وإذا ما عدنا إلى مذكرات حسن عباس الكرباس، وهو أحد الذين أسهموا في التأسيس، نجـد في هذا الشأن ما يلي: "الحزب على حد فهمي - هو ظاهرة لنشاط وعمل اجتماعي معيـن وفـق فلسفة معينة هي الماركسية - اللينينية لطبقة من الناس، لا يمكن أن ينبثق للوجود فجـأة كعمـل جاهز ومهيأ آنياً، وإنما هو ينمو ويظهر للوجود كظاهرة اجتماعية حية خلال فترات (زمن) تطول أو تقصر حسب مقتضيات البيئة التي يتكون فيها. وحزبنا مر في أول أمره بفترات ثلاث، سـميتها فترة لقاح الأفكار وفترة المخاض، ثم إعلان الولادة. فالأولى انتهت عام ١٩٣٣، والثانية استغرقت عام ١٩٣٤ وهي التي حفلت بنشاط التأسيس وتهيئة المطبعة الأولى، والثالثة هي فترة عام ١٩٣٥ حصل فيها الإعلان المادي لكيان الحزب بمنشوره الأول في ١٩٣٥/٣/١٤ ثم واصل جهاده تحت راية جريدته الأولى (كفاح الشعب)"[٣].

ويضع الكرباس قائمة بأسماء الذين يعتبرهم مؤسسي الحزب وحسب أهميتـهم فـي عمليـة التأسيس وهي على النحو التالي:

١- يوسف سلمان (فهد فيما بعد)	٢- عاصم فليح	٣- قاسم حسن
٤- مهدي هاشم	٥- نوري روفائيل	٦- حسن عباس
٧- يوسف اسماعيل	٨- عبد الرحمن داود	٩- موسى حبيب

ويعلق على القائمة قائلاً: "هؤلاء كانوا هم القائمين في الحركة في بغداد والتحضيرات خـلال عامي ١٩٣٣ - ١٩٣٤ حتى قيام الحزب وعلى تماس مباشر بعضهم مع البعض، علماً أن يوسف سلمان كان له أيضاً بعض الأصدقاء والمجندين والمؤيدين في البصرة والناصرية ومن الأسـماء التي سمعتها في حينه اسم زكريا إلياس وسامي نادر وظافر في البصرة، وربما كان لعاصم أيضـاً من المؤيدين، ولكن حسب مشاهداتي لا أستطيع أن أعتبر أحداً غير ذوي الأسماء التسعة، هم مـن المؤسسين القائمين". ويلاحظ كذلك أن ثلاثة من هؤلاء وهم يوسف اسماعيل ونـوري روفـائيل وموسى حبيب قد انسحبوا في "فترة المخاض"، أي في عام ١٩٣٤[٤]. ويشار هنا إلى أنه اسـتبعد من قائمته جميل توما، رغم أنه يعرفه جيداً وممن جمع يوسف سلمان بينهما. ونحن لا نسـتبعد أن يكون جميل توما قد نفر من الارتباط التنظيمي لأنه كما قال هو عن نفسه "كنت فـردي النزعـة، وكنت أحب تعليم الآخرين ولا أحب تنظيمهم"[٥].

على هذا النحو تتطابق رواية الكرباس مع ما جاء به يوسف سلمان فهد في تقريره الـذي أشرنا إليه من أن عام ١٩٣٤ هو عام التأسيس. ويضعنا القول بـ٣١ آذار ١٩٣٤ تحديداً أمـام إشكال آخر. فالثابت أن عاصم فليح الذي اختير كمسؤول أول للحزب لم يعد من موسكو حيـث كان يدرس في (مدرسة كادحي الشرق)، إلا بعد منتصف عام ١٩٣٤ (في ١٨ آب ١٩٣٤ طبقاً لتقارير البوليس، وتتفق هذه مع رواية الرفيق محمود الأطرش الذي يقول "في أوائـل صيـف

١٩٣٤ وصل الرفيق العراقي عاصم إلى بيروت قادماً من موسكو بعد إتمام دراسته وتوجه عن طريق لبنان إلى العراق"[٦]). في المقابل لم يغادر يوسف سلمان يوسف قاصداً موسكو ليلتحــق بمدرسة كادحي الشرق إلا في كانون الأول ١٩٣٤ حسبما يروي الكرباس. وهكذا فالتأسيس إذن جرى بين هذين التاريخين. ومرة أخرى تؤكد لنا رواية الرفيق محمود الأطرش هــذا الأمــر. فيشير إلى أن عاصم "بعد ذهابه إلى العراق ببضعة شهور أعلمنا بمجيء فهد، سلمان يوســف، إلى بيروت في طريقه للدراسة في موسكو. وبما أنني لم أتمكن من مقابلته سنة ١٩٣٠ حين أتى إلى فلسطين، لذلك صممت على مقابلته شخصياً للتعارف والاطلاع على حقيقة أوضاع الحـزب الشيوعي العراقي. أتذكر أنه تم لقاؤنا بواسطة الرفيق نقولا شاوي قرب مبنى الكلية الأمريكية. بعد التعارف جرى الحديث بيننا عن الوضع في العراق، وعلى أحوال الحزب الشيوعي العراقي الفتي. وكان أول من أعلمني بتكوينه في العراق، بعد عودة الرفيق عاصم، كــان تكوينــه أول خطوة جيدة حققها الشيوعيون العراقيون" ويستطرد الأطرش ويقول: "كان الرفيق فهد أو سلمان يوسف سلمان (الأطرش يلفظ الاسم على طريقة الجزائريين بتقديم اسم العائلة على الاسم الأول أو الشخصي – المؤلف) متفائلاً جداً بمستقبل الحزب الشيوعي العراقي"[٧]. أما الاعتراض الذي يثيره بطاطو والذي يشكك بكون التأسيس قد تم في عام ١٩٣٤، وإنما في عام ١٩٣٥ اســتناداً إلى أن قاسم حسن، أحد العناصر الأساسية في التأسيس لم يطلق سراحه مــن الاعتقــال فــي الناصرية إلا في ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٥ فمردود هو الآخر[٨]. ففي الاستمارة التي دونها قاسم حسن بنفسه في تاريخ ١٩٣٥/٧/١٦ للمشاركة في المؤتمر السابع للكومنترن ممثــلاً للحــزب الشيوعي العراقي والذي انعقد في ٢٥ تموز – ٢٠ آب ١٩٣٥ يقول: "نشطت منذ عــام ١٩٣٢ مع مجموعة شيوعية، واشتركت في تشكيل مجموعة شيوعية وقدت المنظمة" ثم يــردف ذلــك بقوله "بقيت في السجن لمدة ٤ أشهر في نهاية عام ١٩٣٤ حيث اتهمت بتأسيس حزب شــيوعي في العراق، ووضعت في عام ١٩٣٥ بسبب الانتفاضة تحت إمرة المحكمة العسكرية قبــل أن أتمكن من الهَرب"[٩].

ومعروف أن حملة واسعة قد شنت في خريف ١٩٣٤ ضد الشــيوعيين فــي وزارة (علــي جودت الأيوبي) ويعلق مؤلف (تاريخ الوزارات العراقية) على هذه الحملة بقوله: "انتشرت الأفكار الشــيوعية بين الأهلين في بغداد انتشاراً كبيراً أيام هذه الوزارة، واشتبهت الشــرطة بعــدد مــن الكتاب والمحامين ببثهم هذه السموم في العراق، فقبضت عليهم في يوم ٤ تشــرين الأول ١٩٣٤ وساقتهم إلى الناصرية لإجراء محاكمتهم فيها، وبعد أن لبثوا في السجن مدة، ظهرت براءة البعض منهم، وحكم على البعض الآخر بعقوبات منوعة"[١٠].

من مقارنة الأحداث والأقوال ببعضها يتأكد أن تأسيس الحزب قد تم في النصف الثاني مــن عام ١٩٣٤، والأرجح أنه قد أخذ شكله النهائي بعد عودة عاصم فليح في آب ١٩٣٤ وقبل الحملــة التي يشير إليها الحسني في ٤ تشرين الأول ١٩٣٤، أن يوسف سلمان يوسف قد لعب فيــه دوراً رئيسياً ومباشراً لكنه آثر أن لا يتصدر نشاط المنظمة الوليدة لأنه كان يخطط للسفر إلى موســكو

لغرض الدراسة، وقد تم ذلك فعلا في كانون الأول من عام ١٩٣٤ كما يؤكد الكرباس في قولـــه: "... وعليه أصبح القائمون على التأسيس في فترة صدور أول منشور للحزب هم ستة أشخاص بما فيهم اللولب الأقدم يوسف سلمان "فهد" الذي سبق أن غادر العراق في نهاية ١٩٣٤"(١١).

أطلق الشيوعيون المؤسسون على منظمتهم الوليدة اسم "لجنة مكافحة الاستعمار والاســتثمار" كما يروي زكي خيري(١٢). لكنهم عادوا واستبدلوا هذا الاسم في العـــام التـــالي باســم "الحــزب الشيوعي العراقي".

لا نملك أية وثيقة تشير إلى الصورة التي أخذها تنظيم الحزب وقواعد العمل التي أخــذ بـــها وتوزيع مراكز المسؤولية والمهمات التي أوكلت إلى الرفاق القياديين ومواقع العمل التي نشط فيها الحزب... الخ. لكننا نفهم من مذكرات الشيوعيين الأوائل أن عاصم فليح كان على رأس الحــزب، وظل يقود النشاط حتى اعتقاله في أيلول ١٩٣٥، وكان في السجن يبعث من خلال أمه التي كـانت تتصف بالذكاء والجرأة والإخلاص للحزب ملاحظاته إلى رفاقه الذين تولوا قيادة النشاط. وكـــان قاسم حسن يساعد عاصم فليح في إدارة العمل حتى اعتقاله، كما لاحظنـــا فـــي خريـــف ١٩٣٤ وإرساله إلى الناصرية مع عدد من الشيوعيين لمحاكمتهم مع آخريـــن بتهمـــة التحريـــض علـــى انتفاضة فلاحي سوق الشيوخ والفرات الأوسط في مطلع ١٩٣٥، وأن زكي خيري ويوسف متـــي قد ضما إلى الهيئة القيادية في تموز ١٩٣٥.

برغم أن الشيوعيين الأوائل نجحوا أخيرا في خلق حزبهم الموحـــد، وأوجـــدوا المركـــز المطلوب، إلا أن الحزب الذي أوجدوه كان يعاني من عيوب جعلت من السهل ضربه وتهشـيمه وهو في سنيه الأولى. كان يفتقر أولا إلى القيادة القوية القادرة على إيجاد التماسك الضـروري. وكان يعاني من الفردية وعدم الانسجام في قيادته وضعف الانضباط بيـــن صفوفـــه. وكـــانت المقاهي، كما تكشف المذكرات، هي المكان المفضل للشـيوعيين ليتبـادلوا الأفكـار ويثـيروا المناقشات والثرثرة في أغلب الأحوال حتى شاع من بعد مصطلح "شيوعيي المقـــاهي"، وقـــد أورثوا هذه العادة السيئة إلى الجيل التالي، وتطلب الأمر من الحزب من بعـــد نشـــاطا دؤوبـــا لتخليصه من عادة الثرثرة في المقاهي. وقد التفت الحزب منذ أيامه الأولى إلـــى هـــذا العيـــب وكتبت (كفاح الشعب) تنتقد الشيوعيين الذين "ترن" أصواتهم في المقاهي. وكان مـــن الســـهل، والحال هذه، أن تخترق قوى الشيوعيين. ومع أن البوليس العراقي لم يكن يملك البراعة والخبرة والتقنيات المتطورة لمطاردة الشيوعيين، إلا أنه كان يتمتع بمشورة الخبراء البريطانيين، وقـــد سارع هؤلاء إلى تكوين وتطوير الكادر العراقي المتخصص في مكافحـــة النشـــاط السياســـي، والشيوعي على الخصوص، وأرسلوا عددا من ضباط البوليس العراقيين إلى إنكلترا حتى قبـــل تأسيس الحزب للتدرب على مكافحة العمل الشيوعي السري، وعادت أول دفعة مـــن هـــؤلاء، وكانوا أربعة، بعد تأسيس الحزب بقليل.

والحق، إن الحزب الشيوعي العراقي واجه منذ لحظة وجوده، بل وحتـــى قبـــل أن يتوحـــد الشيوعيون في منظمة واحدة، قمعا بوليسيا استهدف قطع السبيل أمام الشـــيوعيين للتغلغـــل بيـــن

الجماهير. فقد اعتقل أحد مؤسسيه، قاسم حسن، بعد أشهر قليلة من تأسيسه، ثم تلا ذلك اعتقال مؤسس آخر هو حسن عباس الكرباس وهو يوزع أول منشور يصدره الحزب في ١٤ آذار ١٩٣٥ في بغداد، واعتقل رئيسه، عاصم فليح حتى بدون حجة قانونية، واعتقل مهدي هاشم، المؤسس الرابع بذريعة توزيعه بيانات للحزب في الفرات الأوسط إبان التمرد العشائري الذي نشب أيام حكومة ياسين الهاشمي. واعتقل عديد من أعضائه بذرائع مختلفة. وكان عبد الحميد الخطيب الذي نشط كعميل للبوليس يصطنع الحيل للإيقاع بالشيوعيين وأنصارهم. وقد وفق البوليس كما يذكر حسن عباس الكرباس وزكي خيري إلى تجنيد العديد من أنصار الحزب إلى مخبرين لاصطياد أعضاء الحزب وأنصارهم. وقد أشرنا إلى الحملة الواسعة التي شنتها حكومة علي جودت الأيوبي ضد عناصر الحزب بعد أشهر من تأسيسه بدعوى أن الحزب كان يحرض على انتفاضات الفلاحين في سوق الشيوخ والفرات الأوسط. لقد استهدفت أعمال القمع هذه تفويت الفرصة على الحزب لكي يرسخ أقدامه ويعالج نواقصه ويطور أعضاءه وعياً وتنظيماً. وكان كل ذلك يجري دون أن تكون هناك قوانين تحرم الشيوعية وتعاقب على ترويجها. وأكثر من هذا أن الدوائر البريطانية كانت تغض النظر عن نشر الفكر الفاشي وتشجع عليه في تلك الفترة لتجعل منه مصدة في وجه انتشار الفكر الشيوعي في العراق.

لم يكن بوسع حزب صغير العدد[١٣] وقليل الخبرة ويفتقر إلى الإمكانيات المادية التي تعينه على التحرك الواسع بين الجماهير أن ينهض بأعمال كبيرة في سنيه الأولى. ولكن مع ضآلة تجربته ومحدودية إمكانياته والظروف الصعبة التي أحاطت بنشاطه ونقاط الضعف الذاتية التي أشرنا إليها سعى حتى في تلك الفترة المبكرة جداً من حياته أن يخوض في قضايا أساسية تواجه نضال الشيوعيين عادة، وفي رأس هذه القضايا يأتي السعي لإقامة روابط بالجماهير الكادحة، والعناية بالتحالفات الوطنية والسعي لتجميع القوى الوطنية في المرحلة المعينة من النضال الوطني، والجمع بين العملين السري والعلني، وتحديد الموقف من القضية القومية، العربية والكردية. لا يعني هذا بالطبع أن الحزب قد أرسى السياسات الصحيحة والدقيقة في كل هذه القضايا، لكنه حاول على أية حال، وبقدر ما سمحت له ظروفه الصعبة أن يوضح للجماهير العلاقة ما بين البؤس الذي تعيشه وسياسات الحكام وأسيادهم المستعمرين، واتجهت بياناته وبشكل صائب نحو تبيان الأساس الذي تقوم عليه سياسات هؤلاء الحكام. ففي البيانات الأولى التي أصدرها الحزب في ربيع ١٩٣٥، واعتقل عدد من أعضائه وهم يوزعونها في بغداد والنجف والبصرة والناصرية وغيرها، حدد الحزب الأهداف التي يتعين للجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وجنود أن تناضل من أجلها، وأن تسعى لتمتين روابطها الكفاحية فيما بينها على أساسها، ويمكن تلمس هذا من البيان الأول الذي وزعته الجمعية[١٤]. ونلاحظ هنا أن البيان ركز على مطلب العمال والفلاحين ويلوح لنا أنه عكس روحية سياسات الكومنترن آنذاك. وستكون لنا عودة مع هذا الموضوع.

بيان جمعية مكافحة الاستعمار

إلى العمال والفلاحين، إلى الجنود والطلاب، إلى كل المضطهدين!

"على سواعدنا قامت الثورة العراقية الأولى، نحن جماهير العمال والفلاحين، ومن طبقتنا جاءت الآلام والتضحيات وعشرات الألوف من الضحايا... وذهبت المنافع إلى الرأسماليين والإقطاعيين وكبار الموظفين.. ولم يكن نصيبنا سوى الجوع والبرد والمرض الذي لا يرحم... وقطيع من محصلي الضرائب الذين ليست لديهم ذرة من الرحمة أو الإنسانية.

واليوم، فإن الإنكليز والطبقة الحاكمة شركاء في اتفاق يهدف إلى الإبقاء على الاضطهاد والاستغلال اللذين نعاني منهما... ولقد أصبح النفط والمواد الخام الأخرى حكرا على الإنكليز، وتحول العراق إلى سوق لبضائعهم ولرأسمالهم الفائض، وإلى قاعدة حربية موجهة ضد الشعوب المجاورة وضد أي طموح للحرية يمكن أن تفكر فيه الأقطار العربية. إن الطبقة الحاكمة من ناحيتها، تنهب عائدات الضرائب، وتستحوذ على الأراضي وتبني القصور على شواطئ دجلة والفرات، في الوقت الذي تجوع فيه ملايين العمال والفلاحين، وينزفون دما ويتلوون من الألم.

علينا أن نضع حدا لأوضاع وصلت إلى هذا الحد من الظلم وصارت لا تطاق. إننا نطالب بتغيير أسس الحياة من جذورها لصالح كل الطبقات المنتجة... لنرفع صوتنا ثانية في الأرض، وليتقدم هادرا يزرع الرعب في قلوب مضطهدينا... وليتقدم أبناء المدن والقرى، العامل والفلاح، لا يفرقهم مذهب أو عرق مؤيدين بالمفكرين الثوريين، جنبا إلى جنب، لتحقيق المرحلة الأولى من النضال:

- لإلغاء كل الديون التي على الفلاحين، وإنقاذهم من الضرائب المرهقة، وتوزيع الأراضي الأميرية على فقرائهم، وتأمين القروض اللازمة لهم.

- ضمان حرية العمال في الاجتماع والكلام... وإعادة فتح نواديهم ونقاباتهم؛ وسن قانون لحماية العمال... ضد الفصل الكيفي وتأمينهم ضد الجوع في شيخوختهم؛ وتطبيق يوم عمل بثماني ساعات في جميع مواقع العمل العراقية وتلك التي يملكها الأجانب.

يسقط الاستعمار الإنجليزي! تسقط كل المعاهدات الاستعبادية! عاشت الجبهة الموحدة ضد الإمبريالية وضد مضطهدي الفلاحين والعمال"[١٥].

ويذهب البيان الذي وزع في النجف في ٢١ آذار ١٩٣٥ إلى تفصيل أكثر في الأهداف التي ينشدها الحزب. ويلاحظ في هذا البيان أنه يتوقف أكثر عند المطالب السياسية العامة للشعب:

"ماذا نريد؟

لم نحمل السلاح ونثور ونقف بوجه المستعمرين وأتباعهم ممن فرضوا فرضا على العراق وحسبوا من أبنائه، من أجل أشخاص معدودين غايتهم واحدة (وإن اختلفوا بالوصول إليها وكونوا

صورا بشكله بهذه البلاد، يغشون الجماهير فتحسب أن فريقا منهم يعمل لصالحنا) ونحن دافعو الضرائب الجياع. إنما هي ثورة من الصميم، علة قوامها في صدورنا سنين عديدة، وهي الآن تتفجر لا لترضي وتشبع جشع أشخاص معدودين: الهاشمي، المدفعي، السعيد، الأيوبي، العسكري، وغيرهم، وغيرهم. كلهم جربوا، وكلهم جاءوا إلى الحكم فلم يحدث أي تبدل ملموس في حياة الملايين الكادحة من الجماهير. بالعكس، كل منهم قام بقسمه من إغلالنا بقيود العبودية، المعاهدات وذيولها، اتفاقيات النفط المجحفة بحقوقنا، مشاريع أصفر واللطيفية ومشروع الحبانية... الخ.

نحن نريد:

أولا: قلع سن أم الذبان والهنيدي والشعيبة من الأساس، لا نريد أية قاعدة حربية للإنكليز عندنا.

ثانيا: تعديل المعاهدة من الأساس وجعلها بشكل معاهدة بين الند والند، لا بين سيد وعبد، مصبوغة بألوان كاشفة.

ثالثا: لا نريد أن توافق الحكومة بصورة باتة على مشروع سكة حديد حيفا – بغداد، إذ هو طريق استعباد وغل لنا وللأجيال الآتية.

رابعا: نريد إبدال اتفاقية النفط بشكل يكون لصالحنا، على أن نقر ذلك نحن أبناء الشعب.

خامسا: تخفيض الرواتب الضخمة لكبار الموظفين والوزراء تخفيضا محسوسا.

سادسا: توزيع جميع الأراضي الأميرية حالا على فقراء الفلاحين.

سابعا: إلغاء جميع الديون المتراكمة على الفلاحين وتخفيض الضرائب تخفيضا كبيرا.

ثامنا: سن قانون حماية العمال.

تاسعا: نريد حالا، الضرب على أيدي بعض الصحف المعلومة التي تتناول أجورا من الجهات الأجنبية المعروفة في بغداد للتبشير بالدعاية الاستعمارية لحكوماتها وعلاوة على ذلك تتناول رواتب من المخصصات السرية التي هي نفس الضرائب التي جبيت منا بالسياط هؤلاء الذين يشتمون الثورة ورجالها المخلصين وإلا فسيرون جزاءهم منا إن لم تتخذ التدابير الفعالة بحقهم.

عاشرا: نريد انتخابا مباشرا حرا، أي من منتخبين ثانويين، الشكل الاستعماري الذي يلعب من ورائه الاستعمار.

الحادي عشر: نريد إخراج جميع العناصر التي تعمل على بث التفرقة بين أبناء الشعب العراقي الواحد المتكاتف الأفراد من البلاد.

اللجنة المركزية

لجمعية ضد الاستعمار"[١٦]

كان من أولى مساعيه للعمل بين الجماهير التوجه نحو إيجاد علاقات بالعمال وخلق نقاط ارتكاز يستند إليها في نشر دعايته بينهم لاسيما بين عمال السكك في بغداد والميناء في البصرة والنفط في كركوك. ويروي الرفيق محمود الأطرش، أن يوسف سلمان يوسف حين التقاه في بيروت عام ١٩٣٥ كان متفائلا بمستقبل الحزب الشيوعي العراقي، ويقول إنه "أخبرني بوجود بعض الصلات بعمال البترول، وبإمكانية تكوين حركة نقابية واسعة من مختلف المهن والصناعات في العراق"[١٧]. ويتحدث الكرباس في مذكراته أنه كان ينشط في دعوته بين عمال السكك وبين عمال معامل التصليح الميكانيكي في منطقة (سيد سلطان علي) وشارع (العرصة) و(النعمان) في بغداد آنذاك. ويتحدث كذلك زكي خيري عن مساعيهم لإيجاد علاقات مع عمال السكك.

لقد أظهرت الأيام أن تفاؤل يوسف سلمان يوسف لم يكن بلا أساس. فقد اضطرت حكومة ياسين الهاشمي إلى إصدار قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ تحت ضغط المطالبة العمالية التي كان الشيوعيون والديمقراطيون (الشعبيون) وراءها. واعترف القانون بحق العمال في التنظيم النقابي، وحقهم في التعويض عن العطل الأسبوعية والسنوية الرسمية، والتمتع بإجازات اعتيادية مدفوعة الأجر، وخول القانون مجلس الوزراء بتحديد ساعات العمل لأصناف العمال حسب صناعاتهم وحرفهم وجنسهم وأعمارهم. ومع أن كثيرا من هذه الحقوق لم توضع موضع التطبيق وجرى تجاهلها من بعد، إلا أن الإقرار بها قانونا كان مكسبا كبيرا وسلاحا يمكن أن يشهره العمال في مطالباتهم. وانعكست تحركات العمال، لاسيما مع الانفراج النسبي في الحريات الذي أعقب انقلاب بكر صدقي في حملة من الإضرابات كان الشيوعيون من أنشط المحركين فيها كإضراب عمال الميناء في ٢٤ آذار ١٩٣٧، وإضراب عمال الشركة الوطنية للسيكاير في بغداد، وعمال شركة نفط العراق في كركوك، وإضراب عمال القاعدة العسكرية البريطانية في الحبانية، وإضراب عمال إنشاء سد الكوت.. الخ. وقد اعترفت تقارير البوليس بنشاط الشيوعيين بين العمال. ففي تقرير بعنوان "حركات العمال والشيوعيين" جاء أن توزيع المنشورات داخل محطة غربي بغداد قد ازداد "لمحاولة بث الفتنة بين العمال وحثهم على الإضراب عن العمل بمناسبة تخفيض أجور منتسبي السكك الحديدية يضاف إلى عدم فتح نقاباتهم وجمعياتهم؛ وأن الشيوعيين المتحدين مع هؤلاء العمال يحاولون استغلال هذا الاستياء"[١٨]. وفي أيلول ١٩٣٥ وزعت منشورات شيوعية في قاطرات سكك الحديد والمحطات تحث العمال على الإضراب بسبب التخفيض الذي أعلنته الحكومة من أجورهم بنسبة ٥% كان المتهم الرئيس فيها المهندس الشيوعي جميل توما[١٩].

جاء تأسيس الحزب في الوقت الذي تحفزت جماهير الفلاحين إلى الانتفاض في مناطق واسعة من البلاد، وكان عليه أن يحدد موقفا واضحا من تحركات الفلاحين. كان يدرك الدوافع التي قامت عليها سياسات الحكم في المسألة الزراعية. وهي في كل الأحوال لا تراعي مصالح الفلاحين. ولئلا يطيش سهم السخط الشعبي في متاهات الصراعات الحزبية والمصالح الشخصية

لرجالات الحكم ومن يتحالف معهم من رؤساء القبائل، سارع إلى إصدار عدد من البيانات بعضها بتوقيع اللجنة المركزية للجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار، وبعضها بتوقيع لجنة الفرات الأوسط للحزب، صاغ فيها المطالب التي يتعين على الفلاحين أن يناضلوا من أجلها إلى جانب المطالب الوطنية العامة. وقد لعب الشيوعيون في الناصرية دورا فعالا في تحريك الفلاحين في سوق الشيوخ. وجدير بالذكر هنا أن تحريض فلاحي سوق الشيوخ يرجع إلى سنوات سابقة كان يمارسه يوسف سلمان يوسف. فقد بذل مسعى خاصا لتعريف الفلاحين بجوهر الاستغلال الذي يتعرضون له والعوامل التي تدفع إلى تشديده. وقد نشأت، كما يروي أخوه داود سلمان يوسف، صداقة خاصة جمعت ما بين يوسف سلمان يوسف وريسان الكاصد، شيخ بني خيكان، الذي قاد الانتفاضة الفلاحية هناك عام ١٩٣٥[٢٠]. اتخذ الحزب موقفا عمليا ومحددا تحديدا واضحا من مطالب الفلاحين. فطالب بتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين، أي توزيع الأراضي التي يتصرف فيها الفلاحون فعلا ولم تملك بعد لأحد، وإن كان يجري الاستحواذ عليها بموجب القوانين التي أصدرتها الدولة آنذاك. كانت هذه تؤلف أغلب الأراضي الزراعية. لقد أصدرت الدولة قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ وقانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ أيضا. وكانت تهدف منهما تمليك الشيوخ ورجالات الحكم وأثرياء المدن الأراضي الزراعية التي توارث الفلاحون أبا عن جد زراعتها وفقا لحق العشيرة في الديرة المشتركة. فبعد ست سنوات فقط من الشروع في تطبيق قانون التسوية الأول استحوذ الملاكون على ما يزيد عن مليونين ونصف المليون من الأراضي الأميرية. أضف إلى ذلك، فإن الحكومات المتعاقبة كانت تشدد على الفلاحين لتسديد حصة ملاكي الأراضي، آل السعدون، والحصة التي فرضها رجال الاحتلال البريطاني باسم "السركله" إلى رؤساء العشائر حتى قبل تسديد الضريبة الحكومية وبالرغم من أن الشيوخ هؤلاء قد أعلنوا عن تنازلهم عن "حق" السركله هذا[٢١]. وطالب الحزب بقوة بإلغاء جميع القروض والرهنيات التي تتعلق بالأرض. لقد كان إغراق الفلاحين بالديون جزءا من الممارسة المألوفة والدائمة التي يلجأ إليها ملاكو الأراضي لإرغام الفلاحين على الخضوع لإرادتهم وربطهم بالأرض ولكن بعد أن حرموهم من حق التصرف الحر فيها حتى ولو كانت أراضي أميرية والفلاح يزرعها بموجب نظام المحاصصة. ولم يكتف الملاكون بالإكراه الاقتصادي وحده وإنما شفعوه بالإكراه القانوني من خلال تشريع قانون حقوق وواجبات الزراع.

ولم يقصر الحزب خطابه على الفلاحين وحدهم أيام الانتفاضة وإنما تعداهم إلى مخاطبة الجنود (الذين هم أبناء الفلاحين في الأساس) من أجل أن يقفوا إلى جانب الفلاحين ويرفضوا الأوامر التي تصدر إليهم بضربهم، وخاطبهم ببيان خاص[٢٢].

لقد أثار نشاط الحزب في صفوف الجيش هلع الحكام. كان هؤلاء يخشون أن يمد الشيوعيون أيديهم إلى هذه الأداة الخطيرة التي اصطنعوها في الأساس لتصبح القوة التي يرهبون بها الشعب. وقد جربوها فعلا في قمع انتفاضات الفلاحين التي أشرنا إليها، وفي قمع تظاهرات الشعب الكردي المطالبة بالحقوق القومية في السليمانية في ٦ أيلول الأسود عام ١٩٣٠. ويتحدث كل من زكي

خيري وحسن عباس الكرباس عن نشاط الحزب بين صفوف فوج المخابرة في (الكرنتينة) في بغداد. وقد جاء بعض هذا النشاط محض مصادفة توفرت، كما يذكر زكي خيري في مذكراته لمخاطبة مجموعة من جنود فوج المخابرة كان يضمهم تنظيم خاص سري تكون عفويا من بين الساخطين على النظام الذين لا تتوفر لهم فرصة التعبير عن هذا السخط بعد أن أغلقت أحزاب المعارضة الرسمية أبوابها[٢٣]، بينما جاء بعضه الآخر بفعل نشاط الشيوعيين الذين كانوا يجندون إجباريا كما حدث للشيوعي القديم عبد الرحمن داود الذي شاءت المصادفة أن يجند إلى ذات فوج المخابرة الذي يلتقي ببعض مراتبه زكي خيري ويوسف متي، ويركزان كثيرا من اهتمامهما بتثقيفهم وتنظيمهم. وتعطي الجهود التي بذلوها بين الجنود ثمارها وتمتد الخلايا الشيوعية في الجيش إلى اللواء الثاني في كركوك حتى قارب عدد الجنود والمراتب الذين التفوا حول الحزب الأربعمئة جندي وضابط صف. إلا أن هذا النشاط لم يكسب إلى جانبه ضباطا. غير أن العمل الدائب لكسب القوى في صفوف الجيش لم يقترن بعمل جدي لمراعاة أوضاع الجيش الخاصة والاهتمام بتطوير الوعي والضبط الصارم والالتزام بسرية العمل فيه. وهكذا استطاعت أجهزة الاستخبارات العسكرية أن تجمع المعلومات الكافية عن هذا النشاط وتوجه له ضربة قاضية تأتي عليه من الأساس وتعتقل خمسة وستين جنديا وضابط صف وتحيلهم إلى المحاكم وتحيل معهم زكي خيري ويوسف متي وحسن عباس الكرباس، وتحكم على بعض الجنود بالإعدام ثم تخفض الأحكام إلى السجن لمدد مختلفة. ولكي تحول دون اتساع النفوذ الشيوعي في الجيش مستقبلا، سارعت حكومة جميل المدفعي إلى تعديل قانون العقوبات البغدادي واستصدرت الفقرة ٨٩آ سيئة الصيت التي تحكم بالإعدام على كل من يروج الشيوعية في القوات المسلحة حاسبة أنها ستضع حدا وإلى الأبد للنشاط الشيوعي في الجيش، وهو ما لم يتحقق بالطبع، كما سنرى في فصول قادمة.

أعارت قيادة الحزب اهتماما خاصا بالنشر كوسيلة للتعبير عن رأي الحزب في القضايا العامة التي تواجهه، وسارعت إلى تأمين أجهزة طباعة خاصة بالحزب، وكانت من النوع البسيط: جهاز رونيو وطابعة والورق اللازم.. الخ. وتولى أحد كوادر الحزب القدامى، عبد الرحمن داود الذي تدرب في الناصرية على يد يوسف سلمان يوسف، تأمين إخفاء هذه الأجهزة والعمل عليها. وكانت طليعة نشاط الحزب في هذا الباب البيانات التي صدرت لدعم الانتفاضة الفلاحية في الفرات الأوسط وسوق الشيوخ. ولم يكتف الحزب بنشر البيانات وإنما قرر إصدار صحيفة سرية منتظمة. وفي نهاية تموز ١٩٣٥ صدرت (كفاح الشعب) وعرفت الصحيفة نفسها بأنها (لسان حال العمال والفلاحين) و(تصدرها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي) وكانت تلك أول مرة يعلن فيها الحزب هويته كحزب شيوعي. وزينت عنوانها بالمطرقة والمنجل وتحتهما نجمة خماسية، وشعار ماركس "فلترتعش الطبقات الحاكمة أمام الثورة الشيوعية فليس للبروليتاريا ما تفقده فيها سوى قيودها وأغلالها وتربح من ورائها عالما بأسره". ظهرت من الجريدة ستة أعداد، خمسة منها أعدتها قيادة الحزب أما السادس فقد أصدره الجنود الشيوعيون ووزعوه هم. طرحت الجريدة أهداف الحزب الأساسية في تلك المرحلة من كفاحه، وتتمثل بإلغاء معاهدة ١٩٣٠ العراقية –

البريطانية، وإلغاء قاعدتي سن الذبان (الحبانية) والشعيبة العسكريتين البريطانيتين، وضمان حرية الشعب، وحق الشعب الكردي في الاستقلال الكامل، وضمان الحقوق الثقافية لكل الأقليات القومية في العراق، وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وإلغاء كل ديون الأرض ورهوناتها، ومصادرة ما يملكه المستعمرون من مصارف وحقول نفط وسكك حديد وغيرها ونزع ملكية العقارات الزراعية الكبيرة، وتركيز السلطة في أيدي العمال والفلاحين، وأخيرا إطلاق الثورة الاجتماعية – بلا تأخير – في كل مجالات الحياة الأخرى وتحرير الناس من أشكال الخضوع المتنوعة. ووقفت الجريدة إلى جانب نضال الشعوب العربية ضد المستعمرين الإنكليز والفرنسيين، ولاسيما الشعب الفلسطيني الذي كان يخوض ثورة ضد الانتداب البريطاني معلنة احتجاجها "بقوة سواعد عشرات الألوف من عمال وفلاحي العراق ضد السياسة الغاشمة والطرق الإجرامية التي تتبعها السلطات الاستعمارية البريطانية تجاه شيوعيي فلسطين والأحرار الثائرين"[٢٤]. وكانت (كفاح الشعب) تصدر بـ٥٠٠ نسخة علما بأن النسخة الواحدة كان يجري تداولها من قارئ لآخر.

وتعلم الحزب الوليد أن يجمع بين العمل السري والعلني، وهو درس ثمين كرره فيما بعد في فترات تاريخية لاحقة. وأبرز ما استطاع أن يحققه في هذا الشأن آنذاك التعاون مع بعض الصحف والاستفادة منها للدعوة إلى أفكاره وشعاراته. فعدا عن نشاطه في (الأهالي) كانت (عطارد) لصاحبها محمد القشطيني أول المجلات التي وضعت نفسها تحت تصرف الشيوعيين، وقد نشط فيها كثيرا الشيوعي الشاب يوسف متي، وقد لقيت المجلة رواجا كبيرا، وحين تعرضت للتعطيل بعد أن صدر منها سبعة أعداد صدرت (فينيس) في خريف ١٩٣٤ لتعوض عن (عطارد) لكن هذه تعرضت هي الأخرى للتعطيل بعد أن هاجمت الفكر الفاشي والمساعي لترويجه في العراق. وفي ١٩٣٦ وبعد أن تعطلت (كفاح الشعب) صدرت في الحلة مجلة (الحكمة) لصاحبها رؤوف الجبوري لتنشر الفكر الماركسي، ثم صدرت (الغد) لتعوض عن (الحكمة) بعد أن تعطلت هذه.

ويروي الكرباس أن الحزب ضم جهوده إلى جانب جمعية الإصلاح الشعبي لإصدار صحيفة مشتركة عرفت باسم (الحارس)، وكرس زكي خيري ويوسف متي للعمل فيها. وقد استغل زكي خيري صفته كمراسل للجريدة في البصرة للاتصال بعمال الميناء والسعي لتأسيس نقابة لهم. وإلى جانب العمل مع (الحارس) عمد الحزب إلى دعم عبد القادر اسماعيل في إعادة إصدار (الأهالي)، ودعم الجواهري في إصدار جريدته (الانقلاب).

ونظم الحزب بالتعاون مع الرفاق في الحزب الشيوعي اللبناني والسوري استيراد الكراريس الماركسية المطبوعة في بيروت، واستفاد، كما يروي الكرباس، من وجود الديمقراطي ناظم حميد كمعاون لكمرك بغداد والذي تربطه أواصر صداقة بقاسم حسن، لتسهيل أمر دخول الكراريس من سوريا.

من أخطر ما واجه الحزب في تلك الفترة هو تحديد الموقف الصائب والدقيق من مسألة التحالفات الطبقية والسياسية التي دعا إليها في ذلك الوقت، والموقف من جماعة (الشعبية) بوجه خاص. كان اختبارا عسيرا لقدرة الشيوعيين آنذاك في رسم السياسة الدقيقة في هذا الشأن وهم

يخطون أولى خطواتهم في العمل السياسي. والحق، إن هذا الاختبار لم يكن لهم وحدهم، وإنما هو اختبار مماثل لسياسة الشيوعية الأممية ولتعاليم الكومنترن في هذا الشأن.

كانت سياسات (الأممية الشيوعية) في البلدان المستعمرة والتابعة في مؤتمراتها الأولى تقوم على أساس دعم النضال المعادي للإمبريالية الذي كانت تخوضه الحركات الوطنية، والسعي لربط هذه الحركات في حلف متين مع الدولة الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي) وحركة الطبقة العاملة الثورية في البلدان الرأسمالية من جانب، ومن الجانب الآخر دعم النضال الذي يخوضه الشيوعيون لتكوين أحزابهم الثورية وربط النضال من أجل التحرر الوطني في بلدانهم بالنضال من أجل تحرير الفلاحين من قيود الإقطاع (كما رأينا في الفصل الرابع).

ولكن في المؤتمر السادس للأممية الشيوعية عام ١٩٢٨، وتحت ضغط تطورات الثورة الصينية خرج المؤتمر السادس للكومنترن بسياسة "المواجهة الطبقية"، سياسة "طبقة ضد طبقة"، وكان هذا الخط يتفق والسياسة اليسارية المتشددة التي سار عليها ستالين في التصنيع المكثف وتشديد الصراع الطبقي في الاتحاد السوفيتي باتجاه تصفية كل العناصر الرأسمالية بسرعة. هذا الخط القائم على تشديد الصراع الطبقي امتد إلى كل المستعمرات بغض النظر عن درجة تطور هذه البلدان ومدى نمو وتبلور الطبقة العاملة وقدرتها على منازلة البورجوازية الوطنية. أضف إلى ذلك فإن الطبقة العاملة التي تخرج توا من رحم الريف والأصناف الحرفية كانت عاجزة موضوعيا عن تحقيق "الطهر الطبقي" الذي تشدد عليه هذه السياسة.

انعكس خط الكومنترن هذا على سياسة الحزب الشيوعي العراقي. ولذلك جاءت (كفاح الشعب) في عددها الثالث (آب ١٩٣٥) تدعو إلى النضال من أجل "تركيز السلطة في أيدي العمال والفلاحين" ومن أجل "إطلاق الثورة الاجتماعية – بلا تأخير – في كل مجالات الحياة الأخرى وتحرير الناس من أشكال الخضوع المتنوعة". وكان بعض الشيوعيين الأوائل، حتى قبل أن يؤسسوا حزبهم ويصدروا جريدتهم وينادوا بهذه الأهداف، قد اتخذوا موقفا متشددا من القوى الديمقراطية اليسارية الأخرى كما عكس ذلك رد قاسم حسن على "الشعبية"، وكما عكست ردود يوسف متي المتشددة في مجلة (عطارد) على "الشعبية". لقد أثار الشيوعيين بوجه خاص، الهجوم الذي شنته "الشعبية" على مفهوم "الصراع الطبقي" وترديدها افتراءات الدعاية الاستعمارية عن موقف الشيوعية من الدين والعائلة. ومع ذلك، فإن موقف الشيوعيين من جماعة "الشعبية" لم يكن متجانسا. ففي حين كان قاسم حسن وحسن عباس الكرباس ويوسف متي يقفون موقفا متشددا من الجماعة ويرون فيها امتدادا لفكر الأممية الثانية في الحركة الثورية في العراق. كان يوسف سلمان يوسف وجميل توما ونوري روفائيل يتعاونون مع الجماعة المذكورة، وينشطون في مراسلة جريدتها، الأهالي. من الجانب المقابل عمل كامل الجادرجي، كما يلاحظ زكي خيري، على إبعادها عن خطها الراديكالي وتحويلها إلى الطريق اللبرالي[٢٥]. وقد سعى إلى أن يحد من كتابات الشيوعيين في (الأهالي) لولا الموقف الرافض الذي وقفه عبد القادر اسماعيل[٢٦]. ويروي محمود الأطرش أنه "كان بجانب الحزب الشيوعي العراقي الناشئ جماعة من الوطنيين الثوريين ملتفة

حول جريدة (الأهالي) وعلى رأسهم المحامي عبد القادر اسماعيل، وقد لاحظنا من رسائل ونشرات الرفاق الشيوعيين في العراق، وجود حملة انتقادات شديدة ونضال ضد هذه الجماعة من الوطنيين الثوريين. عندها توجهنا إليهم راجين منهم إعادة النظر في موقفهم هذا، وقلنا لهم نحن لا نود، أيها الرفاق الأعزاء، التدخل في شؤونكم الداخلية وأنتم تفهمون قضاياكم خيرا منا، إلا أننا نلاحظ أن انتقاداتكم ونضالكم ضد هذه الجماعة من الوطنيين الثوريين، وإن كانت على حق في كثير من الأمور، إلا أنه يخشى أن تنسيكم العدو الأساسي، العدو الأكبر، ألا وهو الإمبرياليون البريطانيون وعميلتهم الرجعية المحلية". ويضيف "منذ ذلك العهد لم نطالع لا في رسائل الحزب الشيوعي العراقي ولا في أدبياته أي تحامل على الجناح الوطني الثوري للحركة التحررية في العراق"[٢٧].

للحقيقة، تذكر هنا أن الشيوعيين العراقيين عهد ذاك لم تنفع معهم نصيحة محمود الأطرش، بقدر ما فعل التبدل الذي طرأ على خط الكومنترن قبل انعقاد المؤتمر السابع والدعوات التي أطلقها جورجي ديمتروف وغيره من قادة الأممية الشيوعية إلى إعادة النظر بالخط اليساري المتشدد الذي اتخذه المؤتمر السادس للأممية الشيوعية والمتمثل بشعار "طبقة ضد طبقة"، واستبداله بشعار الجبهات الموحدة ضد الفاشية والجبهات الوطنية في المستعمرات والبلدان التابعة.

لقد كانت البورجوازية الصغيرة والمتوسطة تواجه في العراق وضعا صعبا تحت تأثير الأزمة الاقتصادية التي عانت منها البلاد طويلا. كذلك فإن تدهور الصناعات الحرفية المتواصل كان يزيد من بؤس الحرفيين (البورجوازيين الصغار). لقد انعكست الأوضاع المتدهورة لهذه الفئات الاجتماعية على مزاجها وسلوكها السياسي، وسخطها ومعارضتها للهيمنة الاستعمارية ونشاطاتها الثورية. ورفعت شعارات سياسية واقتصادية كانت لها أصداء واسعة بين أوساط العمال لأنهم هم أيضا كانوا يعانون من ذات الأوضاع الصعبة التي حاقت بالبلاد، لاسيما وأن وشائج اجتماعية كانت لاتزال تربط العمال بهذه الفئات الاجتماعية. إن ضعف التمايز الطبقي كان يدفع إلى تشابك المصالح والنظرات والمواقف السياسية والإيديولوجية عامة. وكانت الشعبية تعبيرا عن تشابك هذه المصالح والنظرات. من الجانب المقابل، فإن الظروف الصعبة التي أحاطت بالحزب منذ نشأته الأولى لم تدع له الفرصة لكي يطور تجربته في هذا الشأن ولم توفر له الوقت المناسب لكي يتماسك كحزب للكادحين يشق دربه وسط هذه المصاعب السياسية والإيديولوجية.

جاءت فرصة مشاركة الحزب في المؤتمر السابع للأممية الشيوعية (الكومنترن) مناسبة هامة بالنسبة له للتعرف المباشر على خبرة الأحزاب الشقيقة، لاسيما في البلاد التي تقارب ظروفها أوضاع العراق. كان المؤتمر قد انعقد في ظروف بالغة الدقة، إذ استطاعت الفاشية في ألمانيا أن تقبض على السلطة، وشرعت تكشف عن أطماعها التوسعية وتدق طبول الحرب وتتوعد هذا وذاك، وتفاقمت النعرات العنصرية ونزعات التعصب القومي في كل مكان، وكان الشيوعيون في كل بلد يرون أنهم مقبلون على أيام صعبة بعد أن وضع الفاشيون وبتشجيع من الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى، الشيوعيين على رأس قائمة أعدائهم الذين تبتغي تصفيتهم، ويجري الحديث عن

العمل للتخلص من الدولة الاشتراكية الأولى، ورغم أن هذه الدولة كانت تتقدم بسرعة إلا أنها تحسست الخطر القادم وبدأت الحياة فيها تصطبغ شيئا فشيئا بألوان الحرب الداكنة. وفي العراق أخذت الدعاية للفاشية تتعالى كثيرا، ويتحرك غروبا، الوزير المفوض الألماني بنشاط ملحوظ، وينشر في أوساط الشباب "القومي" الحديث عن القوة والتسلح والأفكار العنصرية ويردد سامي شوكت وأضرابه هذه الأفكار بين طلاب المدارس.

في هذا الجو انعقد المؤتمر السابع للكومنترن. وكان الحزب قد قرر أن يوفد عاصم فليح المسؤول الأول للحزب ليمثله أمام المؤتمر. ولهذا، غادر في أواخر تموز ١٩٣٥، لكن السلطات الأمنية الفرنسية في حلب ميزته وأعادته إلى العراق، إذاك قرر الحزب استبداله بقاسم حسن، وقد سافر هذا فعلا والتقى بيوسف خطار الحلو ورضوان الحلو في اسطنبول وكانا يزمعان السفر إلى موسكو لحضور المؤتمر السابع للأممية ممثلين عن الحزب الشيوعي السوري - اللبناني والحزب الشيوعي الفلسطيني على التوالي. وقد شارك في أعمال المؤتمر أحد عشر مندوبا عن الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، ثلاثة من فلسطين، وثلاثة من سوريا ولبنان، واثنان من الجزائر، ومندوب واحد من كل من مصر والعراق وتونس.

وطبقا للاستمارات التي يتعين على المندوبين إملاؤها ليحق لهم المشاركة، جاء في الاستمارة التي دونها قاسم حسن ما يلي:

١- البلد	- العراق
٢- الاسم الحزبي	- قاسم حسن
٣- الاسم في المؤتمر	- ناشموف بيميل
٤- القومية	- عربي
٥- سنة الولادة	- مواليد عام ١٩١٠
٦- المنشأ الاجتماعي	- من منشأ بورجوازي صغير مثقف
٧- مستوى التعليم	- لم أنه الدراسات العليا
٨- هل درست في مدرسة حزبية.. أين ومتى؟	- لم أدرس في أي مدرسة حزبية
٩- المهنة، ومنذ متى تعمل بها؟	- صحفي خلال ٣ سنوات
١٠- مصدر المعيشة حاليا	-
١١- في أي فرع من فروع الكومنترن تنشط ومنذ متى؟	- لم أعمل في فرع الكومنترن

١٢- هل كنت عضوا في حزب آخر؟	- لم أكن عضوا في أي حزب آخر
١٣- ما هي المهمة التي تقوم بها منذ المؤتمر السادس للكومنترن؟	- أنشط منذ عام ١٩٣٢ مع مجموعة شيوعية، واشتركت في تشكيل مجموعة شيوعية وقدت المنظمة
١٤- هل لوحقت من الشرطة، وكم سنة أمضيت في السجون؟	- بقيت في السجن لمدة ٤ أشهر في نهاية عام ١٩٣٤، حيث اتهمت بتأسيس حزب شيوعي في العراق، ووضعت في عام ١٩٣٥، بسبب الانتفاضة، تحت إمرة المحكمة العسكرية قبل أن أتمكن من الهرب
١٥- هل اشتركت في مؤتمرات عالمية سابقا؟	- لم أشترك في أي مؤتمر
١٦- هل قدمت من بلدك أم من المهجر؟	- قدمت من البلاد
١٧- هل أنت عضو في البرلمان أم في مجلس بلدي؟	- لست عضوا في برلمان أو في مجلس بلدي
١٨- ما هي اللغات التي تعرفها؟	- العربية والإنجليزية وقليل من الفارسية
التوقيع	التاريخ ١٩٣٥/٧/١٦[٢٨]

وحين قدم ممثل الحزب الشيوعي العراقي طلب الانتساب إلى الأممية اعترض ممثل القسم المختص في الأممية الشيوعية بشؤون الحركة الشيوعية في البلدان العربية قائلا إن القسم المذكور لا يملك أية وثيقة عن الحزب الشيوعي العراقي، وطلب تأجيل البت بالطلب حتى يتيسر للجنة التنفيذية أن تدرسه، فوافق المؤتمر على ذلك وتأجل النظر فيه لمدة ستة أشهر، واعتبر مندوب الحزب مراقبا فقط. وبالفعل درس الطلب وتقرر قبول الحزب في الأممية الشيوعية عضوا كامل الحقوق في عام ١٩٣٦. وإلى جانب المؤتمر السابع للأممية انعقد اجتماع للأممية النقابية الحمراء (البروفنترن)، وقد شارك فيه يوسف سلمان يوسف الذي كان يدرس في مدرسة كادحي الشرق ممثلا عن العمال في العراق.

تكمن أهمية المؤتمر السابع للأممية الشيوعية في كونه تصدى إلى مهمات غاية في الأهمية كانت تواجه الحركة الشيوعية العالمية يومذاك: إن صعود الفاشية إلى نست الحكم في ألمانيا وإيطاليا وتعاونهما مع العسكرية اليابانية كان يعني أن العالم أصبح يواجه خطر انفجار حرب عالمية مدمرة آخذة بالاقتراب بسرعة. وكان هذا يطرح على الحركة الشيوعية مهمة صوغ الستراتيج والتاكتيك الضروريين للحركة العمالية لتحشيد أوسع قوى للوقوف في وجه هذا الخطر

المحدق. على هذا الأساس طرح جورجي ديمتروف، القائد البلغاري في سكرتارية الكومنترن، مهمة العمل الحثيث والفوري لإقامة الجبهة الشعبية الواسعة في البلدان الرأسمالية ضد الفاشية والجبهة الوطنية ضد الاستعمار في المستعمرات والبلدان التابعة. كذلك ناقش المؤتمر طبيعة الفاشية والعوامل التي تدفع إلى ظهورها، وأبان أن الفاشية لا تدل فقط على ضعف حركة الطبقة العاملة وإنما تدل أيضا على ضعف البورجوازية وعجزها عن الحكم بأساليب الدمقراطية البورجوازية المألوفة، ولذلك باتت تلجأ إلى الإرهاب والتضليل وسيلتين أساسيتين لتثبيت سلطانها. إن الفاشية ليست سلطة فوق الطبقات، وهي ليست سلطة البورجوازية الصغيرة، رغم أنها تستفيد من تحشيد البورجوازية الصغيرة وحثالة البروليتاريا حولها، إنها سلطة رأس المال الكبير وهي منظمة الاضطهاد الإرهابي ضد الطبقة العاملة وكل العناصر الثورية، وهي تعتمد الديماغوجية والتعصب القومي في تعاملها مع الآخرين. لذلك، ليس غريبا ادعاؤها الدفاع عن الحقوق المسلوبة والتظاهر بالديمقراطية والاشتراكية ومهاجمة الفوضى وفساد الجهاز البيروقراطي البورجوازي من أجل أن تستميل إلى جانبها قوى الشغيلة غير الواعية.

وقد أعار المؤتمر السابع للكومنترن انتباها خاصا في القرار المفصل الذي اتخذه بعنوان "مهمات الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية في الكفاح من أجل جبهة شعبية ضد الإمبريالية" إلى وضع الأحزاب الشيوعية في المنطقة. فقد لاحظت سكرتارية الأممية أن هذه الأحزاب ظلت لفترة طويلة مجموعات بعيدة عن الجماهير بسبب انعزالية تاكتيكاتها، ودعتها إلى أن تعمل بحزم على مساندة الحركة التحررية الوطنية، والوطنيين الثوريين على الخصوص. وانتقد القرار تعلق هذه الأحزاب بالثورة الاشتراكية والتعبير عن أهدافها بشعارات مجردة لا يفهمها الشعب، وهجومها على الوطنيين – الإصلاحيين. وأكد القرار أن على الشيوعيين في البلدان العربية أن يدركوا إدراكا عميقا أنهم مسؤولون عن مصائر شعوبهم وبلدانهم وعليهم تقع مسؤولية النتيجة التي ينتهي إليها النضال من أجل الاستقلال الوطني والانعتاق الاجتماعي، وقال إنهم ورثة وحماة أفضل التقاليد الوطنية والثقافية لشعوبهم.

وخص الكومنترن الشيوعيين العراقيين بقوله: إن الهدف الأساس في العراق هو إقامة حركة وطنية – ثورية جماهيرية، وتوحيد العناصر الوطنية الثورية في حزب قانوني جماهيري يرفع برنامجا ديمقراطيا عريضا.

وكان من رأي السكرتارية أن القرابة واللغة المشتركة والتضامن الذي يجمع الشعوب العربية في النضال ضد الإمبريالية وفي سبيل الاستقلال الوطني تطرح على الأحزاب الشيوعية في المنطقة مهمة تأمين صلات منظمة تنظيما جيدا بينها لغرض تبادل المعلومات والتجارب والمساعدة وتركيز الحملات وإصدار النداءات والتعاون في نشر الأدب السياسي والدوريات. وفي الوقت الذي أكد فيه ديمتروف أهمية الروابط المتينة بين الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية عارض فكرة تكوين منظمة حزبية عربية عامة موحدة، كما عارض الطرح غير الناضج لشعار تأسيس جمهورية عربية موحدة فورا. وكان يرى أن هذه الفكرة نابعة من تفكير قائم على

الرغبة[٢٩]. لقد كان الشيوعيون في بلدان المشرق العربي يعملون في أوائل الثلاثينات من أجل إيجاد شكل من التنسيق وتبادل الخبرة بين الأحزاب الشيوعية والمنظمات الثورية في الأقطار العربية في المشرق من أجل انتزاع أكثر ما يمكن من مطالبها اليومية والعمل لتحقيق الاستقلال الوطني والديمقراطية كخطوة أولى في طريق تحقيق الوحدة بين الشعوب العربية، كما يذكر محمود الأطرش في مذكراته. وقد بادر الحزب الشيوعي السوري - اللبناني إلى عقد مؤتمر للمثقفين الثوريين العرب في زحلة سنة ١٩٣٤ لوضع مشروع وحدوي عربي. وبمبادرة من الأممية الشيوعية صدرت في باريس في أيلول ١٩٣٣ جريدة (الشرق العربي) كأداة إعلامية ثورية توجيهية وحدوية، وكانت تقوم بدور لسان حال للأحزاب الشيوعية لاسيما في سوريا ولبنان والعراق. وكانت تدخل سرا إلى سوريا ولبنان لأن السلطات الفرنسية منعت دخولها العلني. وفي خريف ١٩٣٥ اجتمع مندوبون عن مختلف الأحزاب الشيوعية العربية وتوصلوا إلى أن الاتحاد العربي الاختياري بين الأقطار العربية المستقلة هو أنسب الأشكال للتقارب والتعاون بين الأقطار العربية في الظرف القائم آنذاك. وستكون لنا وقفة مطولة مع هذا الموضوع الجوهري في الفصول القادمة.

عاد قاسم حسن من المؤتمر وهو مشبع بفكرة السعي الحثيث لعقد الجبهة الشعبية ضد الاستعمار. وكان قد تولى قيادة الحزب بعد أن شرع عاصم فليح بالانزواء عن العمل السياسي. اتجه قاسم حسن للعمل من أجل الجبهة الشعبية وفي هذا الشأن تقول مذكرات حسن عباس الكرباس: "بعد مرور وقت من عام ١٩٣٦ صار قاسم حسن ينقل إلينا أخبارا عن صلات الحزب بالجماعات السياسية الأخرى المعارضة وعلى الأخص الشعبيين منهم، ويصور لنا العمل معهم على أساس ما يسمى بالجبهة الشعبية، ويأتي في مقدمة الشعبيين هؤلاء جعفر أبو التمن ثم كامل الجادرجي وعبد الفتاح ابراهيم وعبد القادر اسماعيل وغيرهم. والشعبيون بدورهم تضافروا مع حكمت سليمان، وهذا الأخير مع بعض ضباط الجيش، فتشكلت المعارضة التي أدت إلى حصول الانقلاب العسكري في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ الذي أسقط حكومة ياسين الهاشمي"[٣٠].

في ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ حدث انقلاب بكر صدقي. إن الانقلاب، إذا تغاضينا عن الطموح الشخصي لقائده العسكري، بكر صدقي، وسعيه إلى الاندماج السريع بلعبة الصراع على السلطة التي استهوت عناصر الفئة الحاكمة في الفترة التي تلت انتهاء حكم الانتداب، واستخدام الجيش كأداة رئيسية لهذا الصراع، نقول إذا تغاضينا عن هذا، فإن الانقلاب كان تعبيرا عن سخط فئات واسعة، لاسيما من سكان المدن، على الأوضاع السيئة التي آل إليها العراق على أيدي الفئة الحاكمة التي تعاونت مع الاستعمار البريطاني بعد إعلان استقلاله الشكلي. بيد أن الانقلاب جاء من جانب آخر، تعبيرا عن فقدان الثقة لدى الشعب بأساليب الديمقراطية الزائفة والألاعيب "الانتخابية" التي أريد منها أن تكون مصيدة لشراء الذمم ومصدة تنتهي عندها ألوان المعارضة البورجوازية، وتعبيرا أيضا عن يأس البورجوازية الوطنية - الإصلاحية من القدرة على تبديل الوضع استنادا إلى حركات جماهيرية واسعة لكنها عفوية في الغالب، كما لم يكن بوسعها الاستناد

إلى القاعدة الريفية وهي في وعيها المتخلف كانت تخضع للعلاقات القبلية الأبوية، وتورط رؤساء أغلب القبائل في لعبة المنافسة على الأرض والمصالح والجاه. لذلك اتجهت هذه المعارضة صوب الجيش لتتخذ منه أداتها في التغيير الذي تنشده.

نجح بكر صدقي، الذي عرف قبل الانقلاب بقسوته في ضرب تمرد العشائر في الفرات الأوسط، وكان قد أبدى قبيل الانقلاب استعداده للتعاون مع جماعة "الشعبية"(٣١). وتألفت الوزارة الجديدة برئاسة حكمت سليمان الذي كان قد انضم إلى الجماعة في عام ١٩٣٥، وكان وسيطهم إلى التعاون مع بكر صدقي(٣٢). وجاءت حكومة الانقلاب لتجمع بين اتجاهين متناقضين: اتجاه ديمقراطي ليبرالي تمثله جماعة "الشعبية"، وآخر معاد للديمقراطية يمثله العسكريون وعلى رأسهم بكر صدقي. وقد تضمن بيان الانقلاب عددا من المطاليب الشعبية كحرية الصحافة وإجازة النقابات العمالية ووعودا إصلاحية، لكنه سكت عن المعاهدة مع بريطانيا ومال إلى تطمينها.

وجد الانقلاب الترحيب لدى القوى التقدمية في العالم، ووصفته صحافة الكومنترن بالحكم الوطني ذي المسحة التقدمية(٣٣). وفي الداخل سارع الشيوعيون إلى مساندة الانقلاب، واندفعوا إلى تحريك الجماهير لتأييده، وسارعوا إلى إصدار منشور باسم الحزب الشيوعي العراقي يعلن تأييده للانقلاب في الأول من تشرين الثاني(٣٤). ونظموا بالتعاون مع جماعة (الأهالي) عددا من المظاهرات في مدن مختلفة كانت أكبرها في بغداد والبصرة بقيادة الشيوعيين. ففي ١٩٣٦/١١/٣ انطلقت مظاهرة كبيرة نظمها وقادها الشيوعيون من الكرادة الشرقية على قرع الطبول، وكان أغلب المشاركين فيها من الشغيلة الفقراء وكانوا يرددون هتافات تطالب بالخبز للجياع والأرض للفلاحين وتندد بالفاشية والتقت بمظاهرة أخرى صغيرة للطلاب كان يقودها الشيوعيون أيضا عند جامع الحيدرخانة في شارع الرشيد(٣٥). وقد سارعت حكومة الانقلاب إلى الإفراج عن الصحف المعطلة، وأجازت جمعية الإصلاح الشعبي التي كان وراء تأسيسها كل من جماعة "الشعبية" والحزب الشيوعي العراقي، وأطلقت سراح السجناء السياسيين وفي مقدمتهم مهدي هاشم وزكي خيري، وأجازت إدخال الكتب التقدمية بما فيها الماركسية، وأفرجت عن المحكومين في تحركات الفرات الأوسط وسوق الشيوخ واليزيديين والبارزانيين. لقد أنعشت هذه الإجراءات من وضع الحزب وزادت من قدرة الشيوعيين على التحرك، كذلك زادت من جرأة الحركة العمالية على التحرك، فقد أضرب عمال شركة بلفوربتي التي كانت تبني سد الكوت وعمال الحياكة في النجف وعمال شركة باتا للأحذية وعمال الميناء وعمال الفنادق والمطاعم في بغداد وعمال النفط وعمال أمانة العاصمة وعمال شركة الدخان الأهلية وعمال البناء وغيرهم(٣٦). وقد جاءت إضرابات العمال لترد على بكر صدقي الذي أنكر وجود الطبقة العاملة وحاجتها إلى حركة سياسية ثورية تمثلها. وقد سمح تدفق الكتب والكراريس الماركسية المطبوعة في لبنان باتساع نشر الوعي الماركسي بين الجماهير.

من المناسب أن نتحدث قليلا عن امتداد الوعي الماركسي إلى أوساط جماهير اليهود الكادحة. لقد سبق لبعض اليهود المثقفين أن عمل في إطار الحركة الوطنية العامة، وأسهم بعضهم في

النشاطات الجماهيرية ضد معاهدة ١٩٣٠ العراقية – البريطانية، وكان سليم زلوف من بين الذين اعتقلوا لدعوتهم إلى التظاهر ضد عقد المعاهدة. وكانت مجلة (الحاصد) التي أصدرها المحامي أنور شاؤول قد ضمت صوتها إلى جانب الصحف التقدمية الداعية إلى الاستقلال والتقدم الاجتماعي، إلا أن نشاطا لم يجر حتى منتصف الثلاثينات لكسبهم إلى صف الحزب الشيوعي، والقول بأن مجموعة شيوعية من الشباب اليهودي العراقي قد تكونت برئاسة يهودا شالوم(٣٧) منذ ٣٠ – ٣١ لا يعززه أي دليل ولا يؤكده أي مصدر آخر. بعد انقلاب بكر صدقي واتساع النشاط الثوري سعى الحزب إلى أن يمد نفوذه إلى أوساط الكادحين اليهود. وقد روى لي الشيوعي المعروف يعقوب مصري (أبو سرود) أنه تعرف على الشيوعية والحزب الشيوعي في عام ١٩٣٧ عندما كان يدرس في مدرسة الصناعة الرسمية. وفي ذلك الوقت أيضا استطاع حسن عباس الكرباس الذي كان يعمل آنذاك في جريدة (الأهالي) أن يكسب إلى صف الحزب نعيم طويق الذي كان يعمل في جريدة (الزمان) المجاورة لجريدة (الأهالي)، ومن خلاله ضم الكرباس إلى الحزب كلا من يوسف مكمل وشوعة (لعله شوعة بطاط) ويعقوب كوهين(٣٨)، وسنعود في الفصول القادمة إلى الحديث عن بعض هؤلاء.

لم تمض على الانقلاب سوى بضعة شهور حتى جاهر بكر صدقي ومن ورائه حكمت سليمان عن موقفهما المعادي للديمقراطية وشرع يتهدد ويتوعد القوى الديمقراطية والشيوعيين بوجه خاص، وانطلقت حملة ضارية معادية للشيوعية في الصحافة والمجالس والبرلمان. والحق أن هذه الحملة لم تستهدف الشيوعيين وحدهم وإنما استهدفت الاتجاه التقدمي بعامة: الإصلاحيين والديمقراطيين الثوريين والشيوعيين. وقد استخدم شعار محاربة الشيوعية لكي يسهل تحشيد أوسع القوى بمن فيهم المحافظين ضد الديمقراطيين. وقد اصطفت في الخط المناوئ للديمقراطية اتجاهات مختلفة. فبرغم أن الدوائر الاستعمارية البريطانية اطمأنت إلى أن حكومة الانقلاب لن تمس المعاهدة العراقية – البريطانية بشيء وقد سكتت عنها تماما في تصريحات المسؤولين، وأن منهاج جمعية الإصلاح الشعبي قد غض النظر هو الآخر عن المعاهدة المذكورة، إلا أن التغيير الذي حصل لم يجد الارتياح لديها، وجاء بالطريقة التي لا تطمئن لها لاسيما وأنها لا ترتاح إلى تدخلات ضباط الجيش الكبار في توجهات سياسة البلاد، وأبدت السفارة البريطانية عدم ارتياحها بوجه خاصة من المنهاج الذي طرحه وزير المالية، جعفر أبو التمن، المتعلق بتعديل ضريبة الدخل، ومراقبة المصارف، وإدخال تشريع يضمن استثمار أموال العراقيين المودعة لدى التأمين في العراق، واعتبرت أنها "تتضمن خططا قد تسبب صعوبات لمصالح بريطانيا التجارية"(٣٩). زد على هذا، فإن وجود التيار التقدمي في الحكم لا ترتاح له البتة.

ولم تكن تحركات الدكتور غروبا، الوزير المفوض الألماني، تتفق أساسا مع اتجاه القوى الديمقراطية. لقد كان يلتقي يوميا عمليا مع حكمت سليمان وبكر صدقي، كما كانت له علاقات مع عبد اللطيف نوري، الشخصية العسكرية الثانية، ومع ناجي الأصيل، وزير الخارجية، وكان يدعم بقوة الضباط العسكريين القوميين في الجيش بزعامة صلاح الدين الصباغ. لقد أبدى غروبا

استياءه من الهتافات واللافتات التي حملها المتظاهرون في شوارع بغداد التي نددت بالفاشية، إلا أن حكمت سليمان ووزير خارجيته سارعا إلى الاعتذار منه، ووصفاها بـ"الأخطاء المؤسفة"(٤٠).

وجاءت المعارضة الأشد لبرنامج وخطط القوى الديمقراطية من جماعة ملاكي الأراضي الكبار وشيوخ العشائر التي شرعت تتخوف مما يحمله هذا البرنامج بشأن الأرض، على الرغم من أن برنامج جمعية الإصلاح الشعبي لم يتجه بوضوح إلى تصفية ملكية هؤلاء الملاكين الكبار أو يتخذ ما يحول دون سعيهم إلى الاستحواذ على مزيد من الأراضي الأميرية وفقا لقانوني تسوية حقوق الأراضي ومنحها باللزمة، وتصفية أساليب الاستغلال الإقطاعي، وإنما جرى الحديث عن إحياء وتوزيع الأراضي الموات فقط(٤١).

ولكن أشد النار التي وجهت للتيار الديمقراطي جاء من "القوميين" ودون أن يكون هناك أي مبرر لهذا العداء سوى الخلاف الإيديولوجي والحقد المتأصل على الشيوعية. ولم يكن هذا التحامل بمعزل عن دسائس غروبا. لقد خرج صراع "القوميين" مع جماعة الأهالي والشيوعيين عن حدود الصراع الفكري إلى مجابهة يومية وتحريض لا ينقطع، واستغلوا طموح بكر صدقي الشخصي وعداءه للديمقراطية للإيقاع بين تياري الانقلاب المتناقضين أصلا، وقد بلغت ذروة مساعيهم في هذا الشأن بالمقابلة المعروفة التي تمت في وزارة الدفاع بين محمود الشيخ علي وبكر صدقي والتي صرح الأخير بعدها بقوله "ليس العراق تربة صالحة للشيوعية"(٤٢). وبهذا يكونون قد أرسوا تقليدا للتنافر والعداء والصراعات الدموية امتد إلى عقود تالية من تاريخ العراق الحديث، دون أن يكون لذلك ما يبرره، فلا الشيوعيون ولا الديمقراطيون عادوا الوحدة العربية كما سنرى، كما لم يكونوا أقل إخلاصا أو اندفاعا من غيرهم في الدفاع عن الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، ولم تثبت الأيام عمليا من بعد صحة الخط "القومي" في كلا المسألتين مثلما لم يثبت خطأ الخط الذي سار عليه الشيوعيون فيهما. وحتى في تلك الأيام، أي في عام ١٩٣٦ و١٩٣٧ كان الشيوعيون والقوميون ممثلين بقاسم حسن ويونس السبعاوي، يعملون سوية على تهريب السلاح إلى ثوار فلسطين حتى الحدود الأردنية ليتكفل فؤاد نصار، الشيوعي الأردني، الذي أصبح من بعد زعيما للحزب الشيوعي الأردني، إيصالها إلى المواقع المطلوبة في فلسطين، علما بأن السبعاوي أثبت إخلاصه لخطه القومي وضحى بحياته في سبيل هذا الخط دون أن يقلل ذلك من قناعته بالتعاون مع الشيوعيين واليساريين عامة(٤٣).

بالمقابل، فإن حدة العداء الذي قوبل به الانقلاب حتى منذ أيامه الأولى من القوى التي تضررت منه دفعت اليسار من جانبه إلى رد فعل مقابل تمثل في المبالغة في إضفاء الصفة الشعبية على الانقلاب، وعدم الانتباه الكافي إلى التناقض الجذري الذي انطوى عليه هذا الانقلاب، ولم يعط الانتباه الكافي إلى أن الجناح الذي يقبض على السلطة فعلا هو جناح معاد للديمقراطية ويتحين الفرص لتصفية شريكه في الحكم، وقد رمى هذا اليسار بكل ثقله إلى جانب قيادة الانقلاب ودعا إلى تشديد الخناق على معارضيه، وكان الجواهري صادق التعبير عن هذا اليسار بقوله:

وضيق الحبل واشدد من خناقهم … فربما كان في إرخائه الضرر

انطلاقا من العمل لتحقيق شعار الجبهة الشعبية كرس الشيوعيون كل طاقاتهم للعمل في (جمعية الإصلاح الشعبي) برغم أن حكمت سليمان وبكر صدقي سعيا إلى التدخل في شؤونها وحاولا تحويلها إلى حزب حكومي بعد إعادة النظر في منهاجها والتخفيف من راديكاليته[٤٤]. ويبدو أنهم تخلوا أو كادوا أن يتخلوا عن العمل لتنظيمهم الخاص، وانصرف حتى قادتهم للعمل في صحف جمعية الإصلاح الشعبي، إذ انصرف كل من زكي خيري ويوسف متي إلى العمل في جريدة (الحارس) التي أصدرتها الجمعية، وانصرف مهدي هاشم إلى العمل في جريدة (الانقلاب) لصاحبها محمد مهدي الجواهري، والتي كرست نفسها لذات الأغراض، وقاسم حسن وحسن عباس الكرباس إلى العمل في (الأهالي) حين أعيد إصدارها.

لقد وقع قادة الحزب الشيوعي جميعهم في سوء تقدير للوضع السياسي الذي نشأ. وربما تكون قد أثرت عليهم تقديرات صحف الأممية الشيوعية و"النصائح" التي يشير إليها محمود الأطرش كما ذكرنا من قبل، وساعدت في دفعهم في هذا الاتجاه. فلقد وصفت القيادة المدنية للانقلاب بأنها ذات "مطامح اشتراكية" وبعضها ذات "مطامح اشتراكية علمية" والآخرون "طوباويون" ولكن النظام ككل "تقدمي بوجه عام"[٤٥] ونشأ عن هذا أن بعضهم صار يرى أن ما استجد فيه الكفاية ولذلك آثر أن يكف عن العمل أصلا. فقد آثر عاصم فليح الانزواء عن العمل السياسي وفضل الدعة وراحة البال! ورأى آخرون "أن حكومة الانقلاب ستحقق للطبقة العاملة كل ما تصبو إليه من السعادة والرخاء"... و"أن لا حاجة للبروليتاريا العراقية للنضال المنظم" الذي من شأنه "أن يثير غضب بكر صدقي والعناصر الملتفة حولها" كما تحدثت (الشرارة) عنهم من بعد[٤٦]. حتى فاجأهم بكر صدقي في تصريحاته المعادية للشيوعية، وكان لا يريد منها الشيوعية وحدها وإنما اليسار بمجموعه، حتى بلغ الأمر بحكمت سليمان، رئيس الوزراء، أن أعلن في مجلس النواب تخوفه حتى من استخدام كلمة (الفقراء) لئلا يفهم أن المقصود بها هو الشيوعية وقال: "وبصفتي رئيس الحكومة أقول يا جماعة إن هذه الحكومة بعيدة كل البعد عن الشيوعية وعن كل كلمة يشتم منها رائحة الشيوعية" مما دفع النائب الشاعر معروف الرصافي إلى أن يرد عليه قائلا: "إن الذي أفهمه من كلام فخامة رئيس الوزراء في هذه المرة وفي غيرها هو أنه يتحفظ ويتحذر كل الحذر من أن يسمع أو أن يتكلم بكلمة تدل على الشيوعية أو يشتم منها رائحة الشيوعية وأفهم أيضا أن هناك أناسا يريدون في طي الخفاء أن يضعوا تحت أقدام الحكومة مزالق من ثلوج الشيوعية. إن هذا الشيء غريب. الشيوعية مبدؤها معلوم، ومبدؤها عال وسام جدا، فليت شعري من هم هؤلاء الذي يريدون أن يقاوموا هذا المبدأ السامي. إن هذا المبدأ لا يقاوم إلا بشيئين إما بثقافة عالية أو بقوة غاشمة عظيمة جدا..."[٤٧].

بعد استقالة وزراء جماعة (الأهالي) من حكومة حكمت سليمان وسقوط حكومة الانقلاب بعد مقتل بكر صدقي في الموصل، شددت القوى اليمينية من هجومها على اليسار الديمقراطي عامة والشيوعيين خاصة، ولجأت إلى أساليب الاغتيال في تصفية خصومها من اليسار. وقد تعرض عبد القادر اسماعيل إلى ثلاث محاولات للاغتيال، وأخيرا أسقطت عنه وعن أخيه يوسف اسماعيل

الجنسية، وأسقطت الجنسية عن مهدي هاشم وسفر مخفورا إلى إيران ليعتقل هناك حتى دخول الجيش السوفيتي في إيران في بداية الحرب العالمية الثانية، وزاد في الطين بلة أن دبت الخلافات الشخصية العميقة بين قادة الحزب. ولم تفلح المساعي التي بذلت في الإطار الحزبي إلى تسوية المشاكل الداخلية ذات الطابع الشخصي(٤٨)، ولم يعد يجري التقيد بقواعد العمل السري والضبط الحزبي، وفي هذه الأجواء جاءت الهجمة التي شنتها الاستخبارات العسكرية لتصفية التنظيمات الشيوعية بين الجنود في كركوك وبغداد واعتقال قرابة ٦٥ جنديا وضابط صف، واعتقال زكي خيري ويوسف متي وحسن عباس الكرباس وعبد الرحمن داود والدور المشين الذي لعبه قاسم حسن في تأليب بعض الجنود المتهمين ضد خصميه، زكي خيري ويوسف متي وحبس الجميع في النهاية، جاءت كل هذه لتصفي عمل الحزب المنظم والممركز في تـرك المرحلة، وسارعت الحكومة في هذه الأجواء أيضا إلى إدخال تعديل على المادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي بإضافة فقرة تقضي بالحكم بالإعدام على كل من يروج الشيوعية، وبأية وسيلة كانت، بين القوات المسلحة، والتي استخدمت من بعد، كما سنرى، لمحاربة الشيوعية بشكل فظ.

ولكن، وبرغم الدمار الواسع الذي لحق بالحزب، وفي المركز منه بالذات، خلفت هذه المرحلة من نضال الحزب أمرين: ذكرى نضال مجيد للشيوعيين ظل عالقا في الأذهان ولعب كحافز حي ساعد في استعادة حيويته وتنظيمه بعد سنوات قلائل، والثاني بقاء مجموعات شيوعية تواصل العمل فعلا في عدد من المواقع كالسكك الحديد في بغداد وعمال النفط في كركوك ومثقفي وطلاب بغداد، وفي النجف والعمارة وكربلاء والديوانية والناصرية، ولاسيما في البصرة.

الهوامش

(١) أصدر الشيوعيون السجناء في (سجن نقرة السلمان) صحيفة حائطية باسم (السجين الثوري). وقد صدر منها بضعة أعداد، وكان ذلك في عام ١٩٥٣. وعندما نقل السجناء الشيوعيون من السجون المختلفة إلى (سجن بعقوبة المركزي) أصدر هناك مجلة (كفاح السجين الثوري) وكانت بحجم (فول سكوب)، وتكتب باليد بنسختين، إحداهما يحتفظ بها داخل السجن ليطلع عليها السجناء الشيوعيون، أما النسخة الأخرى، فتهرب إلى الحزب في خارج السجن. وقد صدر منها ما يزيد عن عشرين عددا. وكانت تحتوي معالجات فكرية وسياسية وتاريخية. وفي غمرة الهجمات البوليسية على بيوت المناضلين في خارج السجن، وكذلك في الغارة التي شنها البوليس على السجناء الشيوعيين في سجن بعقوبة عام ١٩٥٤ والتي صادر بها كل ممتلكاتهم، احتجزت دوائر الأمن كل ما صدر من هذه المجلة من أعداد.

(٢) يوسف سلمان يوسف (فهد)، مؤلفات الرفيق فهد، بغداد، مطبعة الشعب، ١٩٧٣، ص١٠٠.

(٣) مذكرات حسن عباس الكرباس – المخطوطة، ص٣٤/٣٥.

(٤) المصدر السابق، ص٢٢. والحق إن موسى حبيب استمر يواصل العمل في الحزب الشيوعي كما يشير زكي خيري ص٩٤.

(٥) بطاطو، مصدر سابق، الترجمة العربية، الكتاب الثاني، ص٨١.

(٦) محمود الأطرش، فصول مختارة من ذكرياته، جريدة (النداء) البيروتية، ١ تشرين الأول، ١٩٨٩.

(٧) المصدر السابق.

(٨) بطاطو، المصدر السابق، الكتاب الثاني، ص٨٣، هامش ٤٤.

(٩) ماهر الشريف، من الأرشيف السري للكومنترن، استمارات المشاركين من البلدان العربية في المؤتمر السابع للكومنترن، مجلة (النهج)، العدد ٣٣، سنة ١٩٩٠، ص١٠٣.

(١٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الرابع، ص٣٤.

(١١) حسن عباس الكرباس، مخطوطة المذكرات، ص٢٣.

(١٢) زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم، ستوكهولم، ١٩٩٤، ص٨٠، ويسميها حسن الكرباس في رده على تساؤلاتي في هذا الشأن بـ"جمعية مكافحة الاستعمار" ويؤكد أن لا زيادة على ذلك، لكنه في مذكراته يقول إن أول منشور أصدره الحزب كان بتوقيع "لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار"، وفي موضع آخر من مذكراته يقول إن منشوره الأول الصادر في ١٩٣٥/٣/١٤ كان بتوقيع "لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار" لكنه عاد وشطب "والاستثمار" وأبقى على "لجنة مكافحة الاستعمار" فقط (الكرباس، المذكرات، ص٣٣). أما بطاطو، فاستنادا إلى تقارير البوليس يسميها بـ"الجمعية ضد الاستعمار"، ويؤكد هذا أيضا أن المنشور الذي كان يحمل عنوان "ماذا نريد؟" والذي وزع في النجف في ٢١ آذار ١٩٣٥ والمحفوظة نسخة منه في المركز الوطني لحفظ الوثائق – ملف وزارة الداخلية – سجلات البلاط الملكي كان بتوقيع (اللجنة المركزية لجمعية ضد الاستعمار) (مجلة الثقافة الجديدة، العدد ١٣٢، تموز ١٩٨١). وفي مقال نشره س. بيتيوخان في مجلة (الشرق الثائر) في عددها الرابع (سنة ١٩٣٥) بعنوان (انتفاضة ثورية في العراق) يرد أن "اللجنة المركزية للجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار" وزعت بيانا مطولا تحت شعار "إلى الثورة، إلى السلاح، إلى الكفاح" (الثقافة الجديدة، أيار ١٩٧١). يبدو من هذا أن الحزب وقع منشوراته بتواقيع عديدة. والتسمية التي أوردها زكي خيري، كانت متداولة بين عديد من رفاق الحزب في منتصف الأربعينات وقد سمعتها من عديدين.

(١٣) طبقا لما أوردته مجلة (كفاح السجين الثوري) في عددها الرابع عشر (١٩٥٤) أن عدد الشيوعيين في البصرة والناصرية كان حوالي ٦٠ رفيقا في عام ١٩٣٣. ويقدر حسن عباس الكرباس عدد أعضاء الحزب في بداية تأسيسه (ربما في بغداد وحدها) بخمسين رفيقا (من رسالة إلى المؤلف). ويلاحظ بطاطو، استنادا إلى تقارير البوليس والمقابلات التي أجراها أن جريدة كفاح الشعب كانت توزع ٥٠٠ نسخة في عام ١٩٣٥ (بطاطو، الكتاب الثاني، ص٩١) ويؤيد ذلك زكي خيري في مذكراته (ص٩٦).

(١٤) ينفي حسن الكرباس أن يكون هذا البيان هو البيان الأول ويصر على أن البيان الأول الذي وزعه بنفسه في ليلة ١٤ آذار ١٩٣٥ واعتقل على إثر توزيعه تضمن كمطلب أول قلع قاعدتي سن الذبان والشعيبة البريطانيتين. وهو مطلب تضمنته فعلا البيانات الأخرى التي سنشير إليها، وربما يعود الالتباس إلى دوائر البوليس التي ضبطت هذه البيانات وحفظتها في ملفاتها.

(١٥) مترجم عن النص الإنجليزي لبطاطو، ص٤٣٣/٣٢.

(١٦) نشرت مجلة (الثقافة الجديدة) في عددها ١٣٢ تموز ١٩٨١ صورة البيان نقلا عن نسخة محفوظة في المركز

الوطني لحفظ الوثائق، ملف وزارة الداخلية، سجلات البلاط الملكي. والمواقع التي يشير إليها البيان كانت قواعد حربية بريطانية (سن أم الذبان = قاعدة الحبانية) و(الهنيدي = معسكر الرشيد).

(١٧) من مذكرات محمود الأطرش، جريدة النداء البيروتية، ١ تشرين الأول، ١٩٨٩.

(١٨) الثقافة الجديدة، العدد ١٣٢ تموز ١٩٨١.

(١٩) فؤاد الوكيل، ص٣٥٤.

(٢٠) من حديث لداود سلمان يوسف للمؤلف. وبشأن الانتفاضة وتطوراتها راجع كتابنا: نصير سعيد الكاظمي، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، ١٩٨٦، ص ص١٤٠-١٤٦.

(٢١) المصدر السابق، الفصل الخامس.

(٢٢) وزعت جمعية ضد الاستعمار في منطقة أبو صخير البيان التالي: "أيها الجنود والضباط... يا من نشقوا نسيم هذه البلاد ونشأوا على حب الإخلاص لها، أنتم يا من يدخركم الشعب للذود عن كيانه وليس لتحيطم هذا الكيان – أنتم يا من تعهدتم الأمة لتعزيز قواها وليس لقلعها وتحطيمها، لا تغرنكم الحكومة والأوامر والحكام الذين لا يتكلمون إلا باسم الاستعمار ولا يمثلون إلا مصالحهم. فاستهينوا بهم ولا تجعلوا للظالمين الجائرين طريقا في أن يغرروا بكم ويدفعونكم إلى قتال إخوانكم وآبائكم وأهلكم وذبح أطفالكم. هؤلاء الثائرون هم أنفسهم رجال الثورة العراقية الذين عرفوا بتضحياتهم وهم لا يثورون اليوم إلا في سبيل استرجاع حقوقهم المغتصبة واسترداد حرياتهم المسلوبة، ولا تتبعوا أقوال الظالمين الذين لم يكونوا بالأمس إلا جواسيس للاستعمار فانبشوا عن ماضيهم، وها هم اليوم يقومون بقسطهم من معاضدة الحركات الاستعمارية التي تحاول استعبادنا وخنق حريتنا خنقا نهائيا... اعلموا أيها الجنود والضباط بأن النار التي توجهونها على إخوانكم لا تقع إلا على جماجمكم، فضررها واقع عليكم، وأن الطعنة التي تصوبونها على بني جلدتكم وأمتكم لا تتجه إلا نحو صدوركم ولا تمزق إلا أحشاءكم، هيا وجهوا قواتكم نحو عدوكم الحقيقي الذي هو كائن موجود بين ظهرانيكم وإلى الانضمام إلى صفوف الثوار وضرب المستعمر بما عندكم من قوة وإيمان وأرجعوا كيد عدوكم في نحره وإلى النضال لأجل الاستقلال الناجز أيها الأبطال" (الثقافة الجديدة، العدد ١٣٢، تموز ١٩٨١، نقلا عن النسخة المحفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق – ملف وزارة الداخلية – سجلات البلاط الملكي).

(٢٣) زكي خيري، مصدر سابق، ص٨٩.

(٢٤) كفاح الشعب، العدد ٢ آب ١٩٣٥.

(٢٥) زكي خيري، مصدر سابق، ص٧٨.

(٢٦) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص٤٥.

(٢٧) يوسف خطار الحلو، أوراق من تاريخنا، ج٢، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٢، ص١٦٧.

(٢٨) ماهر الشريف، الأرشيف السري للكومنترن، مجلة النهج، العدد ٣٣، ١٩٩٠، ص١٠٥، ١١٣.

(٢٩) أ. ريزنيكوف، الكومنترن والشرق، ترجمة نصير سعيد الكاظمي، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٧، ص٣٤٢.

(٣٠) مذكرات حسن عباس الكرباس، مخطوطة، ص٥٧.

(٣١) فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩، ص٣٦٧.

(٣٢) لم يكن جميع قادة "الشعبية" راغبين في التعاون مع بكر صدقي، فقد رفض عبد الفتاح ابراهيم ذلك وانسحب من

الجماعة بعد أن رفضت الجماعة الأخذ بنصيحته بعدم التعاون (بطاطو، الكتاب الأول، ص٣٤٠)، فؤاد الوكيل، المصدر السابق، ص٣٦٧.

(٣٣) س. عبود (محمود الأطرش)، مجلة المراسلة الأممية، الأممية الشيوعية، شباط ١٩٣٧.

(٣٤) حسن عباس الكرباس، مذكرات، ص٥٩.

(٣٥) فؤاد الوكيل، ص٣٨٥، زكي خيري، ص١٠٢، بطاطو، الكتاب الثاني، ص٩٤.

(٣٦) المصدر السابق، ص٤١٨.

(٣٧) Rony Gabbay, Communism and Agrarian Reform in Iraq, Grom Helm, London, 1978, p.50.

ويذكر كباي أن من هؤلاء يوسف بلبول وفؤاد عجمي.

(٣٨) مذكرات حسن الكرباس، ص٧٩.

(٣٩) نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٣، ص٤٣٨.

(٤٠) الوكيل، مصدر سابق، ص٤٣٢.

(٤١) انظر كتابنا: نصير سعيد الكاظمي، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، ص١٣٥.

(٤٢) الوكيل، مصدر سابق، ص٤٢٣.

(٤٣) بطاطو، الترجمة العربية، الكتاب الثاني، ص ص١١٢ و١١٣.

(٤٤) فؤاد الوكيل، مصدر سابق، ص٤٢٤.

(٤٥) روني كباي، مصدر سابق، ص٥٢، نقلا عن: ر. فيتول، في صحيفة (الشرق الثائر) العدد ١، ١٩٣٧، ص٣١، وس. عبود في صحيفة (الأممية الشيوعية) شباط ١٩٣٧، ص١٥١ (وسليم عبود هو محمود الأطرش).

(٤٦) د. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص١١٩ نقلا عن (الشرارة)، العدد ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٢، ص٧.

(٤٧) الوكيل، مصدر سابق، ص٤٣٠.

(٤٨) مذكرات حسن الكرباس.

الشيوعيون العراقيون

والقضية الفلسطينية

حمدان يوسف

من يقرأ كتاب التاجي عن أخبار ومدائح آل بويه، ولا يدري كيف ولِمَ كتبه أبو إسحاق إبراهيم الصابئ، فقد يصدق كل ما فيه لأنه لا يعلم أن أبا إسحاق كان حبيس عضد الدولة، الذي اشترط عليه أن يصنف كتابا عن آل بويه ليخلي سبيله، فصنفه التاجي، مضطراً.وتشاء الصدف وليس بمقدور أحد أن يحسبها مسبقا، فهي من عالم الغيب، أن يدخل عليه أحدهم، فيسأله عما يكتب، فيفلت منه جواب المثقف الحق: "أباطيل أنمقها وأكاذيب ألفقها"، ويُنقل الجواب إلى عضد الدولة فيأمر بقتله تحت أقدام الفيلة، وتوسط الذين أقنعوا! الصابئ بقبول شرط عضد الدولة فأبدل القتل بالنفي.

لماذا يسير كثير من الناس وراء الأخبار الباطلة والكاذبة ويبنون عليها المواقف والأحكام؟ ابن خلدون في مقدمته يعزو هذه الظاهرة إلى عدة أسباب منها أن الخبر بطبيعته يحتمل الكذب وله أسباب تقتضيه، منها التشيّعات (التحزب) للآراء والمذاهب، فإن النفس ان خامرها تشيع لرأي أو نِحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة وكان ذلك الميل غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، ومنها الثقة بناقل الخبر، والذهول عن القصد وراء الخبر، ومنها عدم القدرة على تطبيق الأحوال على الوقائع، والجهل بطبائع الأحوال الاجتماعية، وكثير غيرها.

منذ تأسيس الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٣٤ وطوال نضاله الوطني والقومي، بل حتى قبل ذلك نشر عن الشيوعية والحزب الكثير من مثل هذه الأباطيل والأكاذيب من أجل إضعافه، وزرع الشقاق في الحركة الوطنية، سيرا على سياسة فرق تسد، سياسة الحاكمين في كل زمان ومكان. والحداثيون وما بعد الحداثيين، والمتنفسون روح العصر(الإقرار بالقطبية الأحادية) لا يروق لهم سماع مثل هذه التفسيرات " السطحية " وذات المسحة الإيديولوجية، مع ذلك ورغم التصفيق لثياب الإمبراطور الجديدة تبقى سياسة فرق تسد هي السياسة الأنجع للحاكمين والطامعين

في الحكم، كما هي سياسة المستعمرين والصهاينة، هذا المبدأ الذي أشار إليه القرآن الكريم وهو يتحدث عن فرعون الذي "علا في الأرض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم" (سورة القصص).

لقد حاول المستعمرون البريطانيون وأتباعهم، الذين تشكل منهم الحكم الملكي، إضعاف الحركة الوطنية بتفرقة صفوفها عن طريق استغلال الدين وإثارة الفتنة الطائفية، لكنهم باءوا بالفشل بفضل حكمة الواعين من كبار علماء الدين من الطائفتين، الذين أفشلوا هذه المحاولات رغم ما زرعه الحكام من ألغام في ثنايا القوانين، كقانون الجنسية العراقية، أو التمييز تجاه الطائفة الشيعية في الجيش مثلاً.

فضلاً عن ذلك اتجهوا لاستغلال الدين باتجاه آخر لتفرقة صفوف الحركة الوطنية، وذلك بافتعال صراع بين الدين والشيوعية، فبذلت محاولات متعددة في هذا السبيل، تكثفت خاصة بعد بروز دور الشيوعيين في وثبة كانون الثاني ٤٨ وانتفاضة تشرين ٥٢. ففي رسالة أحد رجال المخابرات البريطانية إلى بهجت العطية، مدير التحقيقات الجنائية(مديرية الأمن في العهد الملكي)، بعد شهرين من إعدام قادة الحزب الشيوعي العراقي، فهد وزكي بسيم وحسين محمد الشبيبي ويهودا صديق، جاء ان الأساليب البوليسية لا تحقق سوى القليل لمنع الشيوعية وينبغي القيام بنشاطات أخرى. ثم يقول "بالرغم من وضوح كون الشيوعيين في العراق يبذلون جهدهم لعدم إثارة قضية الدين، إلا أنه يبدو أن هذه المسألة يمكن استخدامها ضدهم من قبل الحكومة".ولم تكتف الحكومة البريطانية بتوجيهات إلى التحقيقات الجنائية بل أرسلت بعد بضع سنوات سفيرها في بغداد مع السفير الأمريكي إلى المجتهد الشيعي الكبير الإمام كاشف الغطاء للحوار معه، كما أرسلت له دعوة لحضور مؤتمر بحمدون، وكشف الإمام كاشف الغطاء هذه النوايا.ولم يكن الشيخ كاشف الغطاء وحده واعيا بهذه النوايا. فبفضل موقف الغالبية العظمى من كبار رجال الدين وإدراك الحزب الشيوعي لضرورة عدم إعطاء ذريعة لشق الحركة الوطنية فشل الحكام في تسعير العداء للشيوعية تحت غطاء الدين. فلجأوا الى وسيلة أخرى هي اثارة الشقاق بين الحركة القومية(القومانية) والشيوعية.فأخذوا ينشرون الأكاذيب والافتراءات، ويضخمون بعض المواقف غير السليمة، ويفسرون بعض المواقف والشعارات على طريقة "لا تقربوا الصلاة "، مستغلين ظروف السرية الشديدة نتيجة القمع والإرهاب التي تعرض لها الحزب الشيوعي، وفرضت عليه حالة انقطاع في القيادة بين ٤٩ حتى عام ٥٥ نتيجة لتكرر اعتقال القيادات الحزبية واحدة بعد الأخرى.

ولقد ساهمت الأكاذيب وتشويه الحقائق، والتقييمات الخاطئة الوقتية في سياسة الحزب الشيوعي، رغم ما جرى عليها من إعادة تقييم، في حرث تربة ملائمة لشق الحركة الوطنية، وجرها إلى مهاوي الاحتراب.

ما هو موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الفلسطينية؟

إن موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الفلسطينية والصهيونية حتى صدور قرار التقسيم في تشرين الثاني عام ١٩٤٧ تمثل في محاربة الصهيونية باعتبارها حركة قومانية، عنصرية. وقد لعب الرفيق فهد انطلاقا من مصالح ومهمات النضال الوطني – القومي، ومستفيدا من مواقف ماركس من المسالة اليهودية وضد الصهيونية، ومن موقف لينين في صراعه ضد (البوند)، المنظمة الصهيونية للعمال اليهود في روسيا، لعب الرفيق فهد دورا كبيرا في النضال ضد الصهيونية من أجل الشعب الفلسطيني، وكذلك في تعبئة اليهود العراقيين ضدها. فنشرت جريدة كفاح الشعب في عددها الثاني الصادر في آب ٣٥ مقالاً يعبر عن التضامن مع الشعب الفلسطيني، ودعا في جريدة القاعدة عدد تشرين الأول ٤٣ إلى تأسيس منظمة يهودية لمكافحة الصهيونية، التي تزايد نشاطها في العراق وفي البلدان العربية الأخرى. وفي أيلول عام ٤٥ قدم طلب تأسيس عصبة مكافحة الصهيونية التي استهدف منهاجها "مكافحة الصهيونية وفضح أعمالها ونواياها بين جماهير الشعب العراقي لا سيما بين اليهود. بهدف القضاء على نفوذ الصهيونية ودعايتها، وفضح عملاء الصهيونية أمام جماهير اليهود، ومحاربة النفوذ الاقتصادي الصهيوني الذي يحاول السيطرة على البلاد العربية اقتصاديا، والقضاء على الصناعة الوطنية الناشئة فيها".

وجاء في العريضة المقدمة لطلب تأسيس العصبة "ان الصهيونية خطر على اليهود مثلما هي خطر على العرب ....ولما كانت قضية فلسطين هي قضية البلاد العربية بأسرها، فلا يمكن الا أن نقف إلى جانب عرب فلسطين.. والدعوة لحل قضية فلسطين على أساس منع الهجرة اليهودية وإيقاف انتقال الأراضي العربية إلى أيدي الصهاينة وتأليف دولة ديمقراطية عربية مستقلة استقلالاً تاماً تضمن فيها كافة حقوق المواطنين عربا ويهوداً".

ونشطت الهيئة المؤسسة بإصدار بيانات، منها على سبيل المثال بيان صادر في ٤٥,١١,٢ بمناسبة ذكرى وعد بلفور، اختتم بهذه الشعارات:

عاش نضال العرب في سبيل حرياتهم واستقلالهم

عاشت فلسطين عربية مستقلة ديمقراطية

عاش الشعب العراقي متآخيا متضامنا متحدا

ليسقط وعد بلفور المشؤوم وليسقط الاستعمار

لتسقط الصهيونية عميلة الاستعمار وعدوة العرب واليهود.

وقامت بفعاليات ونشاطات متنوعة. ولم تجز العصبة الا في آذار ١٩٤٦ ومنحت امتياز إصدار جريدة باسم " العصبة ".وكتب فهد في العصبة سلسلة مقالات ضد الصهيونية بعنوان " نحن نكافح من أجل من؟ وضد من نكافح؟ " تناول فيها جذور الصهيونية، وطابعها العنصري، والعلاقة العضوية بين الصهيونية والإمبريالية، ومؤامراتها. فبين " أن الصهيونية ليست سوى رأسمالية استعمارية .. وأداة مسخرة بأيدي الاستعمار الإنكليزي والأمريكي وحارسه الأمين .

تعمل لتنفيذ الخطط الاستعمارية في البلاد العربية لغرض تثبيت وبسط السيطرة الاستعمارية. لقد تبناها الاستعمار البريطاني لغرض أيجاد حليف له في قلب البلاد العربية، في فلسطين لغرض شطر فلسطين عن البلاد العربية الأخرى واتخاذها قاعدة حربية، تسهر على مصالحه ضد الحركات التحررية في البلاد العربية والشرق الأدنى والأوسط لغرض أشغال الشعوب العربية بصد الهجوم الصهيوني وحرفها عن النضال من أجل استقلالها.. وان المصالح الأمريكية الناشئة في البلاد العربية ورؤوس أموالها المستثمرة بالاشتراك مع الرأسمال الصهيوني في فلسطين، ووعد الصهاينة بتوظيف رؤوس أموال أمريكية كبيرة جدا، وتطلع أمريكا لاستخلاف الاستعمار البريطاني في فلسطين واتخاذها قاعدة لحماية مصالحها في البلاد العربية، كل هذه حملت الولايات المتحدة على استخدام نفوذها كاحتياطي للصهيونية " وشخص فهد أن "القواعد البريطانية الحربية والمدنية في البلاد العربية وما يتبعها من أرتال خامسة وحكومات لا تقوم على أساس انتخابات ديمقراطية شعبية صحيحة هي من احتياطي الصهيونية." وبين العلاقة العضوية بين النضال من أجل تحقيق الديمقراطية في البلاد العربية وبين النضال ضد الصهيونية، وكان يؤكد على هذه المسألة في كثير من المناسبات. ففي دراسته عن الوحدة والاتحاد العربي المنشورة في أيلول ٤٣ كتب أنه "لو كان للشعوب العربية حقوق ديمقراطية لأمكنها تنظيم أحزاب شعبية جماهيرية ولاستطاعت أن تعبر عن شعورها القومي- الوطني تعبيراً عملياً ولاستطاعت أن تؤثر بنضالها على السلطات الحاكمة في بلادها للتدخل في شؤون قطرهم الشقيق فلسطين وحل مشكلته وإنقاذ الشعب العربي هناك من الورطة التي أوقعه فيها الاستعمار، لكن فقدان التنظيمات الديمقراطية وحبس الشعور العام داخل كل قطر من الأقطار العربية كانا السبب في أضعاف الحركة التحريرية العربية".

ولفتت العصبة بنشاطاتها أنظار الوطنيين في فلسطين والبلدان العربية إليها، فأرسل إليها السيد جمال الحسيني عميد اللجنة العليا في فلسطين برقية يدعوها للمشاركة في الإضراب العام الذي تقرر عقده في البلاد العربية يوم ١٠ حزيران ٤٦ احتجاجا على قرارات لجنة التحقيق الدولية المنحازة إلى الصهيونية.

ودعت لجنة من الأحزاب الوطنية العراقية المجازة الخمسة، لم تضم لا عصبة مكافحة الصهيونية المجازة ولا حزب التحرر الذي لم يجز بعد، إلى الإضراب العام، وكان الحزب الشيوعي وحزب التحرر وعصبة مكافحة الصهيونية ضد الاكتفاء بالإضراب العام فقط ودعوا إلى القيام بالتحشد والتظاهر، الأمر الذي لم يرق للأحزاب المجازة فهاجمت بعنف هذه المحاولات معتبرة إياها تشويها لقدسية الإضراب، ودافع فهد في جريدة العصبة هذه الأساليب منطلقا من أن إهمال شأن تدريب الجماهير الشعبية على مختلف أشكال الكفاح السياسي أضاع ويضيع الفرص المؤاتية. وتطبيقا لمثل هذه الدعوات وتدريبا على أساليب الكفاح الجماهيرية " جرت مظاهرة صاخبة من جانب الرصافة من بغداد يوم ٤٦/٦/٢٨ قام بها حزب التحرر الوطني غير المجاز، وعصبة مكافحة الصهيونية ، اللذان يمثلان واجهة الحزب الشيوعي السري وذلك احتجاجا على

المظالم الجارية في فلسطين." كما يذكر الحسني في تاريخ الوزارات العراقية. ويذكر بطاطو في سفره الضخم عن العراق هذه التظاهرة، نقلا عن ملفات التحقيقات الجنائية أن عدد المشتركين فيها بلغ ٣٠٠٠ من الطلاب والعمال، [سكان العراق يومذاك لم يصل ٥ ملايين نسمة بعد، والأمية كانت إحدى الآفات الثلاث: الفقر والجهل والمرض] وبعد عبورها إلى الكرخ، واقترابها من السفارة البريطانية، أطلقت الشرطة النار عليهم، فقتل شاوؤل طويق، اليهودي عضو الحزب الشيوعي العراقي وجرح أربعة آخرون، ويعتبر بطاطو هذه المظاهرة حدثا تاريخيا يؤشر لانفتاح التيار الذي وصل ذروته في وثبة كانون .

موقف الحزب الشيوعي العراقي بعد قرار التقسيم

بدأ الوعي السياسي في التكون عندي مع وثبة كانون الثاني ٤٨، وظل عالقا في ذهني مشهد الخلاف بين القومانيين والديمقراطيين حول فلسطين والصهيونية. كانت التظاهرات تنطلق من مقر فرع الحزب الوطني الديمقراطي، مطالبة بالديمقراطية والخبز، وانتخابات ديمقراطية، ومن أجل فلسطين، ونحن إخوان اليهود وأعداء الصهيونية. ولكن ما أن تقترب المظاهرة من مكتبة يحتشد فيها عدد من القوميين حتى تصمت كل الهتافات ويتردد هتاف واحد " يسقط أيتام هتلر" ردا على صيحات من داخل المكتبة : " يسقط إخوان اليهود" و" فلسطين عربية فلتسقط الشيوعية" ما كنت أدرك يومها هذا الشقاق والاختلاف وأن غير قليل من المجتمعين داخل المكتبة هم أصدقاء للكثير من المشاركين في المظاهرة السائرة.

لقد تباينت الروايات حول موقف الشيوعيين العراقيين من القضية الفلسطينية، فكثير من القومانيين (القوميين) العراقيين والعرب يجعلونهم كأنهم المسؤولين عن التقسيم وأقامة دولة إسرائيل.وليس قليلاً عدد المناضلين من القومانيين الذين يرجعون انتسابهم إلى التيار القومي بسبب موقف الحزب الشيوعي العراقي من القضية الفلسطينية.بينما آخرون، ومنهم المصري أبو سيف يوسف، في كتابه "وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصري"، يتناول فيه دور منظمة " طليعة العمال " ضمن اليسار المصري. ويعتبر المؤلف ذروة محنة الخضوع الستالينية في المنظمات الشيوعية المصرية، كان موقفها من القضية الفلسطينية، جاء ذلك عرضاً في الكتاب الذي يقدمه عبد الرحمن شاكر في مجلة الهلال، عدد آب ٢٠٠٠. فموقف المنظمة، التي أسسها ثلاثة من اليهود المصريين، من بينهم، أحمد صادق سعد، كان إدانة الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية استعمارية، في نفس الوقت إدانة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وكانت المنظمة تطالب بأن تقوم في فلسطين دولة ديمقراطية للعرب واليهود، وكان هذا هو موقف الحركة الشيوعية في البلدان العربية، مثلما هو موقف الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية.

ولكن بعد موافقة الاتحاد السوفييتي على مشروع قرار التقسيم الصادر في ١٩٤٧، واعترافه بدولة إسرائيل في العام التالي لم يجد الشيوعيون المصريون بدا من تأييد هذا الموقف، "لأن الخواجه ستالين عايز كده" على حد تعبير أحد الرفاق الظرفاء الحزانى يومذاك. ويستمر العرض

للكتاب بالقول: "بالطبع لم يكن في مقدور منظمات شيوعية يقود معظمها عناصر يهودية أن تتخذ موقفا صلبا كالذي اتخذه الحزب الشيوعي العراقي، الذي أعدم زعماؤه على يد نوري السعيد. رفض هذا الحزب الموافقة على قرار التقسيم".

فهذا القرار الذي كان خيانة عظمى للمبادئ الاشتراكية التي تقوم على العلمانية وفصل الدين عن الدولة، وكان من غير المعقول أن يوافق الشيوعيون الذين فرحوا عام ١٩٢٤ بإلغاء الخلافة العثمانية رغم تسامحها مع المخالفين في العقيدة على قيام دولة جديدة في المنطقة على أساس من الدين تعلنها أقلية معظمها من المهاجرين اليهود، وتتخذ اسم أحد الأنبياء علما عليها.!

وقد كلف خضوع المنظمات الشيوعية للقرار الستاليني في قضية فلسطين الكثير من سمعتها، واضطر أحمد رشدي صالح إلى تأليف كتاب يعلن فيه تبرأه من الشيوعية التي صارت تحمل وصمة الولاء للصهيونية.

من المعروف أن موقف الاتحاد السوفييتي تجاه القضية الفلسطينية كان هو نفس موقف الحركة الشيوعية في البلاد العربية، إدانة الصهيونية كحركة عنصرية استعمارية، في خدمة الاستعمار البريطاني والأمريكي، موجهة ضد الشعب الفلسطيني وحركة التحرر العربية، وأن الحل هو، كما ذكرته عصبة مكافحة الصهيونية في طلب تأسيسها عام ٤٥ "منع الهجرة اليهودية وإيقاف انتقال الأراضي العربية إلى أيدي الصهاينة وتأليف دولة ديمقراطية عربية مستقلة استقلالا تاما، تضمن فيها حقوق المواطنين كافة عرباً ويهوداً". ولذلك فان موافقة الاتحاد السوفييتي على قرار التقسيم في تشرين ثاني ٤٧ نزلت نزول الصاعقة على الشيوعيين العراقيين، كما يصف ذلك الرفيق زكي خيري في "صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم" ص١٣٧. ويشير إلى دهشة فهد من موقف الاتحاد السوفييتي هذا بقوله، الذي أسره به على انفراد: "لا أدري كيف اعترف الاتحاد السوفييتي بدولة لليهود." أن مخالفة موقف للاتحاد السوفييتي، بل حتى مجرد التشكك في صحة صوابه، كان من الأمور التي قد تعادل حد الكفر عند المؤمنين.فقرار الأكثرية ملزم إلزاما تاما للأقلية، والاتحاد السوفييتي منارة الهدى، وستالين خاصة دحر الجيش الأحمر للفاشية هو أبو الشعوب، ولا يمكن أن يخطأ، فهو أكثر من معصوم. ولذلك فإن حتى مجرد إبداء الدهشة، وسرا ليس بالأمر البسيط يومذاك. وإن كان هذا القائد البلشفي الستاليني يبدي دهشته سرا فإن شيوعياً آخرَ هو محمد حسين أبو العيس يجادل في السجن علنا ضد التقسيم، كما يورد الرفيق زكي خيري في صدى السنين.ولعل مثل هذا الموقف نتيجة لما تقف به الرفيق فهد من أن القبول برأي الأكثرية وطاعته مشروط بانسجامه مع النظرية ومصلحة البروليتاريا، ولما عرف عنه من قبوله سماع الرأي الآخر ومناقشته بصبر وأناة.

وكان ممثل الاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة تسارابكين، قد أعلن يوم ١٣ أكتوبر ٤٧ أن الوضع في فلسطين صار الى درجة من التوتر بين العرب واليهود أصبح فيها مشروع التقسيم هو الحل الأفضل القابل للتحقيق، فكتب الرفيق فهد من السجن في١ تشرين ثاني ٤٧ رسالة إلى

المسؤول الأول في بغداد حول تبدل موقف الاتحاد السوفييتي من التقسيم جاء فيها: "ان موقف الاتحاد السوفيتي جاء نتيجة محتمة للأوضاع والمؤامرات والمشاريع الاستعمارية المنوي تحقيقها في البلاد العربية وفي العالم. فالمهم في الموضوع هو وجوب إلغاء الانتداب وجلاء الجيوش الأجنبية عن فلسطين وتشكيل دولة ديمقراطية مستقلة كحل صحيح للقضية ومن واجبنا أن نسعى لهذا حتى الأخير ولكن اذا لا يمكن ذلك بسبب مواقف رجال الحكومات العربية ومؤامراتهم مع الجهات الاستعمارية فهذا لا يعني اننا نفضل حلا آخر على الحل الصحيح ونرى من الأوفق أن تتصلوا بإخواننا في سوريا وفلسطين وتستطلعوا رأيهم في تحديد الموقف."

وينشر بطاطو في كتابه توجيها داخليا صادرا من قيادة الحزب في شهر كانون أول ٤٧ بعد صدور قرار التقسيم في٢٩ تشرين ثاني ٤٧ يعلن فيه رفض الحزب للقرار، ويبين أن موقف الاتحاد السوفييتي قد قدم فرصة للصحف وعملاء الاستعمار للتهجم ليس فقط على الاتحاد السوفييتي وانما على الحركة الشيوعية في البلاد العربية، وتحدد التوجيهات موقف الحزب انطلاقا من كون الصهيونية حركة عنصرية، دينية ورجعية، وأن الهجرة اليهودية إلى فلسطين لا تحل مشاكل يهود أوربا، بل تشكل غزوا منظما توجهه الوكالة اليهودية، واستمراره بالشكل الحالي يعرض للخطر حياة وحرية السكان الأصليين، وأن تقسيم فلسطين مشروع إمبريالي قديم قائم على افتراض استحالة التفاهم بين العرب واليهود، وأن شكل حكومة فلسطين يحدده بصورة مشروعة سكان فلسطين، القاطنين فيها فعلا، وليس الأمم المتحدة ولا أية منظمة أخرى أو دولة أو مجموعة دول، والتقسيم يقود إلى إخضاع الأكثرية العربية للأقلية الصهيونية في الدولة اليهودية المقترحة، والتقسيم واقامة دولة يهودية سيشدد العداوات العنصرية والدينية، وسيؤثر جديا على آفاق السلام في الشرق الأوسط، وتعلن التوجيهات الداخلية أن الحزب الشيوعي العراقي لكل هذه الأسباب يرفض رفضا قاطعا مشروع التقسيم (بطاطو ص ٥٩٨/٥٩٩ النص الإنكليزي). ولا غرابة ان لم تكن هذه الوثيقة من ضمن الوثائق التي نشرتها التحقيقات الجنائية في موسوعة الحزب الشيوعي العراقي.

وانعكس استمرار تبني الحزب الشيوعي العراقي لهذه السياسة على صفحات جريدة "الأساس" التي صدرت علنا ابتداء من ١٨ آذار ٤٨ . ويصف الرفيق زكي خيري في صدى السنين عن موقف جريدة الأساس تجاه القضية الفلسطينية بالقول: " عندما أعدت الدول العربية قوات مسلحة لتحرير فلسطين بعد أن رفضت البديلين المعروضين عليها دولة مشتركة بين العرب واليهود أو دولتين منفصلتين واحدة للعرب وأخرى لليهود، بدأنا في جريدة الأساس الحملة تأييدا لحرب التحرير تحت شعارات مدوية ومنها " كل شيء للجبهة" واستمرت الحملة... حتى أعلن قيام " الدولة الإسرائيلية" واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بها فأخذنا على عاتقنا تغيير موقفنا من الحرب بحيث ينسجم مع موقف الاتحاد السوفييتي. وبعد عدة أيام من الاعتراف لم تعد الأساس تنشر الشعارات الحربية، وكتبت مقالا افتتاحيا ينتقد الدول العربية لأنها أهملت "الحل السلمي" ص١٣٨. ويشير بطاطو إلى العدد الصادر في ٢٤ أيار ٤٨ الذي بدء فيه تغيير

الموقف، والى الصادر في ٢٢ أيار ٤٨ الذي كان شعاره المرفوع " " يا أبناء شعبنا! ناضلوا من اجل الحفاظ على عروبة فلسطين ولإفشال مشروع الدولة الصهيونية".

أغلقت جريدة الأساس بعد أيام، وبدأت جريدة الوطن، جريدة الأستاذ عزيز شريف، في نشر مقالات ضد قرار التقسيم، انبرى زكي خيري للرد عليه في صحافة الحزب السرية، التي أخذ فيها كامل حريته، كما يقول. وفي بيان للجنة المركزية بتاريخ ٦ تموز ٤٨ أعلنت عن قبولها وتبنيها للموقف السوفييتي بالمطالبة "بإقامة دولة عربية ديمقراطية في القسم العربي من فلسطين"، وتكرس هذا الموقف بعد بضعة أسابيع بقيام الحزب بنشر كراس " ضوء على القضية الفلسطينية" الذي أرسلته "اللجنة العربية الديمقراطية في باريس". وكان الكراس كما يصفه زكي خيري في صدد السنين يبرر قيام إسرائيل مع إضفاء صفة "التقدمية" عليها، فأساء نشره للحزب ولسمعته النضالية الطويلة في سبيل القضية الفلسطينية واستغلت الحكومة ذلك ودفع الحزب الثمن غاليا. ورغم تبني الحزب لمواقف الضوء باعتباره منسجما مع سياسة الحزب فانه قوبل بعدم القبول ليس فقط من خارج صفوف الحزب، مثل عزيز شريف، بل وكذلك من بين صفوف الحزب أيضا، إلى درجة ترك البعض لصفوف الحزب. ويروى أن الكراس لما وصل للسجن وبدأ أحد أعضاء لجنة السجن قي قراءته بالقاووش أمره فهد بالتوقف بعد قراءة بعض المقاطع.وكان الحزب الشيوعي قد أعاد النظر في هذا الكراس في الكونفرنس الثاني للحزب، الذي عقد في أب ٥٦، معتبرا أن ما ورد فيه يشكل تسريبا لمفاهيم خاطئة عن الحركة الصهيونية إلى صفوف الحزب. تقرير الكونفرنس الثاني: "إن ما يواجه بلادنا الآن هو قبل كل شيء ضرورة تحويل السياسة القائمة من سياسة تعاون مع الاستعمار، وتوافق مع الصهيونية، وانعزال عن حركة التحرر الوطني، الى سياسة وطنية عربية مستقلة."

ولكن فكرة الدعوة لإقامة دولة عربية مستقلة في القسم العربي من فلسطين رفعها الحزب الشيوعي العراقي سوية مع الحزب الشيوعي السوري واللبناني وعصبة التحرر الوطني في فلسطين، في بيان مشترك عن هذه الأحزاب صدر في أوائل تشرين أول عام ١٩٤٨، يدين الاستعمار البريطاني والأمريكي والرجعية العربية المتواطئة مع الاستعمار، والصهيونية الساعية لتوسيع "المدى الحيوي" ليشمل فلسطين وشرق الأردن معا، سعيا وراء حلمهم الرجعي القديم الفاشل، بجمع كل يهود العالم حول ضفتي الأردن.

وكشف البيان عن خيانة الرجعيين العرب للقضية الفلسطينية" فغطوا خيانتهم بحملة رعناء من التهويش والكذب والافتراء على الاتحاد السوفييتي العظيم وعلى الشيوعيين العرب الذين برهنت الحوادث انهم كانوا على حق وصواب."وطالب البيان بـ" وقف الأعمال الحربية وإعادة اللاجئين وإقامة الدولة العربية المستقلة في القسم العربي من فلسطين ومنع تمزيقه وإلحاقه كليا أو جزئيا بأي شكل كان.ودعا جميع القوى الوطنية والديمقراطية للنضال ضد الاستعمار وعملائه الرجعيين في سبيل الجلاء عن كل الشرق العربي وفي سبيل الاستقلال والديمقراطية، وفي سبيل التضامن بين الشعوب العربية وجميع القوى الديمقراطية في العالم" وبينما ظلت كثير من قوى التيار القومي

تصرخ برمي إسرائيل في البحر وتنادي فلسطين عربية فلتسقط الشيوعية، ارتفعت بعض الأصوات الحكيمة مثل صوت الإمام الشيخ كاشف الغطاء رأت كما رأى الشيوعيون الابتعاد عن الأقوال الفارغة والوعيد والتهديد والحذر من التظاهر بالدعوة إلى الانتقام والثأر، والجولة [القادمة] الثانية، تلك الدعوة التي تدسها وتنشرها الدول الاستعمارية علنا عن سوء قصد، كي تلهي العرب بالخيال والأماني عن الواقع المر، وتحول نقمة العرب منهم إلى إسرائيل.

إن مشكلة إسرائيل هي مشكلة العرب مع الاستعمار والحكومات العربية غير النزيهة وغير المخلصة، " فإذا استقلت الدول العربية، استقلالا كاملا، وتكونت فيها حكومات نزيهة مخلصة تتعاون وتتحد وتتسلح للقضاء على الخطر، تهيأ الخلاص من إسرائيل وماتت من نفسها بلا قتال ولا جدال، ويمكن حينئذ ضم القسم اليهودي إلى الاتحاد العربي الواسع ومعاملتهم كمواطنين أو اعتبارهم من أهل الذمة حسب قانون الإسلام (".الشيخ محمد كاشف الغطاء، "الإسلام هنا لا في بحمدون". ربيع عام ١٩٥٤).

إن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الجديدة، وكل العقود الماضية منذ تحالفت الصهيونية مع الاستعمار ضد الشعب الفلسطيني والبلاد العربية، تبين كم هم على خطأ أولئك الذين لم ينطلقوا لحل القضية من موقع الحل الديمقراطي ومناهضة الاستعمار، بل وجهوا سهامهم صوب أصلب المناضلين في سبيل التحرر من الاستعمار وحلفائه الرجعيين وفي سبيل الديمقراطية، فما أضعفوا أولئك المناضلين فحسب، بل كانوا أنفسهم يضعفون.

وتبين أيضا كم من المهم تبيان الحقائق والتخلص من الأباطيل والتشويهات، إذ أن بقاءها يسهل تكرار الاحتراب بين القوى الوطنية، واندلاعه بيسر وسهولة كلما ظهر اختلاف حول قضية ما، ففي حالة الاحتراب لا يستطيعون تحقيق هدف، بل يخسرون ما حققوه.

الصهيونية الأميركية..*

إدوارد سعيد

(١)

هذه هي المقالة الأولى ضمن سلسلة حول الدور الذي أُسيء فهمه وأُسيء تقديره للصهيونية الأميركية في قضية فلسطين. وحسب ما أرى فان دور الجماعات والأنشطة الصهيونية في الولايات المتحدة لم تعالج بصورة كافية خلال مرحلة «عملية السلام»، وهو إهمال أجد انه مدهش تماماً آخذاً في الاعتبار أن السياسة الفلسطينية تمثلت أساساً بإلقاء مصيرنا كشعب في أحضان الولايات المتحدة من دون أي إدراك استراتيجي للطريقة التي تخضع بها السياسة الأميركية عملياً للهيمنة، إن لم يكن السيطرة كاملة، من جانب أقلية صغيرة تبدو مواقفها من السلام في الشرق الأوسط بشكل ما اكثر تطرفاً حتى من تلك التي تتبناها كتلة ليكود في إسرائيل.

دعوني اقدم مثالاً بسيطاً. قبل شهر أوفدت صحيفة «هآرتز» الإسرائيلية أحد كتاب أعمدتها البارزين، آري شافيت، ليمضي بضعة أيام في التحدث معي. ونُشر ملخص جيد لهذه المحادثة الطويلة كمقابلة بصيغة سؤال وجواب في ملحق الصحيفة الصادر في ١٨ آب (أغسطس) الماضي، من دون أن تُحذف مقاطع منها أو تخضع للرقابة. وقد عبّرت عن وجهات نظري بصراحة تامة مع تأكيد كبير على حق العودة وأحداث العام ١٩٤٨ ومسؤولية إسرائيل عن هذا كله. أثار استغرابي أن تُعرض آرائي كما عبّرت عنها بالضبط، من دون أدنى تحريف من قبل شافيت الذي كانت أسئلته دائماً كيّسة وغير استفزازية.

بعد أسبوع على نشر المقالة جاء رد عليها من ميرون بنفنيستي، النائب السابق لرئيس بلدية القدس تيدي كوليك. اتسم الرد بطابع شخصي مثير للاشمئزاز، وكان يطفح بالإهانات وتشويه

* نشرت هذه المقالة في صحيفة "الحياة" على ثلاث حلقات، بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٨ (الصهيونية الأميركية، المشكلة الحقيقية)، و٢٠٠٠/١٠/١٩ (المزيد عن الصهيونية الأميركية)، و٢٠٠٠/١١/٢ (الصهيونية الأميركية).

السمعة ضدي وضد عائلتي. لكنه لم ينكر أبداً أن هناك شعب فلسطيني، أو أننا شُرّدنا في ١٩٤٨. لقد قال في الواقع، نحن قهرناهم، ولماذا ينبغي أن نشعر بالذنب؟ بعثت برد على بنفنيستي نشرته «هآرتس» بعد ذلك بأسبوع: ما كتبته نُشر أيضاً من دون حذف. ذكّرت القراء الإسرائيليين بأن بنفنيستي كان مسؤولاً عن تدمير (والأرجح انه كان على معرفة بقتل عدد من الفلسطينيين) حارة المغاربة في ١٩٦٧ التي فقد فيها مئات عدة من الفلسطينيين منازلهم تحت جنازير البلدوزرات الإسرائيلية. لكنني لم اكن بحاجة الى تذكير بنفنيستي أو قراء «هآرتس» بأننا كشعب موجودون ويمكن على الأقل أن نناقش حقنا في العودة. فهذا أمر مفروغ منه.

توجد هنا نقطتان. الأولى هي أن المقابلة كلها ما كان يمكن أن تظهر في أي صحيفة أميركية، وقطعاً ليس في أي صحيفة أميركية – يهودية. ولو كانت هناك مقابلة فان الأسئلة الموجهة إليّ كانت ستكون عدائية ومتغطرسة ومهينة، مثلاً، لماذا كنت متورطاً في الإرهاب، ولماذا ترفض الاعتراف بإسرائيل، ولماذا كان الحاج أمين نازياً، وهلم جراً. النقطة الثانية هي أن صهيونياً إسرائيلياً يمينياً مثل بنفنيستي، مهما كان يمقتني أو يمقت آرائي، لن ينكر أن هناك شعباً فلسطينياً أُجبر على الرحيل في ١٩٤٨. لكن صهيونياً أميركياً سيظل يقول انه لم يكن هناك أي احتلال أو، كما زعم جون بيترز في كتاب صدر في ١٩٤٨ بعنوان «منذ زمن سحيق» وقد اختفى الآن وكاد يطويه النسيان (فاز بكل الجوائز اليهودية عندما ظهر في أميركا)، لم يكن هناك أي فلسطينيين يعيشون في فلسطين قبل ١٩٤٨.

سيعترف كل إسرائيلي من دون تردد، وهو يعرف تماماً، بأن إسرائيل بكاملها كانت في ما مضى فلسطين، أي (كما قال موشي دايان علناً في ١٩٦٧) أن كل بلدة أو قرية إسرائيلية كان لها يوماً اسم عربي. ويقول بنفنيستي بشكل صريح «نحن» انتصرنا، ثم ماذا؟ لماذا ينبغي أن نشعر بالذنب بشأن الانتصار؟ أما الخطاب الصهيوني الأميركي فانه ليس صادقاً بشكل صريح على هذا النحو إطلاقاً. فهو يجب أن يلف دائماً ويتحدث عن جعل الصحراء تُزهر، وديموقراطية إسرائيل، وغيرها، متحاشياً كلياً الحقائق الأساسية عن ١٩٤٨ التي عاشها فعلاً كل إسرائيلي. بالنسبة الى الأميركي تمثل هذه في الأغلب تخيلات، أو أساطير، وليست وقائع. ويبلغ مدى ابتعاد أنصار إسرائيل الأميركيين عن الواقع، وانغماسهم في تناقضات الشعور بالذنب الذي تولده حياة الشتات (فماذا يعني أن يكون المرء صهيونياً ولا يهاجر الى إسرائيل؟) ونزعة الغرور باعتبارهم الأقلية الأكثر نجاحاً والأكثر نفوذاً في الولايات المتحدة، حداً يجعل ما يظهر في معظم الأحيان مزيجاً مرعباً من ممارسة العنف بالنيابة عن آخرين ضد العرب وخوفاً وكرهاً عميقين لهم، وهو نتيجة لعدم وجود أي تماس مباشر ودائم مع العرب بخلاف اليهود الإسرائيليين.

لا يمثل العرب إذاً بالنسبة للصهيوني الأميركي أشخاصاً حقيقيين بل تخيلات عن كل شيء تقريباً يمكن تبشيعه وازدراؤه، وبالأخص الإرهاب ومناهضة السامية. تسلمت أخيراً رسالة من أحد طلبتي القدامى، ممن أُتيحت لهم فرصة الاستفادة من أرقى تعليم متوافر في الولايات المتحدة، يسألني فيها رغم كل شيء بصدق وكياسة لماذا أسمح كفلسطيني لنازي مثل الحاج أمين أن يستمر

في تحديد أجندتي السياسية. وقال مجادلاً «قبل الحاج أمين لم تكن القدس مهمة بالنسبة للعرب. ولأنه كان شريراً تماماً فقد جعل منها قضية مهمة بالنسبة للعرب لإحباط التطلعات الصهيونية التي اعتبرت القدس دائماً مهمة». لا يمثل هذا منطق شخص عاش مع العرب ويعرف شيئاً ملموساً عنهم. انه منطق شخص يتكلم بخطاب منظم وتحركه إيديولوجية لا تعتبر العرب سوى دالآت سلبية، يجسدون مشاعر عنفية مناهضة للسامية، ولذا ينبغي محاربتهم والتخلص منهم إن أمكن ذلك. ولم يكن محض صدفة أن يكون الدكتور باروخ غولدشتاين، الذي قتل بصورة مروعة ٢٩ فلسطينياً كانوا يصلون بخشوع في الحرم الابراهيمي في الخليل، أميركياً، كما كان الحاخام مائير كاهانا. وبدلاً من اعتبار كاهانا وغولدشتاين حالتين شاذتين تشكلان إحراجاً لاتباعهما، يُنظر أليهما في الوقت الحاضر بتبجيل من قبل آخرين على شاكلتيهما. كما أن كثرة من المستوطنين المتطرفين اليمينيين الأكثر تعصباً الذين يجثمون على أراض فلسطينية، ويتحدثون بقسوة عن «ارض إسرائيل» باعتبارها عائدة لهم، ويكرهون ويتجاهلون المالكين والمقيمين الفلسطينيين الذين يحيطون بهم، ولدوا هم أيضاً في أميركا. ويبدو المشهد مرعباً عندما تراهم يسيرون في شوارع الخليل كما لو كانت هذه المدينة العربية كلها ملكاً لهم، ويفاقم ذلك ما يظهروه من استخفاف وازدراء سافرين ضد الغالبية العربية.

ألفت الانتباه الى هذا كله لتثبيت نقطة أساسية واحدة. عندما اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب حرب الخليج القرار الاستراتيجي - الذي كان بلدان عربيان رئيسيان حسماه قبل المنظمة - بالعمل مع الحكومة الأميركية وإذا أمكن مع اللوبي النافذ الذي يتحكم بمناقشة سياسات الشرق الأوسط، فإنها أقدمت على هذه الخطوة (كما فعل البلدان العربيان قبلها) بالاستناد الى جهل هائل وافتراضات خاطئة على نحو استثنائي تماماً. كانت الفكرة، كما أوضحها لي دبلوماسي مصري كبير بعد ١٩٦٧ بوقت قصير، هي أن يتم الاستسلام عملياً ويقال إننا لن نواصل الكفاح بعد الآن. نحن الآن مستعدون لأن نقبل إسرائيل ونقبل أيضاً دور الولايات المتحدة المقرر في مستقبلنا. كانت هناك أسباب موضوعية وراء وجهة نظر كهذه في ذلك الحين، كما هو الحال الآن، مثل التساؤل عن جدوى مواصلة المعركة كما فعل العرب تاريخياً إذا كان ذلك سيؤدي الى هزيمة أخرى وحتى كارثة. لكنني اعتقد بقوة أنها كانت سياسة خاطئة أن يُلقى بسياسة العرب ببساطة في أحضان الولايات المتحدة، وفي أحضان المنظمات الصهيونية الرئيسية أيضاً لان الأخيرة تمارس نفوذاً كبيراً في كل مكان في الولايات المتحدة، معلنين في الواقع أننا لن نقاتلكم، دعونا ننضم إليكم، لكن رجاءً احسنوا معاملتنا. كان الأمل هو أننا إذا تنازلنا وقلنا نحن لسنا أعداءكم سنصبح كعرب أصدقاءهم.

المشكلة تكمن في التفاوت في القوة الذي ظل قائماً. فمن وجهة نظر الأقوى، أي تأثير سيطرأ على استراتيجيتك إذا كان خصمك الأضعف يقر بعجزه ويقول ليس هناك شيء آخر أقاتل من اجله، خذني، أريد أن أكون حليفاً لك، حاول فحسب أن تفهمني بشكل افضل وربما ستكون عندئذ أكثر إنصافاً؟ إحدى الوسائل المفيدة للإجابة على هذا السؤال بطريقة عملية وملموسة هي أن نلقي

نظرة على آخر تطورات الأحداث في السباق الانتخابي على مقعد ولاية نيويورك في مجلس الشيوخ، حيث تتنافس هيلاري كلينتون مع الجمهوري ريك لازيو على المقعد الذي يشغله حالياً الديموقراطي دانييل باتريك موينيهان الذي سيتقاعد من منصبه. فقد أعلنت هيلاري العام الماضي أنها تؤيد إقامة دولة فلسطينية، وخلال زيارة رسمية الى غزة مع زوجها عانقت سهى عرفات. إلا أنها منذ دخول السباق الانتخابي في نيويورك بزّت حتى اكثر الصهاينة يمينيةً في حماسها لإسرائيل ومعارضتها لفلسطين، بل ذهبت الى حد تأييد نقل السفارة الأميركية من تل أبيب الى القدس و(ما هو اكثر تطرفاً) تأييد تخفيف الحكم الصادر بحق جوناثان بولارد، الجاسوس الإسرائيلي الذي دين بالتجسس ضد الولايات المتحدة ويقضي الآن حكماً بالسجن مدى الحياة. وقد حاول خصومها الجمهوريون إحراجها بتصويرها على أنها «نصيرة متحمسة للعرب» وبترويج صورة فوتوغرافية تظهر فيها وهي تعانق سهى. وبما أن نيويورك هي قلعة النفوذ الصهيوني فان إطلاق نعوت مثل «نصيرة متحمسة للعرب» و«صديقة سهى عرفات» يعادل أسوأ إهانة ممكنة. هذا كله على رغم أن عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية هما حليفان معلنان لأميركا، ويتلقيان مساعدات عسكرية ومالية أميركية، ويستفيدان في مجال الأمن من الدعم الأمني لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي أي». في غضون ذلك، وزع البيت الأبيض صورة فوتوغرافية يظهر فيها لازيو وهو يتصافح مع عرفات قبل عامين. واضح أن كل ضربة تستحق الأخرى.

الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن الخطاب الصهيوني هو خطاب القوة، والعرب في هذا الخطاب هم أهداف للقوة – وأهداف محتقرة أيضاً –، وبعدما راهنوا على هذه القوة باعتبارهم خصمها السابق المستسلم لم يعد بإمكانهم أن يتوقعوا أبدا أن يكونوا على قدم المساواة معها. ومن هنا المشهد المخزي والمهين لعرفات (رمز العداء دائماً وأبدا بالنسبة الى عقل الصهيوني) وهو يستخدم في سباق محلي تماماً في الولايات المتحدة بين خصمين يحاولان أن يبرهنا أيهما اكثر تأييداً لإسرائيل. علماً أن أيا من الاثنين، هيلاري كلينتون وريك لازيو، ليس حتى يهودياً.

ما سأناقشه في مقالتي المقبلة هو كيف أن الاستراتيجية السياسية الممكنة الوحيدة تجاه الولايات المتحدة بقدر ما يتعلق الأمر بسياسة العرب والفلسطينيين هي ليست إقامة حلف مع الصهاينة أو مع السياسة الأميركية بل تنظيم حملة تعبئة جماهيرية موجهة الى السكان الأميركيين لمصلحة حقوق الفلسطينيين الإنسانية والمدنية والسياسية. كل الترتيبات الأخرى، سواء أوسلو أو كامب ديفيد، مصيرها الفشل لان الخطاب الرسمي يخضع كلياً، ببساطة، لهيمنة الصهيونية، وما عدا استثناءات فردية لا توجد أي بدائل له. لذا فان كل ترتيبات السلام التي تتم على أساس تحالف مع الولايات المتحدة هي تحالفات تعزز النفوذ الصهيوني بدلاً من التصدي له. إن الإذعان بانبطاح لسياسة شرق أوسطية يتحكم بها الصهاينة، كما فعل العرب على مدى ما يقرب من جيل حتى الآن، لن يحقق الاستقرار في بلادهم أو المساواة والعدل في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، تكمن المفارقة في انه يوجد داخل الولايات المتحدة كتلة رأي ضخمة مستعدة

لاتخاذ موقف نقدي تجاه إسرائيل والسياسة الخارجية للولايات المتحدة على السواء. والمأساة هي أن العرب يعانون الضعف والتشرذم وغياب التنظيم والجهل لدرجة تحول دون إمكان الاستفادة منها. وسأناقش في مقالتي أيضا الأسباب التي تكمن وراء ذلك، لان طموحي هو أن أسعى للوصول الى جيل جديد ربما يعاني الحيرة والإحباط معاً بسبب الموقع البائس والمُزدرى الذي توجد فيه الآن ثقافتنا وشعبنا، والإحساس الدائم بالخسارة المثيرة للسخط ولكن المهينة الذي نعانيه جميعاً نتيجة ذلك.

(٢)

طرأ حدث صغير ينطوي على إحراج منذ أن كتبت مقالتي الأخيرة عن الموضوع قبل أسبوعين. فقد جُرّد مارتن انديك سفير الولايات المتحدة (للمرة الثانية خلال إدارة كلينتون) لدى إسرائيل بشكل مفاجئ من الإذن الأمني الديبلوماسي الممنوح له من جانب وزارة الخارجية الأميركية للاطلاع على الوثائق السرية. وحسب الرواية المتداولة فانه استخدم جهاز الكومبيوتر النقال العائد له من دون اتباع إجراءات أمنية مناسبة، وبالتالي يحتمل أن يكون أفشى معلومات أو كشفها لأشخاص غير مخولين. ونتيجة لذلك لم يعد بإمكانه أن يدخل وزارة الخارجية أو يغادرها من دون مرافقة، ولا يمكن أن يبقى في إسرائيل، ويجب أن يخضع لتحقيق كامل.

ربما لن نعرف أبدا ما حدث فعلاً، بدليل أن انديك أعيد الى منصبه ثانية من دون أي إيضاحات. لكن الشيء المعروف على نطاق واسع ورغم ذلك لم تتناوله وسائل الإعلام هو فضيحة تعيين انديك. إذ أُعلن عشية تقلد كلينتون منصبه رسمياً في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ أن مارتن انديك، الذي ولد في لندن وكان مواطناً استرالياً، مُنح الجنسية الأميركية بناءً على رغبة عاجلة للرئيس المنتخب. ولم تتبع الإجراءات الأصولية: كان إجراء يستند الى امتياز رئاسي أتاح تعيين انديك، بعد حصوله على الجنسية الأميركية مباشرةً، عضواً في مجلس الأمن القومي ومسؤولاً عن الشرق الأوسط. كان هذا كله، حسب اعتقادي، الفضيحة الحقيقية، وليس الطيش اللاحق لانديك أو حماقته أو حتى ضلوعه في تجاهل قواعد السلوك الرسمية. فقبل أن يصل انديك الى قلب الحكومة الأميركية في منصب رفيع المستوى ومحاط بالكتمان الى حد كبير، كان رئيساً لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وهو مؤسسة أبحاث ذات طابع فكري ظاهرياً تمارس دعاية نشيطة لمصلحة إسرائيل وتنسق عملها مع «ايباك» (لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية)، اللوبي الأقوى والأعظم نفوذاً في واشنطن. وتجدر الإشارة الى أن دنيس روس، مستشار وزارة الخارجية الذي يرأس الفريق الأميركي في عملية السلام، كان أيضا رئيساً لمعهد واشنطن قبل التحاقه بإدارة بوش. لذا فان قناة الاتصال بين جماعات الضغط الإسرائيلية وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منتظمة للغاية، ومنظمة.

مارست «ايباك» نفوذاً كبيراً على مدى سنين، ولا يرجع ذلك الى استنادها على جالية يهودية حسنة التنظيم وذات صلات جيدة وحضور بارز وناجحة وثرية فحسب بل أيضا لأنها في اغلب الأحوال لم تلق مقاومة تذكر. وهناك رهبة واحترام كبيران لـ «ايباك» في أرجاء البلاد، لكن بشكل خاص في واشنطن حيث يمكن في غضون ساعات أن يُعبّأ مجلس الشيوخ بأكمله لتوقيع رسالة الى الرئيس لمصلحة إسرائيل. فمن سيعارض «ايباك» ويحتفظ بموقعه في الكونغرس، أو يتحداها من اجل، مثلاً، القضية الفلسطينية عندما لا يمكن لهذه القضية أن تقدم شيئاً ملموساً لمن يتحدى «ايباك»؟ في الماضي، تصدى واحد أو اثنان من أعضاء الكونغرس علناً لـ «ايباك» لكن سرعان ما جرى عرقلة إعادة انتخابهما من قبل لجان العمل السياسية الكثيرة التي تخضع لسيطرة «ايباك»، وهكذا انتهى الأمر. وكان السناتور الوحيد الذي تبنى موقفاً يمكن اعتباره معارضاً ولو من بعيد لـ «ايباك» هو جيمس أبو رزق، لكنه لم يكن يرغب في إعادة انتخابه وقرر، لأسباب خاصة به، أن يستقيل عندما انتهت فترة عضويته التي استمرت ست سنوات.

لا يوجد الآن في الولايات المتحدة أي معلق سياسي يتبنى موقفاً واضحاً وصريحاً تماماً في التصدي لإسرائيل في الولايات المتحدة. وبين حين وآخر ينتقد بعض كتاب الأعمدة، مثل انتوني لويس في «نيويورك تايمز»، ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، لكن لا يُذكر أبدا أي شيء عن ١٩٤٨ وقضية تشريد الفلسطينيين التي تكمن في صلب وجود إسرائيل وسلوكها اللاحق. وفي مقالة نشرت أخيرا، لاحظ المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأميركية هنري براكت الإجماع المذهل في كل قطاعات الإعلام الأميركي، من السينما الى التلفزيون والراديو والصحف والمطبوعات الأسبوعية والشهرية والفصلية واليومية: كل واحدة منها تتبع بشكل أو بآخر الموقف الإسرائيلي الرسمي الذي اصبح أيضا الموقف الأميركي الرسمي. هذا هو التوافق الذي حققته الصهيونية الأميركية في السنوات المنصرمة منذ ١٩٦٧، والذي استغلته في معظم الخطاب الرسمي حول الشرق الأوسط. هكذا فان السياسة الأميركية تساوي السياسة الإسرائيلية، باستثناء مناسبات نادرة جداً (أي قضية بولارد) عندما تتجاوز إسرائيل الحد وتفترض أن لها الحق في نيل ما تشاء.

هكذا يقتصر انتقاد ممارسات إسرائيل على نحو تام على هجمات عرضية ونادرة حتى أنها تكاد تكون غير منظورة. ويبدو الإجماع العام منيعاً وفعالاً لدرجة انه يطبق في كل مكان في إطار الاتجاه السياسي السائد. ويتألف هذا الإجماع من حقائق لا يرقى إليها شك تتعلق بإسرائيل كديموقراطية، تتمثل فضيلتها الأساسية في عصرية وعقلانية شعبها وقراراتها. ذات مرة قال الحاخام ارثر هرتزبرغ، وهو رجل دين ليبرالي أميركي، بان الصهيونية هي الدين العلماني للجالية اليهودية الأميركية. ويحظى هذا بدعم واضح من قبل منظمات أميركية متنوعة يتمثل دورها بمراقبة الحيز العام منعاً لأي خروقات، حتى في الوقت الذي تدير منظمات يهودية أخرى كثيرة مستشفيات ومتاحف ومعاهد أبحاث لمصلحة البلاد كلها. هذه الثنائية أشبه بتناقض ظاهري يستعصي على الحل تتعايش فيه مشاريع عامة نبيلة مع أحقر المشاريع وأكثرها لاإنسانية. فإذا

أخذنا مثالاً حديثاً، قامت «المنظمة الصهيونية في أميركا» Z(OA) ، وهي جماعة صغيرة ولكن صاخبة جداً من المتعصبين، بدفع كلفة إعلان نشر في صحيفة «نيويورك تايمز» في ١٠ أيلول (سبتمبر) الماضي يخاطب ايهود باراك كما لو كان مستخدماً لدى اليهود الأميركيين، مذكّراً إياه بان ستة ملايين منهم يفوقون عدداً الخمسة ملايين إسرائيلي الذين قرروا التفاوض بشأن القدس. ولم تكن لهجة الإعلان تحذيرية فحسب بل كادت تكون تهديدية، قائلة بان رئيس وزراء إسرائيل قرر بصورة غير ديموقراطية أن يشرع بتنفيذ ما يعد شيئاً محرماً بالنسبة لليهود الأميركيين الذين كانوا مستائين من سلوكه. وليس واضحاً إطلاقا من الذي خول هذه المجموعة الصغيرة والمشاكسة من المتعصبين أن توبخ رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذه اللهجة، لكن «المنظمة الصهيونية في أميركا» تشعر بان لديها الحق في أن تتدخل في شؤون الجميع. فهي توجه رسائل أو تتصل هاتفياً بشكل روتيني برئيس جامعتي لتطلب منه أن يقيلني أو ينتقدني رسمياً بسبب شيء ما قلته أو كتبته، كما لو كانت الجامعات أشبه برياض أطفال وينبغي معاملة الأساتذة مثل جانحين أحداث. وشنت هذه المنظمة العام الماضي حملة تهدف الى إقالتي من المنصب الذي اُنتخبت إليه كرئيس لجمعية اللغات الحديثة التي تعرض أعضاؤها البالغ عددهم ٣٠ ألف شخص الى التوبيخ من قبل المنظمة باعتبارهم بلهاء. يمثل هذا أسوأ صنوف «البلطجة» الستالينية، إلاّ أنه مثال نموذجي على الصهيونية الأميركية المنظمة في أسوأ صورها وأكثرها تعصباً.

وعلى نحو مماثل، تبنى كتاب ومحررون يهود يمينيون (نذكر، على سبيل المثال، نورمان بودهورتز وتشارلس كروتهامر وويليام كريستول، ضمن الدعاة الأكثر صخباً) موقفاً نقدياً من إسرائيل لأنها أغضبتهم، كما لو انهم اكثر أحقية بها من أي شخص آخر. وتمتاز مقالاتهم هذه وغيرها بلهجة كريهة، فهي توليفة منفرة من الغطرسة السافرة وادعاء الوعظ الأخلاقي واقبح أشكال النفاق، وينفذ هذا كله في أجواء من الثقة الكاملة. وهم يفترضون انهم قادرون بفضل نفوذ المنظمات الصهيونية التي تدعم وتؤيد صخبهم المشين على أن يفلتوا من دون حساب على هذا النوع من الهراء الذي لا يمت بصلة الى الحقائق السياسية الفعلية في الشرق الأوسط. وينظر إليهم معظم الإسرائيليين الواعين بنفور.

لقد بلغت الصهيونية الأميركية في الوقت الحاضر مستوى من الفنتازيا التامة التي يكون فيها ما هو صالح للصهاينة الأميركيين في إقطاعيتهم وخطابهم الخيالي صالحاً في الغالب لأميركا وإسرائيل، وبالتأكيد للعرب والمسلمين والفلسطينيين الذين يبدو انهم ليسوا سوى مجموعة منغصات تافهة. وكل من يتحداهم أو يجرأ على تحديهم (خصوصاً إذا كان عربياً أو يهودياً ناقداً للصهيونية) يكون عرضة لأقذع أنواع السباب والتوبيخ، وهي كلها ذات طابع شخصي وعنصري وإيديولوجي. انهم قساة، يفتقرون كلياً الى أي سماحة نفس أو تفهم إنساني صادق. والقول بان نقدهم الساخر العنيف وتحليلاتهم شبيهة بالتوراة في أسلوبها يمثل إهانة للتوراة.

بمعنى آخر، سيكون أي تحالف معهم، على نحو ما حاولت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية تشكيله منذ حرب الخليج، أغبى نوع من الجهل. فهم يناهضون بثبات كل ما يناضل من

اجله العرب والمسلمون وبشكل خاص الفلسطينيون، وسيفجّرون الوضع بدلاً من التوصل الى سلام معنا. ومع ذلك، صحيح أيضا أن معظم المواطنين العاديين غالباً ما يشعرون بالحيرة إزاء عنف نبرة هؤلاء، لكنهم لا يدركون حقاً ما يقف وراءها. وكلما تحدث المرء مع أميركيين ليسوا من اليهود أو العرب ولا يملكون أي خبرة حول الشرق الأوسط، ينتابه دائماً إحساس بالحيرة والسخط إزاء موقفهم المتغطرس إذ يتصرفون كما لو أن الشرق الأوسط كله ملكاً مستباحاً لهم. وقد خلصتُ الى أن الصهيونية في أميركا ليست تخيلات مبنية على أسس متصدعة تماماً فحسب بل أن من المستحيل إقامة تحالف أو توقع حوار عقلاني معها. لكن يمكن الالتفاف حولها ودحرها.

دأبتُ من منتصف الثمانينات على أن أوضح لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ولكل فلسطيني وعربي التقيته بان سعي المنظمة الى كسب تعاطف الرئيس الأميركي هو وهم كامل لان كل الرؤساء في العقود الأخيرة كانوا صهاينة مخلصين، وان السبيل الوحيد لتغيير السياسة الأميركية وتحقيق تقرير المصير يكمن في تنظيم حملة جماهيرية دفاعاً عن حقوق الإنسان للفلسطينيين، وهو ما سيمكن الالتفاف على الصهاينة والتوجه مباشرة الى الشعب الأميركي. فالأميركيون، الذين يعانون نقصاً في الاطلاع ولكنهم يتفاعلون مع نداءات الاستغاثة طلباً للعدل، كانوا سيتجاوبون كما فعلوا مع حملة المؤتمر الوطني الأفريقي ضد نظام التمييز العنصري التي غيّرت في النهاية توازن القوى داخل جنوب أفريقيا. وإنصافا ينبغي أن أشير هنا الى أن جيمس زغبي، الذي كان في ذلك الحين مدافعاً ناشطاً عن حقوق الإنسان (قبل أن يرمي بثقله الى جانب عرفات والحكومة الأميركية والحزب الديموقراطي)، هو أحد مبتكريْ هذه الفكرة. وكونه قد تخلى عنها كلياً يدل على ما طرأ عليه من تغيير، وليس إبطالاً للفكرة ذاتها.

لكن اصبح واضحاً تماماً بالنسبة إلي أن منظمة التحرير لن تفعل ذلك أبدا لأسباب عدة. فهذا يقتضي جهداً وتفانياً. ثانياً، سيعني ذلك اعتناق فلسفة سياسية تستند في الواقع على تنظيم ديموقراطي على مستوى القواعد. ثالثاً، سيتعيّن أن تكون حركة بدلاً من مبادرة شخصية لمصلحة الزعماء الحاليين. وأخيرا، إنها تتطلب معرفة حقيقية وليست سطحية بالمجتمع الأميركي. بالإضافة الى ذلك، شعرت بان من الصعب جداً تغيير الذهنية التقليدية التي قادتنا من وضع سيئ الى آخر، وقد اثبت الزمن أنني كنت على صواب. فاتفاقات أوسلو جسّدت القبول ضيق الأفق من قبل الفلسطينيين بالتفوق الإسرائيلي – الأميركي بدلاً من كونها محاولة لتغييره.

وفي أي حال، سينتهي مآل أي تحالف أو حل وسط مع إسرائيل في الظروف الحالية، حيث تخضع السياسة الأميركية كلياً لهيمنة الصهيونية الأميركية، الى النتائج ذاتها تقريباً بالنسبة للعرب بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص. فإسرائيل يجب أن تسود، ومخاوف إسرائيل هي الأساس، وستجري إطالة أمد الظلم الإسرائيلي المنظم. هكذا، ما لم يجر التصدي للصهيونية الأميركية وتُجبر على التغيير – وهي ليست مهمة بالغة الصعوبة، كما سأحاول أن أبين في مقالتي المقبلة – ستكون النتائج هي ذاتها، كئيبة ومسيئة بالنسبة الى العرب.

(٣)

أعطت أحداث الأسابيع الأربعة الأخيرة انتصاراً شبه كامل للصهيونيـــة الأميركيـــة، للمـــرة الأولى منذ عودة الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة الى البروز في أواخر الستينات. إذ تحولـــت إسرائيل خلال الصدامات الأخيرة، على صعيد الخطابين السياسي والإعلامي، الى ضحية، الـــى درجة أنه على رغم مقتل اكثر من ١٤٠ فلسطينياً وجرح نحو خمسة آلاف منهم فإن مـــا يســـمى «العنف الفلسطيني» هو ما جاء ليعرقل التقدم الهادئ الذي كانت تحرزه عملية السلام.

وهناك الآن مجموعة من العبارات يكررها المعلقون الصحافيون، إما حرفيـــاً أو بالاعتمـــاد عليها كمسلّمات ضمنية، وهي الآن محفورة في كل أذن وعقل وذاكرة، لتعمل بذلك كـــــ«دليـــل الحائر»، أو أنها بمثابة لائحة تعليمات جاهزة، أو آلة تضخ تلك العبارات التي مـــلأت الأجـــواء لشهر على الأقل. ويمكنني تلاوة غالبيتها عن ظهر قلب: باراك عرض في كامب ديفيد تنازلات لم يعرضها رئيس وزراء إسرائيلي قبله (٩٠ في المائة من الأراضي وسيادة جزئية علـــى القـــدس الشرقية). عرفات كان جباناً وافتقر الى الشجاعة اللازمة للقبـــول بعـــروض إســـرائيل لإنـــهاء الصراع. العنف الفلسطيني الذي يوجهه عرفات يهدد إسرائيل (هناك تنويعات كثيرة علـــى هـــذه النغمة، من بينها الرغبة في إزالة إسرائيل، اللاسامية، الغضب الانتحاري ضماناً للوصـــول الـــى شاشات التلفزيون، وضع الأطفال في المقدمة لتحويلهم الى شهداء)، وان هذا العنف يبرهن علـــى أن الدافع هو «حقد» الفلسطينيين القديم على اليهود. وأن عرفات زعيم ضعيـــف يســـمح لشـــعبه بمهاجمة اليهود والتحريض ضدهم عن طريق إطلاق الإرهابيين ونشر كتب مدرسية تنكر وجـــود إسرائيل.

الأرجح أنني نسيت واحدة أو اثنتين من هذه الوصفات الجاهزة. لكن الصورة العامة تبقـى أن إسرائيل محاطة ببرابرة يهاجمونها بالحجارة وأن الصواريخ والدبابات تســـتعمل لـــــ«حمايـــة» الإسرائيليين من العنف ودرء تلك القوة المخيفة التي يمثلها الفلسطينيون. كما أن مطالبـــات بيـــل كلينتون (التي ترددها وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت مثل الببغاء) للفلسطينيين بـــــ«الـــتراجع» توحي بقوة بأن الفلسطينيين هم الذين يستولون على أرض إسرائيل وليس العكس.

ما يستحق الذكر أيضاً أن النجاح في صهينة وسائل الإعلام الأميركية بلغ درجة أن الصحـــف وشبكات التلفزيون لم تحمل حتى الآن خريطة واحدة لكي تذكر القارئ أو المشاهد الأمـــيركي - المعروف بجهله بالجغرافيا والتاريخ - بأن المعســـكرات والمســـتوطنات والطـــرق والحواجـــز الإسرائيلية تقطّع أوصال الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. إضافة الى ذلـــك، ومثلمـــا كانت الحال في بيروت في ١٩٨٢، هناك الآن حصار إسرائيلي حقيقي على الفلســـطينيين، حتـــى على ياسر عرفات ورجاله. وقد نسي الرأي العام الأميركي الآن، إذا كان فهم أصلاً، نظام تقســـيم

الأراضي الى مناطق «أ» و«ب» و«ج»، الذي يستمر بفضله الاحتلال الإسرائيلي لـ ٤٠ في المائة من أرض غزة و٦٠ في المائة من الضفة الغربية – ذلك النظام الذي لم يكن اتفاق أوسلو مصمما لإنهائه أو حتى تعديله في شكل كامل.

لهذا الفراغ الذي يتركه إخفاء البعد الجغرافي أهمية أساسية لأنه يزيل عن الصور التلفزيونية للأحداث أو وصفها من جانب المراسلين الصحافيين أي سياق ممكن. انه، كما اعتقد، إخفاء تعمدته وسائل الإعلام الصهيونية منذ البداية وأصبح تلقائيا الآن. وسمح هذا لمعلقين مزيفين مثل توماس فريدمان بتسويق بضاعته بلا خجل، مواصلا ثغاءه عن «الإنصاف»الأميركي ومرونة إسرائيل وكرمها وحكمته البراغماتية التي ينصح قادة العرب باتباعها – كل هذا ما يقذف الى أحضان النوم بقرائه الضجرين أصلا. النتيجة لم تكن إدامة الانطباع الممسوخ بأن ما يدور هو هجوم الفلسطينيين على إسرائيل فحسب، بل في المزيد من تجريد الفلسطينيين من الإنسانية وتصويرهم وحوشا من دون وعي أو دافع مفهوم. لذلك لا غرابة إذا لم نجد عند تلاوة أعداد الضحايا أي ذكر لانتمائهم، وهو ما يسمح للأميركيين افتراض أن الخسائر متساوية بين «طرفي الحرب»، بل أن التقارير تبالغ في تقدير معاناة اليهود فيما تخفف من معاناة العرب ومشاعرهم أو تحذفها كليا – عدا شعور «الغضب» بالطبع، وبكل أشكاله وأنواعه، الذي يبقى العاطفة الفلسطينية الوحيدة، بل الجوهرية، بالنسبة الى هذا المنظور: انه ما يفسر كل هذا العنف، ويطلقه كظاهرة قائمة بذاتها بما يسمح بتصوير إسرائيل مجتمعا يمثل الصلاح والديمقراطية محاطا دوما بالغضب والعنف، من دون احتمال وجود أي تعليل منطقي للمواجهة بين رماة الحجارة وإسرائيل الصامدة في «الدفاع» ضدهم.

في كل هذا السيل الإعلامي لا نجد ذكرا لنسف المساكن ومصادرة الأراضي والاعتقالات اللاقانونية والتعذيب وما شابه، ولا نجد ذكرا للاحتلال العسكري الأطول عهدا في العصر الحديث (عدا احتلال اليابان لكوريا)، ولا عن قرارات الأمم المتحدة أو انتهاك إسرائيل لمواثيق جنيف – ولا شيء عن عذاب شعب بأكمله وتحجر شعب آخر تجاه ذلك. وغطى النسيان نكبة ١٩٤٨ والتطهير العرقي والمجازر في دير ياسين وقبية وصبرا وشاتيلا، والسنين الطويلة من الحكم العسكري على مواطني إسرائيل غير اليهود، ناهيك عن اضطهادهم المستمر كأقلية تشكل ٢٠ في المائة من سكان إسرائيل. أما آرييل شارون فهو في أسوأ الأحوال شخصية «استفزازية» وليس مجرم حرب. وباراك «رجل دولة» وليس ذلك المشارك في عمليات الاغتيال في بيروت. كما أن الإرهاب يأتي دوما من الجانب الفلسطيني، أما إسرائيل فتقتصر أعمالها على الدفاع.

ما يغفله فريدمان و«دعاة السلام» الإسرائيليون عند الإشادة بكرم باراك الذي لا سابق له هو جوهر تلك العروض. انهم لا يذكرون أن التزامه في «اتفاق واي» قبل ١٨ شهرا القيام بانسحاب ثالث (من نحو ١٢ في المائة) لم يتحقق أبدا. ما هي أذن قيمة المزيد من هذا النوع من «التنازلات»؟ ويخبروننا أنه مستعد لإعادة ٩٠ في المائة من الأراضي، لكنهم لا يقولون أنها ليست ٩٠ في المائة من المجموع، بل من المتبقي من أراض لا تنوي إسرائيل أبدا الانسحاب

منها. فمساحة القدس الكبرى تزيد على ٣٠ في المائة من الضفة الغربية، فيما مساحة المستوطنات الكبيرة التي تنوي إسرائيل ضمها تشكل ١٥ في المائة إضافية، زد الى ذلك الطرق والمناطق العسكرية التي لم تحدد بعد. أذن، وبعد حذف هذه المساحات، فإن هذه التسعين في المائة من الباقي لا تعني الكثير.

أما بالنسبة الى القدس فقد كان التنازل الرئيسي الإسرائيلي الاستعداد في البحث، ومن ثم ربما، ربما فقط، عرض سلطة مشتركة على الحرم الشريف. الغش المذهل هنا أن عرفات تنازل أصلاً عن القدس الغربية بأسرها، العربية في شكل رئيسي في ١٩٤٨، إضافة الى غالبية القدس الشرقية حسب توسيعها الهائل لاحقاً. ومن التفاصيل المفيدة أن إطلاق النار من بيت جالا من قبل الفلسطينيين على مستوطنة غيلو يصور على انه من قبيل العنف الأعمى. فيما الحقيقة التي لا يذكرها أحد أن غيلو تقبع على أرض صودرت من بيت جالا. إضافة ذلك فقد كان الرد الإسرائيلي مفرطاً في العنف، حيث قصفت طائرات الهليكوبتر بيت جالا بالصواريخ ودمرت فيها عدداً من مساكن المدنيين.

قمت منذ ٢٨ أيلول (سبتمبر) بجردة مفصلة للصحف الأميركية. ووجدت يومياً منذ ذلك التاريخ من واحد الى ثلاث مقالات تحريرية في كل من «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» و«وول ستريت جورنال» و«لوس انجليس تايمز» و«بوسطن غلوب». وكانت كل المقالات – ربما باستثناء ما لا يزيد على ثلاث منها كتبت من منظور مؤيد للفلسطينيين في «لوس انجليس تايمز»، ومقالتين في «نيويورك تايمز»، واحدة من المحامية الإسرائيلية أليغرا باتشيكو والثانية من الصحافي الليبرالي الأردني المؤيد لأوسلو رامي خوري – مؤيدة لإسرائيل وعملية السلام برعاية الولايات المتحدة، وملقية المسؤولية عن الأحداث على العنف الفلسطيني وعدم تعاون عرفات والأصولية الإسلامية. وكان من بين كتابها معلقون دائمين مثل فريدمان ووليام سافاير وتشارلز كراوتهامر وأمثالهم، وكلهم كانوا سابقاً من المسؤولين العسكريين والمدنيين الأميركيين، ودعاة لإسرائيل ومسؤولين سابقين فيها، ومختصين وخبراء في مراكز أبحاث، ومسؤولين في لوبي إسرائيل والتنظيمات المؤيدة لها. بكلمة أخرى، هذه التغطية الشاملة في الصحف الرئيسية تفترض أن لا وجود لموقف فلسطيني أو عربي أو مسلم من قضايا مثل تكتيكات الإرهاب الإسرائيلية ضد المدنيين وكولونيالية المستوطنين والاحتلال العسكري، أو أن ذلك الموقف لا يستحق السماع.

إنه في الحقيقة وضع لا سابق له في تاريخ الصحافة الأميركية، وهو انعكاس مباشر لعقلية صهيونية تجعل من إسرائيل المقياس المطلوب للسلوك الإنساني، ومثل هذه النظرة المنصفة تقصي وجود ٣٠٠ مليون عربي و١,٢ بليون مسلم. هذا الموقف الصهيوني بالطبع انتحاري على المدى البعيد. لكن يبدو أن الغرور بالقوة يحجب هذه الحقيقة عن الجميع.

العقلية التي وصفت مذهلة في تهورها، ولو اقتصرت على تشويه الحقائق ربما أمكن اعتبارها نوعاً من الجنون الفرد، لكن خطرها هو ما تجرّه من مستتبعات عملية على الأرض.

فهي تتطابق في شكل دقيق مع سياسة إسرائيل الرسمية في التعامل مع الفلسطينيين ليس كشعب مسلوب تاريخيا وتتحمل إسرائيل في شكل رئيسي المسؤولية المباشرة عن ذلك، بل كإزعاج عابر بين حين وآخر لا رد ممكنا عليه سوى القوة، ومن المستحيل التفكير في أي أسلوب آخر غيرها، من ضمن ذلك التفهم أو التجاوب. ويفاقم من هذا العمى المذهل في الولايات المتحدة أن ليس فيها من اهتمام يذكر بالعرب أو المسلمين سوى (كما قلت في مقالة سابقة) استهدافها عدائيا من جانب السياسيين الطامحين الى البروز. من ذلك إعلان هيلاري كلينتون قبل أيام، في رياء مقرف، أنها ستعيد الى مجموعة أميركية مسلمة تبرعا لحملتها الانتخابية بمبلغ خمسين ألف دولار، لأن المجموعة، حسب كلينتون، تدعم الإرهاب. وكانت هذه كذبة صارخة، لأن تلك المجموعة لم تزد على إعلان تأييدها لمقاومة الفلسطينيين ضد إسرائيل في المواجهة الحالية.

وإذا بدا هذا الموقف عاديا فهو إجرامي في أميركا اليوم، لأن الهيمنة الصهيونية تضمن لأي انتقاد لإسرائيل (أي انتقاد، مهما كانت درجته أو نوعه) الرفض الفوري الكامل له واعتباره أحط صنف من اللاسامية. هذا على رغم أن العالم بأسره انتقد سياسة إسرائيل في إدامة الاحتلال والعنف المفرط وحصار الفلسطينيين. أما في أميركا فعليك عدم انتقاد إسرائيل، وإلا ستطارد كواحد من اللاساميين الذين يستحقون أشد الازدراء.

من الصفات الغريبة الأخرى للصهيونية الأميركية، وهي نظام من الفكر المتناقض والتحريف الكلامي الذي وصفه أورويل، هي أن من المستحيل الكلام عن العنف «اليهودي»، أو الأعمال «اليهودية» عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، على رغم أن إسرائيل تقوم بكل أعمالها باسم الشعب اليهودي باعتبارها دولة يهودية. ولا يذكر أحد أبدا أن هذه التسمية خاطئة لأن عشرين في المائة من السكان ليسوا من اليهود، وهو ما يفسر ذلك التفريق العجيب ما بين ما يسمونه «عرب إسرائيل» و«الفلسطينيين»، بحيث لا يمكن لمشاهد أو قارئ أن يعلم انهم الشعب نفسه وقد فرقته السياسة الصهيونية، أو أن المجموعتين تمثلان نتيجة للسياسات الإسرائيلية؛ سياسة الفصل العنصري للمجموعة الإنسانية الأولى، والاحتلال العسكري والتطهير العرقي في ما يخص الثانية.

الخلاصة أن الصهيونية الأميركية جعلت أي مناقشة جدية لوضع إسرائيل ماضيا وحاضرا ومستقبلا أمرا محرما تماما، على رغم أن إسرائيل هي المنتفعة الأكبر، وبتفوق هائل على غيرها، من المساعدات الأميركية.

وليس من المبالغة القول أنها القضية الوحيدة التي بقيت قيد التحريم، بعدما توسع النقاش العام ليتناول بحرية (ولو ضمن حدود) قضايا مثل الإجهاض والمثلية الجنسية وأحكام الإعدام، بل حتى الموازنة العسكرية التي اعتبرت دوما مقدسة وفوق أي نقاش. أن في الإمكان إحراق العلم الأميركي علنا في الولايات المتحدة، لكن من المستحيل تصور مناقشة سجل إسرائيل تجاه الفلسطينيين منذ ١٩٤٨ الى الآن، فهذه هي القصة التي لا يسمح لها بالظهور.

إن في الإمكان التعايش، مهما على مضض، مع وضع كهذا، لولا أن نتيجته هي تصوير الانتهاك المستمر لإنسانية الفلسطينيين على انه فضيلة أخلاقية. إن تقارير التلفزيون عن القتل الذي يتعرض له أي شعب في العالم تثير أشد الاستنكار من المشاهد الأميركي – عدا عذاب الفلسطينيين، الذي يظهر أن غالبية المشاهدين الأميركيين تعتبره عقوبة مستحقة. ويجري صرف أعمال القتل اليومية هناك على أنها من قبيل «العنف المتبادل»، وكأن رمي الحجارة من قبل شباب نفد صبرهم من الظلم والاضطهاد جريمة كبرى، وليس مقاومة شجاعة لمصير المهانة الذي تحاول إسرائيل المسلحة أميركيا فرضه عليهم – وليس إسرائيل لوحدها بل «عملية السلام» تلك، المصممة بعناية لوضعهم في معازل و«بانتوستانات» لا تصلح إلا للحيوان.

الجريمة الحقيقية هي المؤامرة المستمرة منذ سبع سنوات من جانب مساندي إسرائيل في أميركا، الذين يحاولون فرض وثيقة هدفها احتجاز شعب بأكمله كما في سجن أو محجر. ولا أستطيع فهم أو تصوّر محاولة تمرير هذا على انه «السلام» المطلوب إلا على انه أحط نوع من اللاأخلاقية. والأبشع في كل هذا أن هناك حائط حديدي يحمي الخطاب الأميركي فيما يخص إسرائيل مانعاً أي سؤال يمكن طرحه على تلك العقول التي وضعت صيغة أوسلو ونجحت في تسويقها طيلة السنين السبع هذه على أنها تعني «السلام». ولا نعلم أيهما أكثر شراً: العقلية التي تعتبر أن لا حق للفلسطينيين حتى بالتعبير عن شعورهم بالظلم، لأنهم أحط من أن يتمتعوا بذلك الحق، أم تلك العقليات التي تواصل التخطيط لفرض المزيد من العبودية عليهم.

لو كان هذا كل ما هنالك لكفى وزاد. لكن ما يفاقم وضعنا المزري إزاء الصهيونية الأميركية هو غياب أي مؤسسة هنا أو في العالم العربي قادرة على إيجاد البديل. كما أخشى أن تظاهرات الحجارة في بيت لحم وغزة ورام الله ونابلس والخليل وغيرها لن تنعكس في شكل فاعل على القيادة الفلسطينية المترددة، التي لا تستطيع الانسحاب أو التقدم. وهذا هو أشد ما يحزن.

شـــــهادة !

إسماعيل شاكر الرفاعي

رنّ جرس الهاتف وإذ رفعت السماعة اندلق في أذني صوت نابض بانفعال غريب:

- انخسفت بقارون الأرض.

وأكمل صاحبي سرد وقائع ما هو معروف.

وحين التقينا بعد ساعة كان أول شيء "تهامسنا" حوله هو بيان قيادة نظام صدام حـــول غزوه للكويت وكيف أنه يتناقض مع نظرية القرآن الكريم عن يوم الحساب. فتساءلنا: كيـف تصمت الجماعات الإسلامية التي أعلنت تضامنها مع صدام حسين على هذا المنطـق الـذي نسب إلى الإرادة الإلهية فعلاً لم تأته وقوّل كتاب الله ما لم يقله إذ حرّف الدلالة فـي الآيـة مزيحاً إياها من دلالتها التاريخية على فعل إلهي وقع في ماض سحيق (بحق قارون وهو ثري من قوم النبي موسى ولكنه بغى كما تقول الآية الكريمة فعاقبه الله بعقوبة محددة: فخسفنا بـه وبداره الأرض). فحوّلها إلى دلالة على فعل بشري قام به صدام وجنوده ضد دولة وشـعب في الحاضر... والحق كان هذا التأويل عاماً وشاملاً. فقارون وفرعون وعاد وثمود ويوسـف والمرأة التي راودته عن نفسه والكثير من القصص القرآنية يعاد تعويمه للدلالة على حـاضر هو من صنع البشر.

أما تسمية يوم الغزو بيوم النداء، أي أن الغزو جاء تلبية لنداء ثورة في الكويت، فـهو تجـنٍ على معنى الثورة بمفهومها الكلاسيكي كونها ثورة أغلبية على أقلية فقدت مسـوغات وجودهـا.. فأية ثورة هذه التي تتقدم بنداء مساعدتها!؟..

للآن لم أنس - بعد أن طال الزمن بتلك المهاتفة - بأنني كنت أستمع بدقة لنـبرات صـوت صديقي لأتبين ما إذا كانت نبرات رضا أم سخط أم سخرية... ومع أنني لم أستطع تبين ذلـك، إلا أنه بالإمكان القول إن تلك النبرات تشبه إلى حد بعيد نبرات من يواجه موقفـاً ولا يعـرف مـاذا

يصنع بإزائه... فالحيرة والتردد هما الجواب الطبيعي لكل المجاميع التي حكم عليها بأن تعيش في الظل في مواقف كهذه.

وأذكر أننا قبل هذه المهاتفة بأسابيع، وفي ذروة الأزمة التي سبقت الغزو، عدنا أنا وصاحبي هذا من بغداد. وعلى مدار ثلاث ساعات، هو الزمن الذي نقطع به المسافة إلى حيث نسكن، كنا نقرأ ونناقش ما ورد في الصحف الحكومية من أخبار ثم تركز الحديث حول خبر عن منظمة أوبك حددت فيه سعر البرميل الواحد بـ٢١ دولاراً وتضمن الخبر توزيعاً لحصص أعضائها، كانت حصة العراق ٣،٥ مليون برميل يومياً... لم نكن من الاختصاصيين في الاقتصاد ولا في الرياضيات. لكن سبطانة إعلام النظام المحشوة بعبوة ناسفة من حجم "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق" تضطرنا إلى إجراء حساب بسيط وأولي مثل هذا. ضربنا سعر البرميل الواحد بحصة العراق اليومية من البراميل ثم بثلاثين يوماً فكان حاصل الضرب رمزاً لوارد قومي ضخم. وزعنا هذا الرقم مبتدئين بما لا يمكن المساومة عليه أو تأخيره باسم أي عذر أو ضرورة: التعليم والصحة وخدمات الماء والكهرباء ومجاري الصرف وبعض أقسام البنية الأساسية كالطرق والجسور، وما يتعلق بتطوير الزراعة كالمبازل وشبكات الري والسدود، وما يتعلق بتطوير الصناعة مثل مؤسسات الأبحاث والجامعات، ثم اتفقنا على ما أماته نظام صدام وهو الأقسام الداخلية للطلاب. ولكننا – ونحن نهتز في مقاعدنا في جوف سيارة الريم الطويلة – لم نعط إلا حصة متواضعة لجيش مكلف بمهمة حراسة الحدود لا بمهمة حراسة القصور الجمهورية والهجوم على الخارج. وأعطينا أقل منها لجهاز أمن داخلي يعزز حضور الناس في الحياة ويقطع عليه طريق التحول إلى قوة منفصلة فيضطهد الناس. وزدنا على ذلك بأن حرمنا وزارة الإعلام وجهاز المخابرات من أي تخصيص... ومع ذلك ظل من وارد النفط فيض عظيم. لكن دولة العراق التي يتحول فيها صاحب القرار دائماً من رجل دولة إلى داعية هي التي تضيع فيها مثل هذه الواردات القومية الضخمة.

ولأننا نتحسس رقابنا كلما تذكرنا في نقاشنا "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق" – وقد شرعت السلطة تستدعي الاحتياط وقد تستدعي مواليدنا في بحر أسبوع – لعنا بحسرة طويلة التجنيد الإجباري الذي استنته أواسط ثلاثينيات القرن الذي تصرم، إحدى حكومات العهد الملكي بقرار باركه ساطع الحصري على أن الجيش حامل روح الوطنية. لأجل هذا تساءل صاحبي – بعفوية من حاصرته هذه السلطة وفرضت عليه طريقاً واحداً للحصول على قوته اليومي طريق "قطع الأعناق" – لمَ لا نحذف مؤسستي الإعلام والمخابرات مؤقتاً من تركيب الدولة؟

أنا متأكد أن كل عراقي يجيد القراءة والكتابة فعل شيئاً قريباً مما فعلنا. هل كنا – أنا وصاحبي – نموذجاً لكل العراقيين الطامحين إلى إيجاد حلول لمشاكلهم انطلاقاً من الداخل لا بالهرب إلى الخارج. نعم لكي لا يستعجل مرة أخرى ذلك الصحفي الوقور بدعائه "اللهم لا تبقي حجراً على حجر".. نعم إذ أن أي توجه إلى الخارج سيزيد العراقي – المرهق نفسياً – إرهاقاً ويفجر مخزون لاوعيه الذي ارتبطت فيه طبول الحرب بحالة انتظار الموت. تلك التي عاشها فعلاً

على مدى ثمانِ سنوات في الحرب العراقية الإيرانية، كان الخوف فيها والذعر رفيقيه الدائمين من شحنه مع من تبقى من العراقيين في قطارات الموت الجديدة في بزة عسكري أو بدلة جيش شعبي، فكل عراقي - كما استمرت في النباح أجهزة الإعلام - "مشروع للموت" وأن "الرقص على أكتاف الموت" هو غاية النظام من إشعاله لحريق هذه الحرب الطويلة التي زهق فيها العراقيون من رائحة الموت التي تخللت كل مسامات حياتهم. ولهذا خرجوا بالملايين إلى الشوارع حين سمعوا بنبأ وقف هذه الحرب ليلة ١٩٨٨/٨/٨ تعبيراً عن فرح استعادة حياتهم التي أسرتها طوارئ الحرب. لقد عبروا بممارستهم العفوية هذه عن إيمانهم القاطع بشذوذ زمن الحرب. أبداً لم يهزجوا بنصر مزعوم. كانوا يطلقون الرصاص إلى الأعلى كما لو كانوا يشيعون زمناً ولى ويردونه قتيلاً، ولهذا شعروا بأن غزو الكويت سيربك حياتهم مرة أخرى وسينتزعهم من السعي لتحقيق أحلامهم التي نسجوها يوم كانوا يتوسدون ظلمة الملاجئ ويتقاسمون الحياة فيها مع أنواع الحيوانات والحشرات والعظايا...

لقد تدفأوا بتلك الأحلام من زمهرير شتاء الملاجئ. وارتفعوا بها عن قذارة المكان الذي حشروا فيه حالمين بأمكنة أنظف يستعيدون فيها شرطهم الإنساني المغيب من أوامر عسكرية يشعرون أنهم مع تنفيذها يفتقدون الكثير من إنسانيتهم... ولأن النظام يعي ذلك ويعي المعاني النبيلة الكامنة في اللاشعور الجمعي العراقي كالنخوة التي طمرها النظام كما طمرتها العهود السابقة، غلّف بيان الغزو بـ"تلبية لنداء الإخوة الكويتيين" أي أن النظام ذهب لمساعدة أشقاء ثم يعود سريعاً. وفعلاً عرضت شاشة التلفاز شريطاً للقطعات العسكرية العائدة... وهكذا عشنا ساعات النهار بين مصدقين للشريط الذي يصور القطعات وهي عائدة وبين الخوف من أن يكون الغزو مقدمة لحرب طويلة أخرى فرضت وعلينا أن نكون وقودها.

أستطيع القول إنه في مساء اليوم نفسه وبعد أن استوعبنا عمق ما حدث، تداركنا مساءً ما ترددنا في الإفصاح عنه صباحاً، إذ لأول مرة أسمع نقداً واضحاً صريحاً.. فمازلت أتذكر البعض من معارفي في ذلك المساء، ونحن نجلس إلى مائدة في حديقة ناد وكانوا خليطاً من قوميات شتى: عرب، كرد، تركمان ومن أديان مختلفة. فلأول مرة ننهي جلستنا بسلام. وكان ذلك تعبيراً واضحاً عن تضامننا وعن وحدة موقفنا من الغزو. لقد هجع المارد القومي تلك الليلة ولم يطل من قمقمه مفرقاً شملنا كلما التقينا... وأذكر أنني نزلتُ - بعد حدث الغزو بأيام - إلى بغداد مع صاحبي الذي هاتفني بنبأ الغزو. افترقنا في بغداد على أن نلتقي مساءً في نادي اتحاد الأدباء. وتصادف أن جلسنا إلى طاولة قريبة من طاولة ناقد أدبي جاد. كان سؤال تلك الليالي من نوع خاص: حارق ومر المذاق، ومهما حاولوا الهروب منه لابد وأن يعودوا إليه: إنه سؤال الغزو. ولقد أجاب ذلك الناقد الأدبي الجاد بوضوح عن سؤال الغزو: "يتحمل صدام حسين وحده مسؤولية الغزو". لم أعرف ما الذي جرى بعد ذلك، إذ أن الصمت الذي طوق الحاضرين والخوف الذي أربكني، اضطرنا إلى الانسحاب السريع لاثنين بالفرار. أعجبتني جرأة ذلك الناقد الأدبي الجاد وأعجبني وضوحه. فقد أحسسته قد عبر عما يتلجلج في صدورنا جميعاً. وتلك هي مهمة الناقد الأدبي: الكشف عن المستور والعثور على المعنى وتلك هي القراءة التي أحب.

كانت قراءته للحدث أوضح من كل قراءة أخرى. إذ كانت القــراءة الأخــرى لنقــاد أدب – يشاطرونه الجلوس – تستنكف من الوصول إلى المعنى وتحرف دلالة الغزو عن مرجعياتها بسبب من أن المنهج الذي يستخدمونه، يطالبهم بالترفع عن أحكام القيمة. فضبب هؤلاء النقـــاد مســألة الغزو.. لكأن من ذهب إلى الكويت بشر غير عراقيين لم تحملهم على ذلك الصنيع عوامل وأسباب هي من صلب البنية الداخلية لآلية اشتغال النظام. ولذا تهربوا من تسمية الأشياء بأسمائها. فعندهم سمها ما شئت إلا أن تشخصها وتجد لها سنداً في الواقع... ولقد توسدنا تلك الليلة – أنا وصــاحبي – الخوف والقلق على ذلك الناقد الأدبي من وشاية كتّاب التقارير. وفي الصباح تساءل صــاحبي: من المسؤول، منهج الحكم أم شخص صدام وأيهما نقاضي؟

وظل هذا السؤال يطل بين حين وآخر كلما ساعدتني الصدفة على قراءة ما كان يهرب ســراً من كتب تتحدث عن غزو الكويت، يروج لها سراً أصحاب مكاتب الاستنساخ فـــي بغـــداد وفـــي غيرها من المحافظات، إذ وجدت في الكثير من هذه الكتب صدىً لصيحة الضحية التـــي مثلـــها صدام حسين حين قال في أول وآخر خروج له على شاشة بعد عمليات "عاصفة الصحراء": لقـــد غدر الغادرون. فمن هو الضحية ومن هو الغادر؟ وبهذا تتهاوى عندي كل نظريات الغدر التـــي تحدثت عنها تلك الكتب. من غدر سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد إلى غـــدر الوفـــود التي أقنعت رأس النظام بإطلاق سراح الأوربيين الذين اعتقلتهم السلطة ووزعتهم كدروع بشـــرية على المراكز الحساسة مستفيداً مما فعلته أمريكا باليابانيين في الحرب العالمية الثانية إلـــى غـــدر الحكام العرب أو إلى تلك الإشارات المهلهلة عن علاقة صدام بـــ(بـــراون) الوزيـــر البريطـــاني الأسبق.

كان قرار الغزو تتويجاً لكلية سياسية عمرها ربع قرن ولم تكن خياراً من بين خيارات يحاول الرئيس من وراء لقائه بسفيرة الولايات المتحدة أو بالوفود الأوربية أو بعضوي مجلس الشـــيوخ الأمريكي أن يحسم ميله إلى أحدها. ولقد ناقشت السلطة مع نفسها خيار العودة إلى الداخل فوجدته مستحيلاً. إذ أنه سيواجهها بسؤال شرعية وجودها نفسه كسلطة، كما قال صدام بنفسه في جلســات خاصة له مع أعضاء قيادته القطرية نشرت مجلة اليوم السابع الفلسطينية بعضاً منها. وكانت تلـــك الجلسات إيذاناً بتحسس رموز السلطة للرياح الجديدة التي هبت فأسقطت مرة واحـــدة مجموعـــة الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفيتي وزعزعت هيبة الدولة السوفيتية في المحافل الدولية قبـــل سقوطها فدفعت تلك الرياح الجديدة النظام إلى الإسراع بتنفيذ قرار الغزو والذهاب إلـــى الخـــارج لإطالة أمد بقائه في السلطة. كيف؟

بدأ النظام يفلسف توجهه الجديد بسلسلة من الأحاديث والخطـــب ألقاهـــا رأس النظـــام فـــي مناسبات مختلفة على مدار عامي ٨٩/ ١٩٩٠. وكان خطاب رأس النظام المدوي فـــي عمـــان/ الأردن التي زارها لحضور مجلس التعاون العربي – وهو المجلس الذي ضم إضافة إلى العـــراق كل من مصر واليمن والأردن – هو ذروة ما قاله في هذا الباب، إذ استعار فيه قـــاموس الاتحـــاد السوفيتي في حربه الباردة مع المعسكر الرأسمالي وانتقد في هذا الخطاب العرب مؤنباً إياهم علـــى

عدم توظيف أموالهم في بلد صديق، موحياً وكأن البديل عن القطب السوفيتي الغارب يمكن أن يكون عربياً بزعامته. وحاولت دبلوماسية النظام النفخ في صورة منظمة عدم الانحياز التي كانت قد خرجت إلى العلن من تحت عباءة الحرب الباردة وفقدت مبرر وجودها مع الانعطافة التاريخية الجديدة. ومعها بدأ إعلام السلطة يرطن بلهجة إسلاموية في توجه خاص إلى العالم الإسلامي وخاصة التنظيمات والحركات الإسلامية.

هل نجح النظام في حرف الانتباه عن الغاطس الذي يتحكم بتوجهه الدولي الجديد ويدفعه دفعاً إلى تنفيذ قرار الغزو؟

إذا كان النظام قد نجح في إقناع بعض التنظيمات الإسلاموية والقومانية ببعض شعاراته البراقة في مواجهة الصهيونية والإمبريالية، فإنه لم يستطع إقناع العراقيين. وتلك هي نقطة الضعف القاتلة الكامنة وراء عدم مقاومة الجيش وقتاله دون الأرض التي احتلها "الكويت" في الصفحة الأرضية من القتال التي ساوم النظام عليها كثيراً.

كانت مسألة الكويت ومازالت ممراً يصرف منه ساسة العراق مشاكلهم الداخلية كلما مرت العلاقة بينهم وبين مجتمعهم بأزمة خانقة وكلما اشتد الصراع بين أجنحة السلطة للانفراد بها، ويعد الملك غازي أول من لوح بها رسمياً من إذاعته في قصر الزهور بعد أن دخل بصراع مكشوف مع الساسة الذين بدأوا يتدخلون بشؤون القصر وحتى بسلوكه الشخصي بعد حادث شقيقته، وكان على رأس الوزارة ياسين الهاشمي الذي عين الكيلاني رئيساً لتشريفات القصر الملكي. ولوّح بها عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١ يوم رفض استكمال تطبيق برنامج ١٤ تموز ١٩٥٨ على المستوى الاجتماسياسي فيما يخص الدستور الدائم والانتخابات وحل المسألة الكردية. ولوّح بها صدام حسين في انعطافة تاريخية أطاحت بكل الأنظمة التوتاليتارية فوجد في الكويت ضالته المنشودة التي ستقي نظامه من الانهيار بعد أن فقد الشرعية.

لقد دمج النظام بين الكويت وبين الصهيونية والإمبريالية من أجل اللعب على قلوب وضمائر العرب الذين توارثوا كرهاً حقيقياً للصهيونية والإمبريالية.. فعمق النظام بهذا الدمج مأساة الوعي العربي في هذه المرحلة حين جعل من الصهيونية والإمبريالية السبب الوحيد الكامن وراء مصائب العرب من غير دمج هذا الكره – النابع من وقائع تاريخية حقيقية – بالأسباب الداخلية المتمثلة بالتخلف والاستبداد.

بهذا المنطق، خرج صدام على العالم بعد ١٤ يوماً من غزوه للكويت رابطاً بين انسحابه من الكويت وبين تطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يخص فلسطين ومغلفاً ذلك بضرورة إعادة توزيع الثروة القومية كما لو كان قد وزع عائدات النفط بصورة عادلة على العراقيين. الهرب إلى الخارج من أجل تشديد القبضة على الداخل واحدة من آليات اشتغال هذا المنطق الذي تشترك في الانطلاق منه بعض التيارات القومية مع الأصولية الإسلامية...

لقد اعتقد رأس النظام بأن مواجهته الإعلامية عامي ٨٩/ ١٩٩٠ مع الإمبريالية والصهيونية قد حققت أهدافها حين أوحى لنفسه بأن الدول الكبرى صدقت حكاية حيازته لما تحوزه هي:

السلاح النووي، حين أعلن في اجتماع حاشد للنساء في بغداد حضرته وفود نسوية من مختلف أرجاء العالم – عن توصل التصنيع العسكري إلى إنتاج مكثفتين بديلتين عن المصادرتين فارتجت القاعة بالتصفيق. السلاح النووي، إذاً، بما ينطوي عليه من قوة ردع سيمنع منظمة الأمم المتحدة من الإقدام على ضرب الجيش في الكويت وسيشل من قدرتها على ذلك ما حظي به النظام من تأييد "عربي وإسلامي وعالم ثالثي" إضافة إلى بعض التيارات الأوربية الناقدة لتوجهات رأس المال. بعد هذا كله لم يتبق أمام صدام إلا المبادرة بالغزو تأكيداً لنهج العدالة الجديد التي سيصبح نظام صدام رمزها وقطبها الجديد، خاصة وأن هذا الغزو يختلف عن غزو إيران فما عجز عن تحقيقه هناك سينجح فيه هنا، فهذه دولة صغيرة سيجهز عليها في ساعات، قاطعاً الطريق على أية دولة تروم مساعدة الكويت في حالة إطالة الحرب (وقد يكون درس الاتحاد السوفيتي مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ حاضراً في ذهنه). وسيصحو المجتمع الدولي وهو يرى نهج العدالة الدولية الجديد وقد صار حقيقة واقعة وسيضطر إلى تقبل الأمر الواقع بعد مداورات ومناورات حفظاً لماء وجهه أمام نظام سيحرق نصف إسرائيل بالكيمياوي والخليج العربي بالبايولوجي وعواصم الغرب بالقنابل النووية وبصواريخ العابد والحسين والعباس، وأثناء ذلك سيقدم النظام بنفسه مخرجاً للمجتمع الدولي هذا حين يعرض عليه وثائقه التاريخية التي يثبت فيها تابعية الكويت للعراق. فيجدها هذا المجتمع فرصة تخرجه من هذا المأزق يتحلل فيه من التزاماته الدولية في منع العدوان فتحال القضية في الأخير إلى محكمة العدل الدولية التي سيطول فيها النقاش لسنوات حتى ينسى العالم دولة الكويت وآل الصباح.

لعبت أجهزة المخابرات والأمن والشرطة ومقرات الحزب الحاكم دوراً كبيراً في الترويج لمثل هذا الكلام وأضافوا بأنه قبل ساعات من موعد تنفيذ عاصفة الصحراء سيتوصل الطرفان إلى إيجاد مخرج لها. إشاعات مثل هذه في نظام كنظام صدام حسين لا يمكن أبداً أن تغامر بالتفوه بها شخصيات تعرف المصير الذي ينتظرها في نظام يعيش على آلية التقرير والوشاية إذا لم تكن جزءاً من واجبها الرسمي تلقت الأمر بالترويج له من الأعلى. ويتذكر الضباط والأمراء منهم بخاصة، في الكويت أو في حفر الباطن، كيف كانوا يتلقون إجابات غير شافية إذا ما طرحوا أسئلة جدية تتعلق بالبدائل المستخدمة إن على مستوى السَوق والقتال أو على مستوى الآلات في حالة تعطلها، وكانت الأحاديث تدور حول كل شيء – في لقاءات الضباط حول موائد الغداء والعشاء – إلا شيء واحد: هو المعركة المنتظرة وأسئلة التحسب لها، بحيث أن الكثير من الضباط على اختلاف رتبهم كانوا مقتنعين، لسبب آخر هو قلة التعليمات المتشددة كما كان الحال في الحرب مع إيران، بأن عاصفة الصحراء لن يبدأ عصفها وأنه سيتم الوصول إلى مخرج لها...

وعلى جانب الفكر والمفاهيم والتحليلات، استمر الحديث عن النظام الديمقراطي الذي يشل حكوماته من اتخاذ قرار سريع وعاجل "كأن ذلك وصمة عار". يحللون آلية اتخاذ القرار في هذه الأنظمة وكأنها نقطة ضعف ليتوصلوا إلى أن هذه الحكومات لا تستطيع إدارة معركة. مبشرين بوعي شاذ مفاده: أن الأنظمة الاستبدادية التي يقف على رأسها دكتاتور (يستطيع اتخاذ القرار

الذي يشاء في الوقت الذي يشاء من دون الرجوع إلى أية مؤسسة أو سلطة أخرى عدا سلطته) وحدها القادرة على ذلك. ضاربين فكرتين في آن معاً: فكرة الرجوع إلى الشعب أو ممثليه في قرار خطير كقرار الحرب، وفكرة الغزو نفسه كقرار اتخذه "رأس" لا يخطئ أبداً.

ويُذكر في هذا السياق التحليل الذي يقول بما يسمى عقدة الخوف التي تلبست أمريكا منذ هزيمتها في فيتنام وترددها في خوض الحروب الخارجية، إذ سوف لن تحصل حكومة أمريكا أو غيرها على موافقة شعوبها ولن تمنحها هذه الشعوب صلاحيات خوض الحروب الخارجية. لكأن أمريكا غائبة عن المنطقة ولم تكن طرفاً في الصراع العربي الإسرائيلي أو كأنها تجهل إمكانيات العراق أو الدول العربية الأخرى وما عليه حقائقها الجغرافية والثقافية والعسكرية.

وتجاوبت مع هكذا تحليل وهكذا رؤية بعض الصحف والمجلات العربية فتحدثت عن الرأي العام الأمريكي أو الأوربي الذي سيشل قدرات هذه البلدان إذ أنهم يفكرون دائماً بمصالحهم الانتخابية ولذا لا يغامرون برؤوس بنيهم من أجل عائلة آل الصباح. يرددون هذا المعنى بلا خجل. يعترفون ضمناً بأهمية الديمقراطية في حفظ كرامة المواطن وأهميتها في منع السلطة من المغامرات ولا يقودهم هذا التوصيف إلى تحليل ونقد آلية النظام الاستبدادي في العراق والدفاع عن حقوق العراقيين المصادرة كمواطنين.

من هذه الزاوية نفهم لماذا رفض النظام كل المبادرات التي تقدمت بها بعض الدول للتوصل إلى حل سلمي للأزمة وآخرها المبادرة السوفيتية ووسيطها (بريماكوف). ذلك لأن الحل السلمي يعني إنهاء حالة الأزمات مع الخارج التي معها يقل إلى حد بعيد الحديث عن التآمر الدولي على الثورة والنظام. ولا يبقى مسوّغ لحالة التعبئة الشاملة وعسكرة المجتمع وتكميم الأفواه. بإيجاز يرتبط الحل السلمي للأزمة – قبل الغزو وبعده – بحالة العودة إلى الداخل التي تعني خياراً صعباً للنظام في ظرف دولي غير موات. ولذا تقبل النظام المجازفة "على أمل البقاء في السلطة"، ورفض خيار الحل السلمي "أي العودة إلى الداخل" التي يعرف النظام أنه معها سيواجه بشرعية وجوده كسلطة.

ولقد أدت مجازفة الهرب إلى الخارج من أجل تشديد القبضة على الداخل إلى إطالة أمد بقاء السلطة في الحكم، لكن على حساب العراق والشعوب العربية. ومعها فقد النظام مصداقيته تماماً داخلياً وخارجياً وانحفرت صورة لرأس النظام في القلوب والضمائر الحية على أنه المجازف بكل شيء من أجل شيء واحد هو إطالة أمد بقائه في السلطة. ففي آخر مؤتمر صحفي له قبل بدء عاصفة الصحراء بساعات كشف في إجاباته الغامضة عن أوراقه بوضوح على أنه سائر في طريق المجازفة، فلقد أجاب عن سؤال ما إذا استخدمت أمريكا تكنولوجيا متقدمة وأظهرته على شاشة التلفاز وهو يأمر جيشه بالانسحاب من الكويت قال: بأن الشرفاء في العالم يعرفون أن صدام حسين لن يتراجع وعدّ جوابه هذا تبليغاً للجيش. وعن السؤال المتعلق بطائرة الشبح، أجاب بأن الراعي عندنا يراها قبل غيره وسيرش بوجهها حفنة من التراب تشل فاعليتها، في محاولة للإيحاء بأن حدود العراق مسوّرة بتكنولوجيا متقدمة مصممة لملاحقة هذا النوع من الطائرات.

لم يذهب النظام إلى الخارج "بعقلية سائح" لا يعرف من أمور عدوه "إمريكا والغرب" شيئاً. بل ذهب إليه باختياره وبكامل وعيه على أنه الطريق الأوحد لإطالة أمد بقائه في السلطة. وما حديثه عن حيازته لتكنولوجيا عسكرية متقدمة ستخيف أمريكا والغرب، وما تحليله لآلية اشتغال الأنظمة الديمقراطية التي لن تؤهلها لخوض الحرب إلا من باب ذر الرماد في عيون العراقيين وصب ماءً بارداً على ما يجيش في أعماقهم من تساؤلات حول مقدرة النظام وحول مؤهلاته لخوض حرب متقدمة تقنياً.

وحين حلت ساعة الصفر ونفذ الحلفاء "عاصفة الصحراء" في موعدها المحدد تكشف المستور: أولاً على مستوى تقنية الجيش العراقي إذ شلت الضربة قدرات القوة الجوية العراقية بكاملها عن الفعل، وفوجئ طياروها بتعطل أجهزة القصف فيها. فتفجرت كالبالونات وهي جاثمة أو هربت بطريقة مخزية إلى إيران التي عدتها غنائم حرب (أكثر من ثمانين طائرة) أو جروها كالحديد الميت ونشروها بين الأحياء السكنية فتعرض العراقيون إلى غارات مباشرة على أحيائهم بسببها، وهذه هي نتيجة النظرة الضيقة إلى القوة التي ترى أنه بالإمكان تنميتها بتجميعها ككم هائل من أطنان الحديد بمعزل عن تطوير قوى المجتمع وخاصة قواه الإنتاجية.

وثانياً على المستوى الإيديولوجي: أي على مستوى شعارات النظام في المواجهة إلى النهاية "أم المعارك". إذ ما إن لوّح له الحلفاء بالبقاء في السلطة مقابل حضور خيمة صفوان حتى أسرع في الذهاب إليها ووقع على كل شروطهم ومنها شرط تصفية أسلحة الدمار الشامل. وهنا تبرز معادلة البقاء في السلطة في أجلى أشكالها. إذ كان بإمكان النظام تصفية هذه الأسلحة في أشهر معدودة وقطع الطريق على أمريكا والغرب في إطالة أمد الحصار. ولكن النظام ظل يناور ويفتعل الأزمات على مدى عشر سنوات لأنه وجد – مرة ثانية – في فرق التفتيش مخرجاً لأزماته الداخلية في إطالة الأمد الحديث عن الخارج المتآمر، لكي يقطع الطريق لا على هذا الخارج الذي أدام حصار العراقيين، بل على العراقيين أنفسهم الذين يطالبونه بالعودة إلى الداخل وإعادة ترتيب البيت العراقي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. وهكذا سارع النظام إلى تنفيذ الشرط العاجل بالنسبة للحلفاء وهو انسحاب الجيش. فقد سمع "الشرفاء في العالم" صوتاً نحيلاً ذاوياً مهزوماً بلا شعارات كبيرة يأمر الجيش الذي لم يتبق منه شيء بالانسحاب. ولم يكن ذلك الجيش الذي أربى على المليون والذي لم يتبق منه شيء، بجيش المؤسسة. فجيش المؤسسة في الخطوط الخلفية. إنه في بغداد وإلى جوارها مجسداً بألوية الحرس الجمهوري التي وزعت قطعاتها في المدارس والمعامل وفي بعض البيوت في أحياء سكنية في الأعظمية وفي غيرها. لقد خرج ذلك الجيش من أوكاره سليماً معافى ما إن سمع الصوت الآمر بالانسحاب، فيما انسحق الجيش الآخر. وهكذا توضحت لنا معادلة السلطة في البقاء... ففي هذه الحرب والتي قبلها لم يهزم النظام ولم تهزم مؤسساته الضاربة. صحيح أنه خسر أطناناً من الحديد الفائض عن حاجة العراق، ولكنه لم يخسر مؤسساته التي بنيت منذ البدء لمهمة واحدة هي مهمة حمايته وقمع الداخل. لقد خسر الشعب مرة أخرى.

من هذا المعنى تحديداً: معنى استمرار النظام في الحكم وهزيمة الشعب، انطلق إعلام السلطة في الحديث عن النصر في "أم المعارك" أي نصره في الاستمرار في الحكم. لكن الشعب العراقي لم يتقبل هذه النتيجة التي أسرع في الرد عليها في انتفاضة ربيع ١٩٩١. كانت دواعي وأسباب هذه الانتفاضة داخلية لا خارجية وانطلقت من مكان محدد في الداخل ولم تبدأ من مكان في الخارج ثم زحفت إلى الداخل كما قالت عنها السلطة وتجاوب معها الكثير من الكتاب والمحللين. كانت ساحة سعد في البصرة هي المكان الداخلي الذي انطلقت منه شرارة الانتفاضة ليعم لهيبها المدن العراقية خاصة الجنوبية والشمالية مع الفرات الأوسط، ففي هذه الساحة تجمع آلاف العراقيين الباحثين عن أولادهم وآبائهم وأزواجهم واختلطوا بآلاف الجنود المنسحبين في فوضى لا مثيل لها. لقد قطعوا الطريق من الكويت إلى البصرة مشياً تحت رحمة الطائرات الأمريكية التي لاحقتهم على طول هذا الطريق وقتلت المئات منهم. لقد استضافت ساحة سعد ضمير العراق وقلبه النابض فيما انزاحت السلطة عنها واختفت رموزها. وكما سيحدث لاحقاً، كلما أكد العراقيون حضورهم في مدينة من المدن، انزاح أثر السلطة عنها وغاب بلمح البصر. وكما لو كانا عدوين متصارعين تنازعا البقاء في كل مدن العراق. فإما السلطة وإما الشعب ولا توسط بينهما.. هكذا رأى الشعب – الآتي من أماكن متفرقة من القطر – في الجنود المنسحبين مأساة الوجود الإنساني حين يكون الإنسان جائعاً خائفاً حافياً مجللاً بالتراب وبالسواد بدلاً من الملابس، فانفلت الحزن البشري من الصدور وتلجلج ما في الصدور وصعد إلى العقول وانفلت الحقد الأسود من عيون الرجال ومن عباءات النساء وتجمع في قذيفة هوت بلا أسف على تمثال لرمز الهزيمة والعار الذي يتوسط ساحة سعد، أطلقها جندي من على ظهر دبابة فأعلنت بدء انتفاضة المدينة العراقية العريقة بتقاليد النضال ضد الغزاة. هكذا تعامل المنتفضون في البصرة مع رموز السلطة بالضبط وكأنهم أجانب، وتلك واحدة من الظواهر التي لفتت انتباهي وتكررت في كل المدن الثائرة. إذ لم تجرأ عوائلهم أو عشائرهم على حمايتهم – خاصة بالنسبة لرموز السلطة التي أطلقت النار على المنتفضين – ولم تطالب بدمهم بعد نهاية الانتفاضة، فأولياء الدم هؤلاء عبروا بصمتهم هذا عن شرعية أفعال الانتفاضة التي كان الكثيرون منهم قد تصدروا قيادتها، وتلك واحدة من أفعال الصفاء الثوري التي لا توجد إلا في الثورات الجماهيرية الحقيقية، إذ يتوحد الناس على هدف محدد متناسين خلافاتهم الطائفية والعشائرية ويتسابقون في تلاحم اجتماعي يرتفعون فيه ومن خلاله إلى مجتمع حديث بكل معاني ومدلولات هذه الكلمة. أقول مجتمع حديث لأن الأحكام المسبقة التي تفرق بين الجنسين أو بين القبائل والأثنيات والمذاهب تذوب ويصبح تضامن المجتمع حقيقة واقعة. أما أولئك الذين تحدثوا عن الانهيار السريع للعراقيين كمجتمع فإنهم لم يعيشوا هذه التجربة الفذة، وهم في ذلك الذي قالوه ينطلقون من عينات اجتماعية محددة ومن مفاهيم نظرية مسبقة ناسين أن المجتمعات الإنسانية – في أي طور من أطوارها – لابد وأن تجترح معجزة بقائها وتخلق مؤسساتها التي تجيء بالضبط وفقاً للظرف المحيط والمعطى لا وفقاً للمفهوم النموذجي الذي قننه عالم الاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة.

صحيح أن الانتفاضة لم تتحول إلى هبات جماهيرية تقضي على رموز السلطة في بعض المدن. لكن تلك ليست حجة في يد أولئك المتصيدين في الماء العكر. فبسبب من كثافة وجود مؤسسات السلطة هناك التي رحلتها في أيام "عاصفة الصحراء" إلى هذه المدن لبعدها أولا عن الكويت ولتوفرها على عوامل طوبوغرافية تستطيع هذه المؤسسات حماية نفسها بها من القصف. لقد كان وجود المؤسسات القمعية الضارب في هذه المدن هو الذي حال بينها وبين الاقتصاص لنفسها والثأر لكرامتها المهدورة من سلطة هي عائلة وضعت نفسها فوق كل العراقيين.

كانت بداهة العراقيين ومازالت أقوى من مخططات السلطة. فلم تقع فتنة طائفية في العراق وإن تبناها البعض من رموز الدولة منذ منتصف عشرينيات القرن المنصرم كسياسة يتقوون بها مع نظام المشايخ على وحدة العراقيين. كما لم تتقنون الطائفية دستوريا وتتحول إلى مؤسسات تتقاسمها الطوائف كما هو الحال في لبنان.. تعيش الطائفية على موروث ثقيل من الماضي، لم يتحول في العراق إلى وعي سياسي يتحكم بكامل بنية الطوائف ويصبح مرجعيتها الوحيدة. صحيح أن البعض يزعق بمظلومية طائفته وأسس آخرون لأحزاب طائفية وحتى عشائرية، إلا أن سعيهم هذا لم يتحول قط إلى سياسة معلنة. وصحيح أن البعض من الكتاب دق – من أجل المال والثراء – على هذا الوتر الحساس.. إلا أن كل هذه الأصوات المشروخة والأقلام المنطلقة من مصالح شخصية في الكسب الحرام لم تستطع الدفع باتجاه دستور طائفي فلقد شهد مسار الأحداث في التسعينيات قوة سريان لهيب الانتفاضة في كل محافظات القطر ومن بينها وبأحداث متكررة، تلك المدن التي لم تستطع التعبير عن انتفاضتها على شكل هبات جماهيرية في ربيع عام ١٩٩١.

* * *

ستعيش عاصفة الصحراء في كتاب التاريخ الرسمي على أنها واحدة من المعارك التي لا تتوانى هيئة الأمم المتحدة عن خوضها دفاعا عن سيادة دولة وتخليصا لكرامة شعبها من مهانة الاحتلال. وستعيش في ذاكرة البعض من عتاة الشوفينيين وبعض السلفيين، لأمد طويل أو قصير، على أنها واحدة من حلقات تآمر الغرب على الشرق... ولكنها ستظل في ذاكرة العراقيين الذين عاشوا تفاصيلها المروعة على أنها واحدة من سلسلة الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها سلطة مستبدة.

الأزمة الاقتصادية في العراق والمشروع الوطني للتغيير

مقدمة في تحليل خصائص الاقتصاد السياسي:

النفط والتنمية والديمقراطية

د. صبري زاير السعدي*

*خلاصة مركزة أعدت للنشر في "الملف العراقي" وكذلك في مجلة "الثقافة الجديدة" لدراسة بنفس العنوان الرئيسي، استهدف الكاتب منها تقديم البحث في الأسباب الاقتصادية للأزمة السياسية العراقية الخطيرة وجذورها التاريخية ولسبل معالجتها في إطار المشروع الوطني للتغيير، وإثارة الانتباه إلى أهمية الالتزام السياسي المسبق بكيفية التصرف المؤسسي بالموارد الاقتصادية والمالية العامة، وخاصة النفطية منها. والكاتب إذ يأمل بمبادرة الأحزاب والقوى السياسية العراقية على تبني نشر النص التفصيلي والموثق للدراسة (المشروع)، فإنه يرحب بمناقشة التعليقات والآراء التحريرية.***

لندن في ٤-١٠-٢٠٠٠

١: يتطلب البحث في أسباب الأزمة الاقتصادية الخطيرة في العراق وسبل معالجتها، أكثر من تقديم مجموعة من الآراء المتسقة لتفسير كيف يعمل الاقتصاد وقطاعاته الرئيسية ومدلولات ذلك في السياسات الاقتصادية. كما يتطلب تحليلها أكثر من متابعة إحصائية لتطور النمو الاقتصادي والادخارات والاستثمارات، وتقييم التنوع الحاصل في الفعاليات الاقتصادية ومصادر الدخل القومي، ومعرفة مدى النجاح في انجاز مشاريع البنية الأساسية خلال العقود الماضية. ويتطلب البحث فيها أكثر من مجرد تكميم لحجمها بمؤشرات الانخفاض الكبير في الدخول والانتاج والاستهلاك وارتفاع البطالة والتلوث البيئي والتدهور في مستوى معيشة المواطنين ونوعية الحيلة في البلاد. كما لا يكفي أيضاً تقييم آثار الحصار الاقتصادي والتجاري الدولي المفروض سياسياً على البلاد منذ آب ١٩٩٠، بحساب الخسائر المالية الناشئة من عدم تصدير النفط أو حساب

النتائج المباشرة لعدم استيراد السلع الغذائية والطبية الضرورية أو استيراد مستلزمات الانتاج والاستثمار، أو بمراجعة نتائج عمل منظمات الأمم المتحدة المسؤولة عن تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء، أو محاولة إعداد موازنة حسابية بين تخمين الاحتياجات المالية اللازمة لإعادة تعمير المشاريع التي خربتها الحروب وتسوية الديون الخارجية في مقابل تقدير الايرادات النفطية العامة المتوقعة. فالبحث في الأزمة الاقتصادية العراقية لابد وأن يتناول أيضاً، وربما أكثر أهمية، سلوك السلطة السياسية في إدارة تنمية الموارد العامة وقدرتها على تنظيم النشاط الاقتصادي من جهة، وعلاقة النشاط الانتاجي والاستهلاكي وتوزيع الدخول والثروات بالمواطنين من جهة ثانية. ولأن العراق يتميز بوجود الثروة النفطية الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية العالية، فإن البحث في الأزمة القائمة والسياسات الاقتصادية والمالية لمعالجتها يقع في صميم البحث التاريخي في الاقتصاد السياسي وخصائصه الرئيسية الثلاث: النفط والتنمية والديمقراطية.

٢: رغم طغيان الحديث السياسي وأحداثه التفصيلية في اهتمامات المواطنين اليومية وفي مناقشات الأحزاب والحركات السياسية العراقية، فإنه ليس من الصعب إدراك الأهمية الكبيرة للعوامل الاقتصادية في نشوء وديمومة الأزمة العامة القائمة في البلاد. نعلم أن تاريخ المجتمعات والدول يتشكل بفعل القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية والخارجية. وتاريخ العراق الحديث، وخاصة منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي، تأثر، وعلى نحو خاص، بالعائدات المالية لصادرات النفط الخام التي ازدادت أهميتها بصورة مستمرة في تمويل الاستثمارات والإنفاق الحكومي وتوفير العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد. والبحث التاريخي في تطور علاقة الحكومات بالدور الاستراتيجي الحيوي لقطاع النفط الخام والسياسات المرتبطة به، يقودنا إلى تحليل طبيعة الأزمة الاقتصادية الراهنة وتقييم أهمية السياسات الاقتصادية والمالية والإنمائية الحكومية في أسبابها ونتائجها السياسية. كما يساعدنا هذا التحليل أيضاً في تفسير واقع الصراع الدولي والإقليمي القائم حول مستقبل العراق، كما ينعكس في ديمومة الأزمة ومحاولات التدخل الخارجي والتأثير في مواقف وسياسات الأحزاب والقوى السياسية العراقية بما فيها سياسات النظام الحاكم.

٣: في بداية عقد التسعينات الماضي، ومع تفاقم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كانت قد تزايدت آمال العراقيين ليس فقط في حدوث تغييرات جذرية في نظام الحكم القائم والسياسات العامة للدولة، بل وأيضاً في تطوير دور الأحزاب والقوى السياسية وبلورة برامجها وسياساتها على نحو كان سيساعد كثيراً في تحسين المناخ السياسي والظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة. ولكن، وللأسف، استمرت الأزمة العامة وازدادت أعبائها الثقيلة على الغالبية العظمى من المواطنين. كما لازالت الأحزاب والحركات السياسية غير قادرة على تعبئة جهود المواطنين في فرض التغييرات الضرورية. ولم تفلح القوى السياسية، منفردة أو مجتمعة، حتى الآن على طرح مشاريعها (مشروعها) التفصيلية الواضحة والمقنعة للرأي العام وقطاعاته المختلفة. فالخطاب السياسي للأحزاب ظل محصوراً في الدعوة لتغيير الحكم القائم من خلال الكشف عن سياساته الإرهابية والرجعية مع محاولات البعض التصدي لنشاط مؤسساته الأمنية

والعسكرية والسياسية. كما بقيت الشعارات والتحليلات السياسية قاصرة عن تحديد المواقف العملية والمسؤولة في أهم القضايا العامة، الحريات والديمقراطية والتنمية، وفي صميمها سبل مشاركة المواطنين في الحياة العامة وتقاسم السلطات بعدالة من خلال مشاركة الأحزاب السياسية في إدارة وتسيير نظام الحكم، وخاصة في مجالات اتخاذ القرارات المتعلقة باستغلال وتنمية موارد البلاد العامة التي يجب من خلالها التوفيق بين المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية الوطنية المتعددة. وحتى في موضوع الحصار الاقتصادي والتجاري الدولي على البلاد، فإن المواقف السياسية الوطنية لا زالت تهمل البحث في فشل منظمات الأمم المتحدة وآلياتها في تنفيذ مهامها الإنسانية وكذلك المتعلقة بمراقبة الإنفاق على برامج الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية الفتاكة من جهة، وما أدى اليه نظام تقنين المواد الغذائية الأساسية بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء من دعم لعناصر القوة لدى السلطة الحاكمة بسلب الاستقلالية الاقتصادية الضيقة للمواطنين من جهة ثانية.

٤: وإذ تتلخص الغاية النهائية من دراستنا للأزمة في إيجاد الحلول والسياسات العملية لمعالجتها، فإن حالة الأزمة العراقية تقدم مثالاً فريداً، ومتطرفاً، عن طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية المؤدية لنشوء التأثيرات السلبية والخطيرة للريع المالي (النفطي) الوفير في تجاوز عمليات التراكم الرأسمالي المطلوبة لزيادة النمو الاقتصادي والتشغيل، بواسطة الفوائض الاقتصادية والمالية التي تولدها عوامل الانتاج الوطنية من العمل ورأس المال، وما أسفرت عنه سياسة تكريس الاعتماد الكبير والمتزايد على هذا الريع في زيادة الدخل والتشغيل والاستهلاك والاستثمار والاستيراد من تهديم للقواعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للطبقات والفئات الاجتماعية المنتجة وانهيار دورها الضروري في التنمية.

٥: من المتفق عليه على النطاق الوطني أن البحث والمناقشة في أزمة البلاد الاقتصادية الخانقة من الأمور الضرورية والملحة للغاية في الوقت الحاضر إلا أن من الصعب اليوم إثارة الاهتمام الكافي بالآراء والمقترحات التي تتناولها. فلقد سئم الرأي العام العراقي كثيراً من الادعاءات والوعود السياسية الكثيرة بتحسين مستويات المعيشة ولم يعد يكترث بها. كما لم يعد يرى، وخاصة مع التداعي السريع لدور الطبقة الوسطى والمثقفين، فائدة من التفسيرات والنصائح الاقتصادية ويشعر بالملل حتى من القليل الجاد منها، وذلك نتيجة لاستمرار الظروف المعيشية المريرة التي غرقت فيها أحلام الناس وأمانيهم بعد أن هُدرت ثرواتهم واستنفدت طاقاتهم بلا جدوى، ونتيجة للتجارب السياسية الطويلة المؤلمة التي استلبت فيها السلطة الحاكمة حرياتهم بالقمع والكذب والابتزاز وفرضت على الجميع كابوس الخوف والشك الدائم. كما أن التفكير في مخاطبة السياسيين والقلة القليلة من رجال الأعمال للبحث على نحو منهجي ومسؤول في الكيفيّة التي ينبغي التعامل معها لوقف التدهور الاقتصادي السريع والحد من آثاره الاجتماعية، تصطدم بالواقع البائس المليء بعناصر الاحتكار السياسي والالتزامات المتلاشية وضعف الثقة فيما بين المعنيين، حيث تتصارع بعنف، وعلى نحو متخلف، المصالح السياسية والمالية الآنية المختلفة. وتزداد المشكلة تعقيداً نتيجة تأثر عوامل التدهور الداخلية المستمرة بتزايد مطامع القوى الإقليمية

والدولية في الوقت الحاضر للحصول على مزايا ومصالح غير متكافئة مع مصالح البلاد الاقتصادية والسياسية العليا. والحوار مع الاقتصاديين المهنيين والأكاديميين يتطلب جهداً ليس فقط للاتفاق من جديد على الاتجاهات الاستراتيجية الإنمائية، بل لابد أيضاً من الانطلاق من تعاريف واضحة لمفاهيم الاقتصاد السياسي للتنمية التي اهتزت بانهيار التطبيقات الاشتراكية وتراجع الاهتمام بالتوزيع الاجتماعي للدخل والإنتاج وبتأمين مستوى معين من الاستخدام، وبفشل التخطيط المركزي الشمولي وعجز القطاع العام عن تحقيق غاياته الاقتصادية والاجتماعية. كذلك، فإن الحوار يتطلب إيضاح شروط التبني الواسع لآلية السوق لتعبئة وتوزيع الموارد الاقتصادية والتأكيد على دور القطاع الخاص في زيادة النمو الاقتصادي، والبحث على نحو خاص في القيمة العملية للسياسات الاقتصادية الليبرالية، والنقدية منها على وجه الخصوص، في ظروف اقتصاد السوق الناقصة السائدة في البلاد. ومن الجدل العام يبدو أيضاً أن هنالك حاجة إلى رؤية واضحة تميّز بين أسباب عجز الاقتصاد العراقي عن زيادة الإنتاج وتوليد الفوائض المالية في الماضي والحاضر وبين ما يثار حالياً عن العلاقة بين الديون الخارجية وتعويضات الحربين المفروضة سياسياً على البلاد وبين قدرة الاقتصاد على النمو في المستقبل. ومن جهة أخرى، فإن هنالك أيضاً ضرورات اقتصادية وسياسية وطنية لتعرية الإدعاءات التكنوقراطية الرامية لفصل البحث في وظائف السلطة السياسية عن كيفية استغلال الإيرادات النفطية في إقامة المشاريع الإنمائية العامة على نحو خاص، وعن طرق إدارة الاقتصاد الوطني بصورة عامة. والضرورة ماسة أيضاً لكشف زيف الدعوة للتنمية في ظل الدكتاتورية والقسرية والإدعاء بأن الديمقراطية السياسية والاجتماعية في بلادنا لا تلتقي إطلاقاً مع وجود الثروة الطبيعية العامة الوفيرة للنفط الخام. وتزيد هذه التعقيدات والتناقضات من صعوبات الوصول إلى وثيقة أو وثائق اقتصادية – سياسية عامة تضع حلولاً واضحة مبرمجة للأزمة الاقتصادية الراهنة وللمشكلات العويصة المترتبة عليها في المدى القصير والبعيد، ولتستقطب في نفس الوقت اهتمامات قطاعات واسعة من الرأي العام وتثير الجدل المسؤول بين السياسيين والاقتصاديين ورجال الأعمال وممثلي أطراف العمل الاقتصادي كافة. فمثل هذه المهمة تحتاج ليس فقط إلى تقديم تحليلات مقنعة لأسباب الأزمة ونتائجها ولتفسير التفاعلات فيما بينها بمنظور تاريخي، وخاصة ما يتعلق بطرق استغلال الإيرادات النفطية وما أدت إليه من تفاوت خطير في مستويات الدخول والثروات وإلى خلق مراكز للقوى السياسية والاقتصادية لا تتناسب مع محدودية قواعدها الاجتماعية وتفتقر إلى قوى إنتاجية حقيقية فعالة. بل لابد أيضاً من إبراز كيف أدت هذه الأسباب إلى حجب فرص التطور الاقتصادي السليم في إطار سياسي– اجتماعي ديمقراطي متضامن يكفل لجميع المواطنين حرية العمل المنتج والمبدع. وفي رأينا، لا يكفي في سبيل تحقيق هذه المهمة مجرد الدعوة لإجراء تغييرات اقتصادية هيكلية في إطار تطبيق مؤسسي لحزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الكلية (الماكروية) وبرامج الإصلاحات على النحو الذي ينصح به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بديلاً للقرارات الفردية الفوقية والمعايير السياسية الذاتية الضيقة. فمع أهمية هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم والانتفاع من التحرير السريع للتجارة الخارجية ولتدفق رؤوس

الأموال الأجنبية، فإن هنالك حاجة لتحقيق التكامل بين الدعوة لتنظيم النشاط الاقتصادي عبر تطبيق السياسات المالية والنقدية الكلية وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في زيادة الإنتاج والاستثمارات، وبين دور الدولة الهام في الانتفاع من العوائد النفطية والإيرادات العامة في استكمال وتطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تنظيم التوازن الاقتصادي الكلي في ظروف لا زالت فيه مؤسسات اقتصاد السوق وقواه ناقصة، ولا زالت قدرات الاقتصاد على المنافسة الخارجية مقيّدة بكثير من الاعتبارات العملية.

٦: وعلى أي حال، ومع اختلاف المصالح وتباين الآراء والسياسات إزاء واقع ومستقبل البلاد الاقتصادي والسياسي، فإن من المتفق عليه أن الاقتصاد الوطني يعاني كثيراً من أزمة عميقة خانقة تتمثل في وجود مظاهر عديدة أهمها؛ الارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار، وفقدان الكثير من السلع الضرورية، وارتفاع مستوى البطالة، والانخفاض في مستويات الإنتاج والإنتاجية في معظم القطاعات، وخاصة منها الصناعة والزراعة، وتراكم أعباء الديون الخارجية والعجز الكبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتراكم العجز المالي في الميزانية الحكومية وتزايد الدين العام الداخلي كما نعلم أيضاً، أن التضخم في الأسعار خلال السنوات العشر الماضية بصورة خاصة، قد التهم بسرعة مذهلة ادخارات المواطنين من مختلف شرائح الدخول، وخاصة لدى الطبقة المتوسطة وفئات الموظفين الحكوميين، التي كانت قد تجمعت لديها عبر سنوات طويلة من العمل الشاق. بل أن معظم المواطنين يبيعون ممتلكاتهم الشخصية لتأمين ضروراتهم المعيشية في الوقت الحاضر. وتقدير حجم الأزمة بحاجة إلى الإيضاح. فمع أن حجمها الكبير، كما ينعكس في مظاهرها اليومية الكثيرة التي يعيشها الغالبية العظمى من المواطنين، لا يدع مجالاً دون الاعتراف بخطورتها من الجميع حتى بدون الاستعانة بالبيانات التفصيلية والمؤشرات الإحصائية الدقيقة، إلا أنه من المؤسف في حالة العراق، تعرضت البيانات الإحصائية، وخاصة خلال فترة الحرب مع إيران وما بعدها، إلى التشويه وانحسر إنتاجها وتقلص نشرها لأسباب سياسية، وذلك في محاولة لإخفاء حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي العام وعلى مستوى المحافظات، بتبريرات غير صحيحة وتخويفية تدعي حماية الأمن القومي للبلاد. ومن ناحية أخرى، فإن التضخم النقدي اللولبي بعد حرب الخليج الثانية قد أضاف سبباً مهماً آخر لانخفاض درجة الاعتماد على الإحصاءات الرسمية القليلة المتبقية وخاصة منها تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي. وبالمقابل، فإن الاعتماد على مصادر البيانات والمعلومات الخارجية وخاصة الحساسة منها كالديون الخارجية ونفقات التسليح، محفوف أيضاً باحتمالات الخطأ في التقدير، وربما التضليل المتعمد من مصادرها لأسباب سياسية واقتصادية. على أن الملاحظات التفصيلية والقريبة من الأحداث الاقتصادية والسياسية اليومية مع المراجعة المستمرة لنتائج التجربة الماضية والحرص على تحليلها في إطارها الزماني، يساعد كثيراً في تقدير الموقف السائد ويبرر استخدامنا للتحليلات النوعية والأحكام المبنية على الخبرة العملية. فللدلالة على انخفاض مستوى المعيشة مثلاً، تكفي الإشارة إلى الحقيقة اليومية المعروفة لدى جميع العراقيين، بأنه بالإضافة إلى ما يوفره التقنين الحكومي لعدد محدود من المواد الغذائية الأساسية ولقطاعات معينة من المواطنين، فإن قيمة السلع الضرورية للعائلة الصغيرة خلال شهر واحد تقدر بأكثر من ٥٠ ألف

دينار. أي أن تكاليف المعيشة الضرورية- باستثناء السكن والملابس والنقل- تزيد على عشرة أمثال معدلات الدخل الشهري للموظف الحكومي المتوسط الدرجة. إن مثل هذا المؤشر يعوّض عن، بل هو أكثر تعبيراً من، معدل الدخل القومي للفرد الذي يستخلص من التقديرات التجميعية للدلالة على انخفاض القوة الشرائية لدخل المواطن وتدهور مستويات المعيشة. وليس أدل على تضليل المؤشرات الإحصائية الرسمية المنشورة ومدلولاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاطئة والخطيرة، ما ورد مثلاً في الإحصاءات العربية من أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للعراق بلغت في عام ١٩٩٨ حوالي ٧٩.٥٣٠ مليار دولار، الثالث من حيث القيمة بعد السعودية ومصر من بين مجموع الدول العربية الواحد والعشرون، وبما يعادل ١٣٩١٧٧٥ مليون دينار. أي أن معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد العراقي يقدر بحوالي ٣٦٤٩ دولار أو ٦٣٨٥٧ دينار في عام ١٩٩٨ . وقبل الاستنتاج بان معدل الناتج المحلي الاجمالي السنوي للمواطن العراقي بموجب هذه التقديرات يقارب السبعة ملايين دينار بسعر الصرف في عام ١٩٩٨ وهو حوالي ١٩٠٠ دينار للدولار الواحد، فإن الناتج المحلي الإجمالي يشمل القيمة المضافة المتولدة في قطاع استخراج النفط الخام، وهي في النهاية الايرادات النفطية التي يتم إنفاقها من خلال برنامج الأمم المتحدة المسمى بالنفط مقابل الغذاء، ولتتوزع بين تكاليف المواد الغذائية والأدوية والسلع الضرورية الأساسية وبين نفقات أجهزة ودوائر الأمم المتحدة والعاملين فيها والمسؤولة عن مراقبة برامج الأسلحة العراقية وتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء وبين التعويضات المفروضة سياسياً على البلاد. وفي المقابل، فإن الواقع يشير إلى أن الموظف الحكومي من الدرجة العالية من خريجي الجامعة وله خدمة تقارب العشرين عاماً يتقاضى في الوقت الحاضر، ما لا يزيد على ٧٠٠٠٠ دينار سنوياً، أي حوالي ٣٥ دولار فقط، بينما كان يتقاضى حوالي ٣٢٠ دولار شهرياً أو ٣٨٤٠ دولار سنوياً في عام ١٩٧٩ وما قبله. وليس من الغريب التساؤل عن المغزى السياسي المغرض لهذه الزيادات غير الحقيقية في قيمة التقديرات والتي كأنما تريد القول بأن حالة الاقتصاد العراقي بخير، وأن مستويات معيشة المواطنين ليست سيئة جداً.

وفي كل الأحوال، فإن مجرد معرفة أن الراتب الشهري للموظف الحكومي من خريجي الجامعة وله أكثر من عشرين سنة في الخدمة بأنه لا يزيد على ٦٠٠٠ دينار، أي حوالي ثلاثة دولارات فقط، يمكن تقدير فداحة الخطأ في التقديرات الإحصائية الحكومية المعلنة عن حالة الاقتصاد ومستوى المعيشة المتردي في العراق، وقباحة الترويج لها سواءا من قبل النظام الحاكم أو غيره من الجهات الخارجية لاعتبارات سياسية.

ويمكن تقدير خطورة الأزمة أيضا بمعرفة أن القيمة الحالية للدينار في مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية قد انخفضت بعشرات آلاف الأضعاف، وأن هذه القيمة في تدهور مستمر. حيث تراوحت خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٨ بين ١٨٠٠-٢٠٠٠ دينار للدولار الواحد، وتقدر قيمة الدينار العراقي بحوالي ٢٠٠٠ دينار للدولار الواحد في الوقت الحاضر، أي أن قيمة الدينار انخفضت بحوالي ٦٦٠٠٠% في مقابل الدولار بالمقارنة مع سعر الصرف الرسمي الذي كان سائدا حتى عام ١٩٩٥.

مع هذا الواقع الاقتصادي والظروف السياسية المتدهورة، تستمر المناقشات في الأوساط

العراقية حول النتائج الوخيمة الحالية والبعيدة المدى المترتبة على الأزمة الاقتصادية الراهنة بصورة عامة، وحول ضرورة رفع الحصار الاقتصادي الدولي الذي فرض على البلاد منذ أزمة الكويت في آب ١٩٩٠ بصورة خاصة. ويمكن الاختصار بأن الرأي العام العراقي وهو يتفق كلية على مسؤولية النظام الحاكم في تدهور الأوضاع العامة في البلاد، يرى أيضا خطورة استمرار الحصار وينتظر بفارغ الصبر البدء في تصدير النفط الخام على نطاق واسع وتحرير أرصدة البلاد المالية المجمدة في البنوك الخارجية أملا في الاسراع باستيراد السلع الضرورية للتخفيف من المشاكل المعيشية المتزايدة والحد من أضرارها الاجتماعية المتفاقمة. بينما تتباين آراء المعارضة السياسية ومواقفها إزاء التداعي الاقتصادي السريع الذي أعقب حرب الخليج مباشرة في طبيعة نتائجه السياسية. فهنالك من يرى في الحصار سببا أساسيا في هذا التدهور الخطير، وأن فرضية إضعاف النظام القائم من خلال استمراره هو خطأ جسيم كخطأ الآراء التي كانت تعتقد بأن استمرار الحرب مع إيران سيمهد للتغيير السياسي الجذري. كما ترى آراء أخرى عدم وجود ما يبرر الحصار الدولي أصلا لأن قرارات الدولة السياسية والاقتصادية العليا، وحتى التفصيلية منها، تتم في دائرة رئيس النظام الصغيرة جدا بمعزل عن رأى الشعب ومصالحه الحقيقية.

٧: وفي رأينا، أن الحصار الاقتصادي والتجاري الدولي قد أضاف أعباء اقتصادية ثقيلة وآثار اجتماعية باهظة التكاليف على المواطنين الأبرياء وعلى البيئة والاقتصاد الوطني. ولكن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري الدولي سوف لن يغير في حصيلة الايرادات النفطية العامة. فإنتاج النفط الخام في الوقت الحاضر يقدر معدله السنوي حوالي ٣ مليون برميل يوميا، يصدر منها ٢.٤ مليون برميل يوميا، وأن أقصى ما يطمح به النظام -رغم الأضرار المترتبة على السياسة الانتاجية النفطية الحالية- إنتاج ٣.٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠١ وبعد وصول معدات الصيانة وإكمال التوسعات من حصيلة الصادرات النفطية. لقد أبرزت نتائج الحصار الحقائق الهامة التالية التي ينبغي أن تشغل اهتمامات القوى السياسية الوطنية وعليها ليس فقط اتخاذ مواقف صريحة منها، بل وأيضا العمل على المشاركة مع منظمات الأمم المتحدة في التعامل معها:

الأهمية الخطيرة للإيرادات النفطية كمصدر أساسي لقوة السلطة الحاكمة، حيث يتم تمويل الأجهزة الأمنية المؤسسة لحمايتها، والحاجة إلى وضع آلية علنية للرقابة على مجالات إنفاقها.

زيادة قدرة السلطة على التحكم بحريات المواطنين من خلال تطبيق نظام تقنين وتوزيع المواد الغذائية الأساسية، الذي سلب البقية القليلة من استقلالية المواطنين الاقتصادية عن الدولة.

فشل منظمات الأمم المتحدة الإنسانية في أداء مهمامها.

فشل آليات منظمات الأمم المتحدة المسؤولة عن تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، وسعيها لإدامة العمل به لضمان تمويل التكاليف الإدارية ومرتبات ومكافئات العدد الكبير من مستخدميها من الإيرادات النفطية.

فشل آليات منظمات الأمم المتحدة المسؤولة عن مراقبة برامج الإنفاق على الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية الفتاكة في أداء وظائفها.

وجود رغبات لبعض الدول العربية والأجنبية في إدامة الحصار للحصول على التعويضات المالية المفروضة سياسيا على النظام القائم من خلال تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء.

وجود منافع للدول العربية الخليجية والأجنبية المنتجة للنفط من إدامة الحصار وتقييد الصادرات العراقية النفطية.

٨: كذلك، وبحكم تدويل الشؤون العراقية بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١ حيث خسر العراق الكثير من قواه العسكرية وضعف دوره الاستراتيجي السياسي الجغرافي وتراجع نفوذه السياسي القومي العربي وانهارت إمكانياته النفطية والاقتصادية والإنمائية التي كانت مؤثرة في الصراعات الإقليمية الدائمة المتعددة الأطراف، إلى جانب العزلة السياسية الداخلية للنظام الحاكم. فإن المناقشات السياسية الجارية التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمواقف (مصالح) عدد من الدول المعنية إقليميا ودوليا تضيف أبعادا سياسية، إقليمية وعربية ودولية، تتداخل مع سياسات النظام المتغيرة وتجعل من الصعب على الرأي العام العراقي تحديد الأسباب الأكثر أهمية في وجود الأزمة وتقرير مسؤولية أطراف الصراع السياسي القائم، أي النظام الحاكم وقوى المعارضة الوطنية المختلفة، وكذلك مسؤولية الأطراف الدولية والإقليمية والعربية إزاء استمرار الأوضاع البائسة في البلاد. وعلى وجه خاص، فإن إبراز المشكلة السياسية- المالية الدولية المتعلقة بتعويضات الحرب يتداخل خطأ مع التحليلات الاقتصادية الرامية لاستخلاص السياسات المناسبة لاستعادة قدرة الاقتصاد الوطني على النمو وتحسين مستويات المعيشة، ويشيع آراء بالغة التشاؤم في المستقبل الاقتصادي للبلاد. ومن جهة أخرى، فإن تغيير النظام السياسي الاقتصادي القائم عاجلا أم آجلا، يثير من جديد الأهمية الخطيرة للبحث في دور الدولة ودور القطاع الخاص في تهيئة شروط وآلية التصرف بالموارد الاقتصادية، وخاصة منها الإيرادات النفطية العامة، بما يلائم المصالح الاقتصادية الوطنية. وفي هذا المجال، تختلف آراء ومواقف قوى المعارضة رغم دعوتها الاعلامية للبديل السياسي الديمقراطي وإقامة المؤسسات الدستورية وتفعيل دورها في الحياة العامة. فهنالك من يكتفي بالعودة إلى تبني نظام السوق وحرية المنافسة وإنهاء دور القطاع العام بتمليك مشاريعه المتبقية للقطاع الخاص بما في ذلك المشاريع الاستثمارية في قطاع استخراج وتصدير وتصنيع النفط الخام وحصر نشاط الدولة بمهامها التقليدية المحدودة. بينما يرى البعض الآخر استمرار دور الدولة في الانتفاع المباشر من الموارد النفطية والإيرادات العامة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد معالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية والمعاشية المتردية، وذلك باتخاذ إجراءات اقتصادية إصلاحية تشتمل على تقليص دور القطاع العام في النشاط الإنتاجي والاستثماري لصالح تشجيع القطاع الخاص وتطوير مؤسساته. ومع أن معظم هذه المناقشات تتناول المسؤولية السياسية للنظام القائم في تدهور الأوضاع الاقتصادية الحالية، وأنها قد تعبر عن مصالح إيديولوجية واقتصادية وسياسية محلية معينة، إلا أنها لا زالت بحاجة للمواقف التفصيلية الواضحة الموثقة والمستندة إلى التحليلات الاقتصادية السياسية التي تفسر على نحو منهجي ومتكامل أسباب الفشل في إدارة الاقتصاد الوطني رغم وفرة موارد البلاد وإمكانياتها.

فمثل هذه المواقف والتحليلات، رغم أنها مثيرة للجدل والمناقشة، إلا أنها ضرورية لفهم شـــروط العمل السياسي المرن ولخصائص النظام الاقتصادي السياسي الجديد الذي ينبغي أن يعـــبر عــن مصالح المواطنين كافة ويجنب البلاد احتمالات الوقوع مرة أخرى في أزمات جديدة.

٩: والبحث التاريخي الموضوعي للاقتصاد السياسي في العراق، يكشف عن حقيقة أن جذور الأزمة الراهنة قد تأسست في الواقع منذ فترة طويلة حين بدأت الأنظمة الحاكمة بإساءة اســتخدام الإيرادات النفطية العامة في تمويل الإنفاق الحكومي غير المقيد. ولقــد تعمقــت هــذه الجــذور وتوسعت منذ البدء بتهميش دور المؤسسات الاقتصادية والمالية والحكومية المختصـــة وتجــاهل أهمية مشاركة الرأي العام والمعنيين من السياسيين والاقتصاديين ببحث ومناقشة ومراقبة كيفيـــة التصرف بالعوائد المالية المتأتية من استخراج وتصدير النفط الخام، ومنذ تحريم المساهمة الواسعة في عمليات إعداد واتخاذ القرارات الخاصة باستغلال الإيرادات العامة، وخاصة النفطية منها، فــي تشكيل هيكل القوى السياسية والاقتصادية في البلاد وفي صياغة سياسة البلاد الخارجية. كما كــان لفشل مشاريع القطاع العام وضمور دور القطاع الخاص في خلق فوائض اقتصادية ومالية كافيــة لتمويل الاستثمارات والاستيرادات من أسباب الاخفاق في تنويع مصادر الدخل القومـــي وتــأمين متطلبات زيادة النمو والتنمية من دون زيادة الاعتماد على الصادرات النفطية. ولذلــك، فــإن أي مشروع اقتصادي للمعالجة الجذرية للمشكلات القائمة ولمشكلات التنمية على المـــدى المتوســط والبعيد، يجب أن يفترض تلبية الشروط السياسية والاقتصادية والمؤسسية للانتفاع من قوى وآليــة السوق في تعبئة الموارد الاقتصادية الوطنية، مع التأكيد في نفس الوقت على أهمية دور الدولة في استكمال وتطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي تطبيق سياسات اقتصاديــة كلية فعالة لتنظيم النشاط الاقتصادي ووضعه في طريق النمو المطرد. ومن خلال العرض العـــام لأسباب الأزمة بمنظور تأريخي يجنب الخلط المحتمل في طبيعة الظروف الاقتصادية والسياســية والاجتماعية المتغيرة، ومن خلال تقدير قدرة النظام القائم على معالجتها بعـــد إنــهاء الحصـــار الاقتصادي الدولي وتطبيع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول العالم، يمكن تجنب الوقوع فـــي النهايات السائبة للجدل السياسي للأزمة الاقتصادية الذي يكتفي بعرض جملة من الأسباب والنتــائج السياسية لها دون تمييز في الأهمية النسبية لها، وذلك بالتأكيد على طبيعة التفـــاعل القــائم بيــن الأسباب والنتائج وعلى بدايات تفعيل المتغيرات الاقتصادية والسياسية ذات العلاقة.

١٠: لقد ساهم الحظر الاقتصادي الدولي في الارتفاع السريع لأسعار جميع أنـــواع الســلع والمنتجات والخدمات بمعدلات عالية جدا وفي استمرار التردي المخيف في مســـتويات معيشــة الغالبية العظمى من المواطنين. ولكن التلويح بانفراج الأزمة الذي يتزامن مع تصاعد واســتقطاب صراع بعض القوى السياسية الخارجية سعيا لتحقيق مصالح نفطية كبيرة وسريعة في البلاد فـــي الآونة الأخيرة، لا يغير كثيراً من المضمون السياسي للحظر الدولي المستمر منذ عام ١٩٩٠، مما أضعف حتى الآن آمال المصالح التجارية والمالية الأجنبية وتوقعات بعض التجار ورجال الأعمال العراقيين في الحصول على نصيب مجزي من موارد البلاد المالية النفطية الآتية والتـــي ســيعاد

توزيعها بمعايير النظام. كما أن التقديرات المتفائلة للقلة من المغامرين والمضاربين بالأسعار بالانتفاع من الأوضاع الصعبة الراهنة بدأت تتراجع مع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والعامة ومع استمرار لجوء النظام لأساليبه الإرهابية وإجراءاته المرتبكة وغير المتوقعة في محاولاته المتكررة لوقف هذا التدهور. ومن المؤشرات الهامة التي تعكس هذه الضغوط وتفاعلاتها السلبية المستمرة، استمرار تدهور وتقلب قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية أو الدولار الأمريكي في السوق الموازية وانخفاضه بمئات الأضعاف. كما أن التدهور السريع في الأوضاع المعيشية والصحية وانتشار البطالة، وتدهور الأمن العام، واستمرار حالة الاضطراب السياسي والاجتماعي العنيف في مختلف أنحاء البلاد، وتمادي النظام في سياساته القمعية للقضاء على القوى السياسية والاجتماعية المعارضة، تؤكد أيضا على مقدار خطورة الأزمة الاقتصادية الراهنة وآثارها الاجتماعية والسياسية السلبية البعيدة. ولو تركنا جانبا الاعتبارات السياسية الإقليمية والدولية – وهذا افتراض غير واقعي حتى الآن غايته أغراض تحليلية – فإن إمكانية تخفيف الأزمة الاقتصادية يبقى رهنا بوجود أو زوال العاملين الأساسيين في نشوئها أصلا. العامل الأول: هو المستوى العالي للإنفاق الحكومي غير المنتج على المشاريع التسليحية والعسكرية والأمنية والمشاريع غير الاقتصادية ذات الأهداف السياسية، بالإضافة إلى الاستمرار بدفع رواتب العاملين في الدوائر والمؤسسات والمشاريع الخدمية الحكومية. أما العامل الثاني، فهو انخفاض مستويات الإنتاج المحلي والاستثمارات الوطنية في كافة الفروع والقطاعات الاقتصادية.

لقد حاول النظام خلال السبعينات الاستعانة بالإيرادات المالية النفطية الوفيرة لدعم إدعاءاته في الاشتراكية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولكنه عجز عن ذلك بحكم طبيعته السياسية الإرهابية والانتهازية النفعية الضيقة. فبدلا من الحرص على تأمين الاستقرار السياسي وتوسيع الممارسات الديمقراطية للقوى والأحزاب السياسية المختلفة ومنح الحرية للمواطنين للمشاركة في تسيير نظام الحكم وإطلاق طاقاتهم للعمل والتطوير، وبدلا من الاستعانة بالمؤسسات الاقتصادية والمالية والتخطيطية الحكومية التي كانت تمتلك قدرا مناسبا من الكفاءة في إدارة الاقتصاد قبل انهيارها التام بعد الحرب مع إيران، وبدلا من العمل الدؤوب لتهيئة ظروف العمل الاقتصادي المنتج وتشجيع الادخار والاستثمار لدى القطاع الخاص، عمد النظام إلى استغلال الموارد المالية النفطية والعامة– خارج نطاق المراقبة المؤسسية وبدون معرفة الرأي العام كوسيلة رئيسية سهلة للعبور من فوق المشكلات الاقتصادية والمالية الحقيقية في البلاد والظهور بمظهر السلطة الفردية القادرة على إدارة الاقتصاد الوطني وتنميته بكفاءة بدلا عن الدوائر والخبرات الحكومية المختصة وإجراءات المؤسسات القانونية والعامة وبعيدا عن متابعة ومراقبة الأحزاب والقوى السياسية الأخرى والرأي العام فالعجز الدائم في الميزانية الحكومية السنوية كان يعالج بقرارات فردية عليا وآنية لتغطيته من الإيرادات النفطية أو إتباع سياسة التمويل بالعجز والاستمرار بالإصدار النقدي بما يعادل النفقات العامة لحين تحقيق زيادة جديدة في الإيرادات النفطية. فلم يكن الإنفاق الحكومي الجاري يخضع لاعتبارات النمو الاقتصادي والتوازنات الاقتصادية والمالية ومتطلبات رفع الكفاءة الإدارية للمؤسسات ولمشاريع القطاع العام ولدوائر تقديم الخدمات العامة. بل كان الإنفاق

الحكومي يستهدف بالدرجة الأساسية تدعيم النفوذ السياسي والاقتصادي للسلطة الحاكمة من جهة، وإضعاف الخصوم السياسيين من جهة ثانية.

لقد كانت قرارات الاستثمار الحكومي خاضعة للاعتبارات السياسية الداخلية لتنمية مصالح المتعاونين مع النظام ولإضعاف القوى السياسية والاجتماعية المعارضة لسياساته. وتنعكس هذه الاعتبارات أيضا في نمط توزيع الإنفاق الحكومي بين مناطق البلاد. ومنذ بداية السبعينات، لم يخضع الإنفاق التسليحي الضخم الذي كلف البلاد آلاف الملايين من الدولارات لاعتبارات تتعلق بالمصالح الاقتصادية والسياسية العليا للبلاد، ولم يتوافق مع التطورات السياسية الاستراتيجية الإقليمية والدولية على المدى المتوسط والبعيد، بقدر ما كان يستجيب لسياساته الذاتية المتخلفة. وليس أدل على رجعيتها من نتائج حرب الثمان سنوات الطويلة مع الجارة إيران ونتائج أزمة الكويت عام ١٩٩٠ ووقوع الكارثة العسكرية وتحطم المركز الاستراتيجي السياسي- الجغرافي للعراق في بداية عام ١٩٩١ . بل كان من نتائجها حتى الآن انتقاص سيادة البلاد بتدويل الشؤون العراقية بطريقة علنية مذلة، في الوقت الذي تحول فيه استخدام القوة العسكرية وأجهزة الأمن ضد انتفاضة الشعب في آذار ١٩٩١، ومحاصرة منطقة كردستان في الشمال، واستمرار استخدامها في الهجمات على سكان أهوار الجنوب واضطهاد العراقيين لأسباب عنصرية ودينية وطائفية وقبلية. كما فشلت الصناعة الحربية الباهظة التكاليف في التخفيف الجزئي من الأزمة الاقتصادية بتكييف جزء هام من طاقاتها الإنتاجية للأغراض المدنية بعد فرض الحصار الدولي وذلك بسبب فساد وتخلف إداراتها العليا وتقييد طاقات الخبراء العاملين فيها وبسبب ضعف ارتباطاتها الصناعية أصلا بفروع الاقتصاد الوطني.

لقد استخدم النظام مختلف الأساليب الديماغوغية من أجل الانفراد بالسلطة السياسية وتحطيم القوى المعارضة ولضمان سيطرته واستغلاله المنفرد لموارد البلاد الاقتصادية والمالية التي من أجلها هدم معظم المؤسسات الحكومية وسلب مهامها التنفيذية والتشريعية والقضائية لتسيير الحياة العامة. فالسياسات الاقتصادية المعلنة هي مجرد شعارات فارغة المحتوى أمام وقائع ونتائج التجربة الطويلة. أما القيمة العملية فهي للقرارات والإجراءات اليومية التي تتغير دائما بدون مقدمات أو مبررات مقنعة. وهذه القرارات تتخذ في أطر من السرية أساسها توزيع مناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتي لا يعرف المواطنون، ولا الكثير من المسؤولين الحكوميين، عنها شيئا سوى نتائجها السيئة. فعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، تهدمت المؤسسات التخطيطية والاقتصادية والمالية الحكومية ولم يعد لها من وظائف ومسؤوليات سوى تبرير القرارات والإجراءات المفاجئة. فوزارة النفط، تعنى فقط بتأمين المتطلبات الفنية لإنتاج النفط الخام، بينما يتولى رئيس النظام المسؤولية المباشرة لتسويقه. ووزارة المالية، لا علاقة لها بصياغة السياسة المالية والنقدية العامة ولا بمراقبة التدقيق في إيرادات البلاد النفطية ولا بالمصروفات الحكومية الخاصة وغير المنظورة ولا بالنفقات على القوات العسكرية والأمنية، فمهماتها تتركز في دفع رواتب الموظفين وجباية الضرائب العامة وتسجيل نفقات الدوائر الجارية كتأجير الأبنية وشراء الأثاث. ووزارة التخطيط قبل إلغائها في عام ١٩٩٣، لم تعد مسؤولة عن صياغة الخطط والبرامج واختيار المشاريع الإنمائية العامة واقتراح السياسات الاقتصادية للتعامل

مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة، فتلك قضايا كانت قد أصبحت من مظاهر الماضي القديم. ومنذ بداية الحرب مع إيران انشغل موظفيها بكتابة الدراسات والتقارير بهدف الابتعاد عن مهامهم الأساسية، والاهتمام، بدلا عن ذلك، بتزييف الحقائق الاقتصادية وتشويه مدلولات البيانات الإحصائية وذلك لخدمة الأغراض الدعائية للحكومة. والبنك المركزي لا يملك حق تقييد إصدار العملة والحد من السيولة النقدية للسيطرة على التضخم، ولا بقادر على مواجهة التحويلات غير المشروعة من العملات الصعبة الحكومية، ولا يملك القدرة الفاعلة للسيطرة على أرصدة البلاد وخاصة من العوائد النفطية، وهو عاجز حتى عن تقديم النصيحة الصادقة لسبل إيقاف التدهور في الاحتياطيات العامة من العملات والاصول الأجنبية والذهب. ولا يتجرأ البنك المركزي في مناقشة الحكومة حول آثار التغير في أسعار صرف الدينار في السوق والتوجيه بكيفية الحد من تدهوره أو البحث في خطورة تزايد الديون الخارجية و الداخلية. بل أصبح دور البنك إصدار البيانات لتطمين المواطنين بأن الأوراق النقدية المتداولة والمطبوعة محليا هي قانونية ؟!. أما وزارة التجارة فهي مسؤولة بالدرجة الأولى عن تنفيذ قرارات رئيس النظام وأجهزته العليا الخاصة بعقد الصفقات التجارية الكبيرة مع الشركات والدول الأجنبية وبتوزيع حصص الإستيرادات وحقوق التصدير بين أعوان السلطة الحاكمة بدلا من تقرير ومتابعة السياسات التجارية وإبراز مصالح العراق الاقتصادية والمالية مع البلدان الأجنبية. وينشغل موظفي الوزارة بالتفاصيل اليومية لتقنين توزيع بعض السلع الغذائية الأساسية للمواطنين عبر الوكلاء من تجار الجملة والمفرد والاهتمام الخاص بتجهيز كبار مسؤولي النظام باحتياجاتهم الشخصية من السلع الاستهلاكية. ووزارتي الصناعة والزراعة مشغولتان بمنح إجازات ومزايا تأسيس المشاريع الفردية الخاصة والانتفاع من فرص تمليك مشاريع القطاع العام للأعوان وتوزيع الأراضي للأفراد المقربين من السلطة تنفيذا للقرارات الصادرة عن رئيس النظام والأجهزة الأمنية المرتبطة بها.

كما أن القواعد القانونية والقرارات الخاصة بتنظيم العمل الاقتصادي العام والخاص ومراقبته قد انهارت منذ زمن بعيد.

في مثل هذه الظروف والفوضى المؤسسية وحالة تجمع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية برئيس النظام والقلة القليلة من أقاربه، كيف يمكن تصور التخفيف من الأزمة وتحسن الأوضاع المعيشية حتى بعد السماح بتصدير النفط الخام بمعدلاته السابقة وتسهيل التبادل التجاري مع بلدان العالم. فكما أن من الخطأ تصور إمكانية اختزال البحث في الأزمة إلى مجرد القيام بحسابات موازنة تقديرية للإيرادات النفطية المتوقعة في مقابل تقدير النفقات اللازمة لتسيير شؤون البلاد الإدارية وتغطية تكاليف استيراد الاحتياجات الغذائية والدوائية الأساسية للمواطنين. كذلك، فإن من الخطأ تجريد الأزمة الاقتصادية من نسيجها السياسي والاجتماعي الذي يعاني من شروخ كبيرة وعديدة بسبب السياسات التمييزية الظالمة اتجاه الغالبية العظمى من الطبقات والفئات الاجتماعية. فالأزمة الاقتصادية الراهنة هي وليدة مجموع سياسات النظام التي طبقت خلال فترة طويلة من الزمن وإن تفاقمت شدتها بفعل الحصار الدولي. لذلك، فإن النتائج المتوقعة من استعادة القدرة على تصدير النفط والتعامل التجاري والمالي مع البلدان الأخرى ستظل واقعة في إطار العلاقة الطردية القوية والتفاعل

القائم بين استمرار المصالح الذاتية للمجموعة الحاكمة من جهة، وبين وجود الإيرادات النفطية من جهة أخرى. إن هذه العلاقة هي من أبرز سمات النظام الاقتصادي السياسي السائد حاليا. لهذا، فإن توجيه ولو جزء يسير من الإيرادات المالية النفطية المتوقعة لتحسين الأوضاع المعيشية العامة سيفرض تقليصا موازيا في النفوذ الاقتصادي والسياسي للسلطة الحاكمة. ولذلك، وفي غياب دور الأحزاب السياسية الوطنية ومشاركة المواطنين الواسعة في السلطة وفي تسيير المؤسسات العامة، وغياب استقلال السلطة القضائية لمراقبة السلطات التنفيذية والتشريعية، وفي غياب حق المواطنين في الرقابة العامة على أوجه الإنفاق الحكومي، وفي غياب القوانين ودور المؤسسات الاقتصادية والمالية المتخصصة، فلا مناص من الاستنتاج بتكرار عمليات استفادة النظام من الإيرادات النفطية لتأمين متطلباته الأمنية والدعائية كأسبقية مطلقة والاستمرار بدفع نفقاتها الباهظة التكاليف. أما احتياجات المواطنين الأساسية من المواد الغذائية والأدوية وتحسين الخدمات التعليمية والصحية العامة، فستبقى كما كانت إبان فترة الحرب مع إيران أو في الوقت الحاضر ذات أسبقية أدنى في قائمة الإنفاق الحكومي.

١١: وفي تقديرنا، فإن اقتراح مشروع الإصلاح الاقتصادي البديل على خلفية الإطار الاقتصادي السياسي المعبر عن مصالح العراقيين الواسعة، لابد وأن يختلف عن كل من الموقف الاقتصادي- المالي الحكومي والموقف السياسي المعارض الذي يقوم على الأهمية الحاسمة لزيادة تصدير النفط الخام ويكتفي بضرورة موائمة الإيرادات النفطية المتوقعة مع مستويات الإنفاق الحكومي المتوقعة. كما وينبغي أن يتجاوز المشروع المقترح أيضا الموقف السياسي الحكومي الذي يتجاهل التحليلات الموضوعية ويمارس التجريبية الفردية وتقديم المواعظ السياسية في إدارة الاقتصاد، وتجنب الموقف السياسي المعارض الذي يقلل من أهمية الالتزام المسبق بسياسات اقتصادية معينة.

١٢: وإذا كانت تجربة البلاد السياسية قد برهنت على أن الالتزام الإيديولوجي الجامد والنزعة لفرضه عبر التطبيق القسري للسياسات والإجراءات غير المؤسسية قد ساعد على انحراف النظام السياسي الحاكم وتفشي الفساد الإداري في مؤسساته، فإن التجربة تؤكد أيضا على أن تأثيرات الوفرة النسبية في الإيرادات النفطية وحرية التصرف المطلق بها وبدون تطبيق معايير اقتصادية واجتماعية وضوابط مؤسسية ودون وجود رقابة سياسية واعية عامة، كانت أقوى من هذه الالتزامات الإيديولوجية التي أضحت بمثابة متغيرات تابعة لها. إن ظاهرة الريع النفطي الكبير والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العامة التي مرت بالعراق منذ الخمسينات قد أنتجت مثالا حقيقيا لوجود علاقة نمطية بين المستويات العالية من الايرادات النفطية العامة وبين مدى إلتزام السلطة الحاكمة بتطبيق إيديولوجيتها وسياساتها. ولذلك، لا نجد ما يمنع أيضا تكرار تجربة البعث القومية الاشتراكية الحالية وخضوع الإيديولوجيات الأخرى لتأثيرات الوفرة المالية النفطية عندما يكون ممكنا التصرف المستبد بها. وبعبارة أخرى، إن التجربة السياسية العراقية إذ تؤكد على عقم الآراء الداعمة للدكتاتورية كوسيلة للنهضة والوحدة القومية من ناحية، وإلى عجز

تحليلات التطور المادي التأريخي للنظم الاقتصادية والاجتماعية عندما توقعت اضطلاع الطبقة المتوسطة بدور هام في استمرار التطور بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ من ناحية ثانية، وكذلك استمرار التباين في الدعوات الدينية والأخلاقية في مفهوم العدالة الاجتماعية من ناحية ثالثة. فإنها تظهر بالمقابل، الأهمية الاستراتيجية للريع النفطي المالي في تشكيل الاقتصاد السياسي للتنمية بدرجة تفوق أنماط التأثيرات الاقتصادية الاعتيادية في التكوين الطبقي الاجتماعي الذي شهده العراق. فالاعتماد الكبير للدولة على الريع النفطي من جهة، واعتماد المواطنين بدرجة كبيرة على الدولة في توليد دخولهم من جهة ثانية، أنهى التطور الاقتصادي والاجتماعي المتوازن الذي يفكر به البعض. ولذلك أيضا، نحن نجد في الإيرادات المالية النفطية مدخلا لبناء دولة الشعب بالمعنى العام، أي الدولة التي تعتمد كثيرا على النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمواطنين وللطبقة الوسطى بشكل خاص، وليس دولة العائلة أو القبيلة أو الدولة العنصرية أو دولة الطائفة أو الدين الواحد التي تعتمد بشكل متزايد على الريع النفطي. وفي هذا المجال، نجد أن مثل هذه الأحكام المستمدة من تحليل الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التاريخية بحاجة إلى التفصيل لمنحها قيمة سياسية واجتماعية عملية من ناحية، ولكي لا تفسر على أنها تتناقض مع أهمية عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي والعنصري والطائفي والقبلي في وجود الأزمة العامة وفي معالجتها. فبرأينا، أن للريع المالي النفطي إتجاهين محتملين ومتناقضين في طبيعة تأثيراته الكبيرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. الإحتمال الأول إيجابي وله شروطه في مشاركة الأحزاب السياسية والقدرة على توزيع هذا الريع بعدالة بين مشاريع البنية الأساسية لخدمة القطاعات الشعبية الواسعة. والآخر سلبي عندما يتم التصرف به من قبل حزب واحد ولأغراض سياسية ضيقة. لهذا قد لا تستجيب الآراء الواردة عن دور الايرادات النفطية للذين يعتقدون بوجود الأنظمة المثالية أو النظرية المعروفة سلفا، كما قد لا تجد قبولا لدى الذين يؤكدون فقط على أهمية الفروقات الدينية والعنصرية والطائفية والقبلية في خلق الظروف الراهنة. ومع أننا لا نشك في أهمية هذه العوامل في تشكيل الواقع القائم، إلا أننا نجد في دور الريع النفطي ما يفوقها في التأثير على المدى القريب والبعيد. لقد كانت الآمال معقودة على نجاح الحكومات التي أعقبت الحكم الملكي في تنمية البلاد بتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتوسيع وتعميق مصالحها وذلك بربط نشاط الفلاحين ومصالحهم بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المدن الكبيرة وفي تحسين العلاقات بين طائفتي الشيعة والسنة والتقريب بين مصالح العرب والأكراد، طالما كان اصول هؤلاء الطبقية هي في تعريف الطبقة الوسطى. أما واقع الزيادة الكبيرة في الموارد المالية النفطية الريعية واحلالها محل الفوائض المالية والاقتصادية من الفعاليات الانتاجية غير الريعية في تمويل الانفاق الاستثماري والاستهلاكي الحكومي الضخم، واحتمالات التصرف الفردي بها كما يحدث الآن من قبل السلطة الدكتاتورية القائمة التي تنتمي فعلا إلى الفئة الأدنى من الطبقة الوسطى، ولكنها لا زالت تفكر بعقلية بدوية، أي بهدى قيم اجتماعية بدائية واقتصادية متخلفة، والتي أدت سياساتها عمليا إلى انهيار كامل للطبقة المتوسطة ولدورها المطلوب في التنمية، فهو ما ينبغي الإهتمام الخاص به. وبغض النظر عن مدى الانسجام مع التحليلات في

الأصول والقيم والأعراف الاجتماعية، فإن الوقائع المادية الملموسة المتعلقة بتراجع دور الادخارات والاستثمارات الخاصة وتباطؤ عمليات التراكم الرأسمالي من خلال الفعاليات الانتاجية للمواطنين وللطبقات الاجتماعية المختلفة، هي التي تفرض علينا قبول الرأي بالأهمية الاستراتيجية للنفط الخام في مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية في العراق، كما كانت حتى الآن من العوامل الأكثر أهمية في الأزمة العامة القائمة. وهذا الدور للريع النفطي الذي يفوق عوائد العمل والاستثمار الخاص في زيادة التراكم الرأسمالي والاجتماعي، هو الذي يفرض الإلتزام العلني المسبق من الأحزاب والشخصيات السياسية، وبغض النظر عن اصولها الطبقية، بأي المعايير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالسياسة النفطية المكرسة فقط لبناء المشاريع الأساسية الاقتصادية (المادية) والاجتماعية والبيئية، وبمشاركة واسعة من الأحزاب الحقيقية الممثلة للمواطنين وبرقابة مباشرة للرأي العام. أما شروط زيادة النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وتنشيط دور القطاع الخاص وعوامل السوق في تطوير الفعاليات الاقتصادية التي ستتحسن كثيرا مع استكمال انشاء البنية الأساسية، فإنها ستبقى خاضعة لفعل قوانين السوق الاقتصادية وللتقدم التكنولوجي.

١٣: ومن هنا يجب إزالة الخلط الخطير، المقصود أو غير المقصود، بين الدعوة السياسية الواسعة لتطبيق السياسات الاقتصادية والمالية البراغماتية كبديل لما تفرضه الالتزامات الإيديولوجية المتشددة من قيود ومحددات، وبين أهمية الالتزام السياسي المسبق بكيفية التصرف مؤسسيا بالإيرادات النفطية والعامة والانتفاع المباشر منها في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المدروسة في إطار خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا مع تطبيق الدولة الفعال لحزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لتنظيم التوازنات الاقتصادية الكلية التي تستند إلى قاعدة اقتصاد السوق وحرية المنافسة والأسعار، وتشجيع مبادرات القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في عمليات تعبئة الموارد الاقتصادية وتوزيع استخدامها لضمان مشاركته في زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل.

* اقتصادي عراقي، عمل في الأمم المتحدة، كرئيس للمستشارين الفنيين ومستشار في السياسات الاقتصادية الكلية وكخبير في برمجة للاستثمارات، في تنفيذ عدد من البرامج التخطيطية الإنمائية في البلدان العربية (١٩٩٠-١٩٩٨) وعمل كمدير مؤقت لقسم التخطيط في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (١٩٨٩) وكذلك عمل مساعدا للمدير العام في المنظمة العربية للتنمية الصناعية (١٩٨٣). كما شغل منصب المدير العام للدائرة الاقتصادية ورئيس لهيئة التخطيط الاقتصادي في وزارة التخطيط العراقية (١٩٧٢- ١٩٧٦، ١٩٧٩-١٩٨٣). حاصل على شهادة الدكتوراه في التخطيط الاقتصادي من جامعة برمنكهام بالمملكة المتحدة.

** نشرت في الملف العراقي العدد ١٠٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠.

تدهور معدل حصة الفرد العراقي من دخله الوطني

مجيد مسعود

مدخل مفاهيمي

أولاً: ملاحظات على حساب تكوين الدخل الوطني:

وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة يجري تصنيف الأنشطة الاقتصادية وحساب الناتج المحلي الإجمالي المتولد عنها سنوياً، أي الدخل الوطني، على النحو التالي:

أ – قطاعات سلعية: الزراعة والغابات والصيد، النفط والغاز وبقية التعدين، الصناعات التحويلية، البناء والتشييد والماء والكهرباء.

ب – قطاعات توزيعية: النقل والاتصالات، تجارة الجملة والتجزئة، الجهاز المصرفي والتأمين.

ج – قطاعات أخرى: الإدارة الحكومية للخدمات العامة بما فيها الأمن والدفاع، السكن – الإيجارات الفعلية والمحتسبة، والخدمات الأخرى.

والملاحظة على هذا التصنيف هي الخلط فيما بين الأنشطة الإنتاجية والخدمات الفعالة المكملة لها باعتبارهما المصدر الحقيقي للدخل، وبين الأنشطة الخدمية المستخدمة لجزء من هذا الدخل الحقيقي، من خلال عمليات توزيعه الأولي وإعادة توزيعه الثانوي. أي يوجد هنا تحفظ على الطريقة المنهجية الاتساعية في حساب الناتج المحلي الإجمالي (= الدخل الوطني).

والملاحظة الأخرى في هذا المجال، تتمثل بأن تعريف الدخل الوطني من منظور التنمية الشاملة المتواصلة، هو العائد الذي يمكن استهلاكه كلياً دون أن يؤدي ذلك إلى إنقاص الثروة الكلية للبلد المعني. وفي ظروف العراق فإن النفط وما في حكمه من مصادر ثروة قابلة للنضوب يعتبر جزءاً من ثروة البلاد. يجري حالياً تحويله إلى تدفق نقدي (دخل) على حساب تآكل ثروة البلاد وحق الأجيال القادمة فيها. والمفترض هو تحويل جزء من الفائض الاقتصادي من عوائد النفط وما في حكمه (استقطاعات نضوب)، إلى ما يوازي هذا الجزء من الثروة الناضبة وتجسيدها بأصول إنتاجية متجددة، حتى يتبين الدخل الحقيقي القابل للتصرف دون إنقاص الثروة الكلية

للبلاد. بتعبير آخر وفق هذه المنهجية في الحساب يجري توسيع آخر مبالغ فيه لتكوين الدخل الوطني، يقابله تقليص للثروة الكلية للبلاد، مثل تقطيع جزء من المصنع وبيعه واعتبار المردود عائداً مضافاً للدخل.

ثانياً: ملاحظات على توزيع الدخل الوطني:

من الناحية النظرية يمكن القول بأن توزيع الدخل الوطني حسب الحاجة إذا أمكن تحقيقه يمكن أن يكون ملائماً للغالبية من السكان، إلا أن هذه الطريقة في التوزيع غير قابلة للتطبيق عملياً. وذلك نظراً للقصور النسبي في الموارد التي لا تلبي الوفاء بالحاجات، وهي متطورة باستمرار، وقد عبر عن هذه الظاهرة، عبد الرحمن بن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦م) بقوله: [الحضارة تخلق حاجات].

كما لا يمكن تحقيق التوزيع المتساوي للدخل الوطني بين جميع أفراد المجتمع، نظراً لاختلاف مساهمة الطبقات والفئات والأفراد في تكوين الدخل الوطني، وما يترتب على هذا من اختلاف في توزيعه.

وما دام النظام الاقتصادي السائد يقرّ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتوزيع، وما يترتب على هذه الملكية من الاستحواذ على حصة تكبر أو تصغر ارتباطاً بكبر أو صغر حجم ملكية وسائل الإنتاج والتوزيع، عند تقسيم الناتج المحلي الإجمالي (الدخل الوطني) إلى عوائد عمل (أجور ومرتبات وما في حكمها كتعويضات للمشتغلين)، وعوائد تملك (فائض تشغيل بشكل أرباح وريع وفوائد) للمالكين.

وفي الواقع العراقي، كما في مثله من البلدان المشابهة، فإن ريع الموقع الوظيفي في إدارة الملكية العامة، قد يتيح دخلاً يفوق عدة أضعاف ما يحصل عليه مالك وسائل الإنتاج والتوزيع الخاصة، والشواهد على هذه الحالات كثيرة وواضحة.

وفي ضوء هذه المعايير يمكن القول بأن توزيع الدخل الوطني فيما بين الطبقات والفئات الاجتماعية في العراق شديد التباين وذلك، كما سبقت الإشارة، لوجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتوزيع، وغياب النظام الضريبي الذي يجعل الضرائب تصاعدية على ذوي الدخول الكبيرة، ويعفي منها ذوي الدخول المحدودة. وأيضاً لوجود ريع الموقع الوظيفي في إدارة الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع، التي تتيح للبعض وبشكل متعسف في ظل غياب الديمقراطية والرقابة الشعبية، تعظيم الاستفادة من هذا الموقع، إضافة للمرتبات الكبيرة والبدلات المتنوعة، والحصول على مزايا عينية كالأرض والسيارة والقروض الميسرة.. الخ.

تدهور معدل حصة الفرد العراقي من دخله الوطني

نظراً لشحة البيانات المتاحة عن المساهمة الحقيقية للأنشطة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (الدخل الوطني)، وتوزيعه الفعلي فيما بين الطبقات والفئات الاجتماعية، فمن الصعب على الباحث

التعمق في التحليل. ولهذا سنأخذ البيانات الرسمية المنشورة، مع التحفظ على مدى دقتها ومصداقيتها، عن الدخل الوطني ونحاول حساب معدل حصة الفرد العراقي منه حسابياً وتطورها بين مرحلتين زمنيتين، وهو مؤشر عام، إلا أنه يبين إلى حد ما مدى التدهور الذي حصل، وهو دليل على تدني المستوى المعيشي للغالبية العظمى من سكان العراق.

جدول رقم (١)

عن المرحلة الأولى للفترة ١٩٧١ – ١٩٧٥

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (الدخل الوطني)		عدد السكان ألف نسمة	متوسط حصة الفرد من الدخل الوطني	
	مليون دينار	مليون دولار		دينار	دولار
١٩٧١	١٣٧٥,١	٤٤٠٠,٣	٩٧٥٠	١٤١,٠	٤٥١,٣
١٩٧٢	١٣٨٨,٨	٤٤٤٤,١	١٠٧٤	١٣٧,٨	٤٤٠,٩
١٩٧٣	١٥٨٧,٥	٥٠٨٠,٠	١٠٤١٣	١٥٢,٤	٤٨٧,٦
١٩٧٤	٣٣٤٧,٧	١٠٧١٢,٦	١٠٧٦٣	٣١١,٠	٩٩٥,٢
١٩٧٥	٣٩٧٠,٥	١٢٧٠٥,٦	١١١٢٤	٣٥٦,٩	١١٤٢,٠
المتوسط السنوي للفترة ١٩٧١–١٩٧٥	٢٣٣٣,٩	٧٤٦٨,٥	١٠٤٢٤	٢١٩,٨	٧٠٣,٣

المصدر: وزارة التخطيط – المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٧٦، بيانات الناتج المحلي الإجمالي (الدخل الوطني) بالأسعار الجارية، من جدول رقم (٤/٦) ص١٧٨، وبيانات السكان من نفس المصدر، من جدول رقم (١/٢) في ص٥١.

وتحويل بيانات الناتج إلى الدولار من قبل الباحث باعتماد سعر الصرف الرسمي لكل دينار = ٣،٢ دولار وكان عهد ذاك هو السعر الواقعي أيضاً. وحساب متوسط حصة الفرد من الدخل الوطني هي كذلك من قبل الباحث.

جدول رقم (٢)

عن المرحلة الثانية للفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٨

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (الدخل الوطني)		عدد السكان ألف نسمة	متوسط حصة الفرد من الدخل الوطني	
	مليون دينار(١)	مليون دولار(٢)	(٣)	دينار(٤)	دولار(٥)
١٩٩٤	٢١٩٢٤٤,١	١٤٦,١	١٩٩٠٠	١١٠١٧,٢	٧,٣
١٩٩٥	٣٢٩٨٨٣,٩	٢١٩,٩	٢٠٣٥٨	١٦٢٠٤,١	١٠,٨
١٩٩٦	٥٦٠٨٠٢,١	٣٧٣,٨	٢٠٨٢٦	٢٦٩٢٧,٩	١٧,٣
١٩٩٧	٩٠٤٥٧٣,٦	٦٠٣,١	٢١٣٠٥	٤٢٤٥٨,٢	٢٨,٣
١٩٩٨	١٣٩١٧٧٥,١	٩٢٧,٨	٢١٧٩٥	٦٣٨٥٧,٥	٤٢,٥
المتوسط السنوي للفترة ١٩٩٤–١٩٩٨	٦٨١٢٥٥,٧	٤٥٤,١	٢٠٨٣٦,٨	٣٢٠٩٢,٩	٢١,٣

المصدر والملاحظات: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسات العربية المتعاونة معها: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩.

(١) الناتج المحلي الإجمالي (الدخل الوطني) الأسعار الجارية، من ص٢١٣ ملحق (٢/١) وهو بوحدة العملة العراقية (الدينار).

(٢) الناتج المحلي الإجمالي (الدخل الوطني) بالدولار جرى حسابه من قبل الباحث على أساس السعر الواقعي لصرف الدينار، وهو متذبذب، وقد اخترنا الأقرب منه عند كتابة هذه السطور، أي كل دولار واحد = ١٥٠٠ دينار عراقي.

(٣) بيانات عدد السكان من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص٢١٩ ملحق (٢/٧).

(٤) متوسط حصة الفرد من الدخل الوطني بالدينار من حساب الباحث.

(٥) وكذلك متوسط حصة الفرد من الدخل الوطني بالدولار من حساب الباحث على أساس سعر صرفه الواقعي (دولار = ١٥٠٠ دينار).

عند المقارنة فيما بين حصة الفرد العراقي من دخله الوطني في الفترة الأولى، أي خلال النصف الأول من السبعينات، وما وصلت إليه خلال الفترة الثانية أي خلال النصف الأخير من التسعينات، نلاحظ مدى التدهور المفزع، في هذا المؤشر وهو دليل صارخ على مدى تدهور المستوى المعيشي للغالبية العظمى من السكان كما سبقت الإشارة لذلك.

وبتعبير آخر نأخذ بيانات الناتج المحلي الإجمالي (الدخل الوطني) بالأسعار الجارية محسوبة بالدولار بسعر صرفه الرسمي كما تقدمه الحكومة العراقية وينشره التقرير الاقتصادي العربي الموحد (ص٢١٤ ملحق ٢/٢)، حيث كان كمثال لعام ١٩٩٤ يساوي ٧٧٨١٥ مليون دولار. وسعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار هو ٠،٣١٠٩، أي كل دينار يساوي أكثر من ثلاثة دولارات (أنظر أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار في ص٣٠٨ من التقرير – ملحق ٩/١٠). وعند تقسيم هذا المبلغ على عدد السكان، نتوصل إلى ما يلي:

٧٧٨١٥ مليون دولار
١٩٩٠٠ (ألف نسمة) = ٣٩١٠ دولار حصة الفرد من الدخل بسعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار

٣٩١٠ × ٣,٢ دولار سعر الصرف الرسمي لكل دينار
١٥٠٠ دينار سعر الصرف الواقعي لكل دولار

= ٨,٣ دولار حصة الفرد من الدخل بسعر الصرف الواقعي للدولار مقابل الدينار،

وهو مبلغ يقترب مما جاء في الجدول (٢) عن نفس العام ١٩٩٤.

وعند التحليل المعمق لحساب متوسط حصة الفرد العراقي من دخله الوطني، إذا أخذنا بالاعتبار ما ذكرناه من ملاحظات تحفظية في المدخل المفاهيمي عن العوامل التوسعية لحجم

الدخل، وباستبعادها ستتضاءل حتى هذه الحصة المتدنية التي جاء ذكرها في الجدولين رقم (١) ورقم (٢).

في عشية الألفية الثالثة ازدادت كمية النفط المنتج في العراق إلى ما يقترب من ثلاثة ملايين برميل يومياً، وتضاعف سعر البرميل من ١٢ دولاراً إلى حوالي ٢٤ دولاراً، علماً بأن تكاليف إنتاج البرميل في الحقول العراقية هو أقل من مثيله في باقي الدول المنتجة للنفط بما فيها الدول المجاورة للعراق. وهذا يعني بأن الدخل الصافي من النفط والغاز قد ازداد مؤخراً، مما يمكن أن يفسر الرقم الذي أورده منسق البرنامج الإنساني (النفط مقابل الغذاء) في العراق التابع للأمم المتحدة، السيد هانز فون سبونيك في تقريره الذي رفعه إلى الأمم المتحدة، في أواسط شهر كانون الثاني (يناير) من هذا العام ٢٠٠٠م، حيث قال بأن معدل دخل الفرد العراقي يندرج بين دخول الشعوب الأكثر فقراً في العالم، حيث انحدر هذا المعدل لدخل الفرد العراقي إلى ٢٥٢ دولاراً سنوياً.

وما يترتب على هذا من نتائج مأساوية، كما يؤكد السيد هانز فون سبونيك في تقريره، جعلت من العراقيين البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة، سكان هذا البلد الغني بموارده وحيوية أبنائه، في ذيل قائمة الفقراء في العالم حسب تعبيره.

أسباب هذا التدهور

إن أسباب هذا التدهور المفجع في معدل حصة الفرد العراقي في دخله الوطني وبالتالي في مستوى معيشته، بحاجة إلى بحوث ميدانية يقوم بها لفيف من الباحثين، استناداً لقاعدة بيانات لها مصداقية وشاملة لجميع المؤثرات على هذا الموضوع.

ولكن صار معروفاً لغالبية العراقيين والمتابعين بموضوعية لما يجري في العراق، العناوين البارزة لهذه الأسباب، وهي بالأساس أسباب داخلية. تمثلت بالانفراد بالسلطة وبعسكرة الاقتصاد والمجتمع، والتورط بمحرقة الحرب مع إيران ثم بغزو الكويت، وما أعقبه من حرب مدمرة لموارد العراق البشرية والمادية وصار العراق مثقلاً بديون باهظة، بعد أن كانت له فوائض كثيرة. وهذه الأسباب الداخلية والمماثلة لها، هي التي مهدت لأسباب الهيمنة الخارجية الأمريكية ومن معها، على العراق والمنطقة عموماً، وفتحت الباب لعدوانهم السافر والسافل المستمر عسكرياً، وبحصار ظالم حرم غالبية سكان العراق من أبسط الاحتياجات الإنسانية.

التأمين في العراق

وعقوبات الأمم المتحدة

مصباح كمال

مقدمة:

تهدف هذه الورقة[١] إلى عرض مبتسر لجوانب من قطاع التأمين العراقي ومحاولة تحديد آثار بعض العقوبات الدولية على هذا القطاع. إن الموضوع يستحق دراسة تفصيلية في ارتباطه مع مجمل حركة الاقتصاد العراقي. ولعل المهتمين بحاضر ومستقبل القطاع، وتاريخه الاقتصادي، من العاملين في شركات التأمين العراقية، يقومون بالبحث العلمي لموضوع هذه الورقة الذي لا أستطيع أن أوفيه ما يستحقه من توثيق وتحليل. ربما قام البعض بإنجاز دراسات عن الموضوع ولكنها لم ترَ النور ،فمعظم ما ينشره العاملون في القطاع في المطبوعات التأمينية العربية ينحصر بالجوانب الفنية للتأمين وإعادة التأمين. فقر البحث والكتابة في هذا المجال يحرمنا من تطبيق أدوات التحليل العلمي، والتعرف على كيفية تصرّف المؤسسات التأمينية في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية، الداخلية والخارجية. وقد تمر حقبة العقوبات الدولية، الفريدة في نطاقها، دون أن تدرس لتعلم دروسها وآثارها.

نظرة سريعة إلى الوراء

إن تغاضينا عن الانقطاع التاريخي، يمكننا أن نرجع الأصول الأولية للتأمين إلى بعض الأفكار الواردة في شريعة حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م.). فالمواد من ١٩٥-٢١٤ تنص على العقوبات (التعويضات) عن الأضرار التي يسببها الناس لبعضهم. فالمادة مائة وست وتسعون تنص على ما يلي: "إذا خرّبَ إنسانٌ عين إنسان [آخر]، على المرء أن يُخرِّبَ عينَهُ." وتذكر المادة مائتان وتسع: "إذا ضرب إنسان ابنة إنسان [آخر]، وسبب لها فقدان جنينها، عليه أن يدفع [يزن] عشرة شيقل فضة عن جنينها."[٢]

لا تتوفر لدي في الوقت الحاضر معلومات دقيقة عن بدايات التأمين في العراق. يمكن القول بأن فروع ووكالات الشركات الأجنبية ربما كانت تعمل في العراق منذ بدايات القرن العشرين وخاصة في مجال التأمين البحري. يذكر د. عبد الزهرة عبد الله علي في دراسته عن الطاقة الاستيعابية والطلب على إعادة التأمين في العالم العربي أن أول شركة تأمين أجنبية مارست التأمين في العراق كانت بريطانية وذلك عام ١٩٢٠.[٣]

رغم حداثة صناعة التأمين في العراق بالمقارنة مع العالم العربي فإنها شهدت تطوراً سريعاً خلال عقدي الستينات والسبعينات تمثل في زيادة عدد عمليات التأمين، وحجم الأقساط، والاستثمارات[٤]، وتطوير الكوادر البشرية، والتعريب المبكر لمعظم وثائق التأمين، وإدخال وثائق ومفاهيم تأمينية متطورة في ممارسة التأمين[٥]. هذه التطورات أفردت لقطاع التأمين العراقي دوراً كاد أن يكون ريادياً بين مثيلاته في العالم العربي والعالم الثالث عموماً، لولا أن حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨) أوقف التطور الحقيقي ما خلا نمو أقساط التأمين[٦] . جاءت حرب الخليج الثانية، المستمرة تحت غطاء العقوبات الاقتصادية، لتنهي أي دور فعّال للقطاع.

مؤشرات تغيير في بنية سوق التأمين العراقي

باستثناء شركة التأمين الوطنية[٧] فإن شركات التأمين كانت مملوكة للقطاع الخاص أو فروعاً لشركات عربية وأجنبية. وبعد قرارات التأميم عام ١٩٦٤ ودمج الشركات ، أصبح سوق التأمين العراقي مقتصراً على الشركات الوطنية التالية: شركة التأمين العراقية[٨] (تأمينات الحياة)، شركة التأمين الوطنية (التأمينات العامة)، شركة إعادة التأمين العراقية[٩] وفي عام ١٩٨٨ ألغي تخصص شركات التأمين المباشر وسمح لها بتسويق تأمينات الحياة والتأمينات العامة على أساس تنافسي. وكان الإشراف والرقابة على قطاع التأمين منوطاً بالمؤسسة العامة للتأمين التي ألغيت عام ١٩٨٨ وتحولت وظيفة الإشراف والمراقبة إلى وزارة المالية.

شهد عام ١٩٩٧ صدور قانونين ربما سيكون لهما الأثر الكبير في تغيير بنية سوق التأمين العراقي. الأول هو قانون الشركات الخاصة لتشجيع رأس المال الوطني للاستثمار في شركات خاصة للتأمين وإعادة التأمين في العراق. ويستفاد من المعلومات المتوفرة أن أعمال إعادة التأمين لهذه الشركات الخاصة ستنحصر في شركة إعادة التأمين العراقية. والثاني هو قانون الشركات العامة الذي يهدف إلى "تنظيم العمل في الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة والممولة ذاتياً والتي تمارس نشاطاً اقتصادياً، ويهدف توحيد القوانين المنظمة لنشاط هذه الوحدات من خلال تأسيس شركات عامة وطنية."[١٠] وتسمح المادة (١٠) من هذا القانون تأسيس شركات مساهمة للتأمين وإعادة التأمين. كما صدرت عام ١٩٩٩ تعليمات من وزير المالية تناولت إجراءات منح إجازة ممارسة أعمال التأمين وإعادة التأمين. وتبع ذلك صدور قرار من الوزير لتنظيم العلاقة بين شركات التأمين، العامة منها والخاصة، وشركة إعادة التأمين العراقية. "ويجيز القرار لشركة إعادة التأمين العراقية، التابع للقطاع العام، تقبل الأخطار التي يجري إسنادها إليها من قبل شركات التأمين الخاص."

وتشير الأخبار الصحفية أن شركة خاصة باسم الشركة الأهلية للتأمين (العراق) قد تأسست بموجب قانون الشركات الخاصة برأسمال قدره ٥٠٠ مليون دينار عراقي[١١]، ولكن ليس هناك ما يفيد أن هذه الشركة قد بدأت بمزاولة أعمالها.

إن تأسيس شركات أخرى ترفع من مستوى المنافسة سواء في مضمار أسعار التأمين أو الخدمات أو إدخال وثائق جديدة بالنسبة لسوق التأمين العراقي. وقد يرتبط ذلك بالميل الأيديولوجي والاقتصادي نحو المزيد من الخصخصة لتحسين الأداء ورفع بعض الأعباء المالية عن ميزانية الدولة. فمثلاً، قد يتحول عبء الخدمات الطبية إلى شركات التأمين من خلال عقود تأمين متخصصة للاستشارات الطبية والعمليات الجراحية وغيرها. وقد يطال هذا التحول مستقبلاً الضمان الاجتماعي وأنظمة التقاعد من خلال الأدوات الادخارية ضمن وثائق التأمين على الحياة.

هذه التطورات تؤشر نحو تغير مرتقب في بنية سوق التأمين العراقي ولكن يصعب الآن التكهن بما سيؤول إليه غير القول إن السوق ربما سيشهد تنافساً بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص، وربما يتم حصر تأمين بعض قطاعات الدولة (وهذه تمثل أكبر مصدر للأقساط) لدى شركتي القطاع العام ربما لأهداف سياسية آنية[١٢] وإطلاق حرية التنافس فيما يخص الأعمال الأخرى.

أما دخول شركات التأمين العربية والأجنبية ورأس المال الإسلامي[١٣] لسوق التأمين العراقي فليس وارداً في هذه المرحلة، ولا يمكن توسيع توجهات النظام الحاكم فيما يخص الصناعة النفطية وإسقاطها على قطاع التأمين. لربما يمكن القول أن الضرورات السياسية ومصالح الإبقاء على النظام قد تدفع باتجاه الدعوة نحو فتح السوق أمام الشركات العالمية التي تبحث عن فرص استثمارية جديدة[١٤].

وأرى أن سوق التأمين العراقي بحاجة إلى العناصر المؤسسية التكميلية: كوساطة التأمين، وتقييم الأصول المادية (القيمة الاستبدالية)، والمعاينة الميدانية للسيطرة على مكامن الخطر واحتساب مشهد الخسارة القصوى، والكشف على الأضرار وتسويتها وخاصة بالنسبة للأخطار الكبيرة في الصناعات النفطية والبتروكيماوية وغيرها، والخدمات الاكتوارية. فخدمات وسيط التأمين المحترف والمستقل مفقودة (ما خلا موظفي الإنتاج التابعين لشركة التأمين ووكلاء الإنتاج المقيدين للشركات وخدمات هؤلاء لا ترقى إلى مستوى خدمات الوسيط). وكذا الأمر بالنسبة لخبراء تسوية الخسائر رغم وجود عدد ضئيل منهم ورغم وجود نظام قانوني خاص للخبراء: مخمني التأمين للكشف والتقدير وتسوية الأضرار (١٩٧٤)، وكذلك ضعف إدارة الخطر والاستشارات التأمينية. والواقع أن هناك ضعفاً بنيوياً في تكوين 'صناعة التأمين' يتمثل بضعف القطاع الخدمي. وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة مستقلة. وما أريد التأكيد عليه هنا هو أن الانهيار الحالي للاقتصاد العراقي (ركود الأداء وانعدام التراكم والبطالة الحقيقية والمقنعة وكذلك تبذير الموارد الشحيحة في خدمة أهداف سياسية مشكوك بها) قد يوفر الفرصة لبروز قطاع خدمي تكميلي في قطاع التأمين[١٥].

الأهمية الاقتصادية للنشاط التأميني

يمكن إيجاز أهمية التأمين تحت العناوين التالية:

المساهمة في الدورة الاقتصادية: تحويل الدخل بين مفردات الدخل القومي وما يترتب على ذلك من تنشيط لخدمات أخرى، وكذلك تشجيع المجازفة الاقتصادية (من خلال التعويض عن الممتلكات والمنتجات المتضررة جراء الحوادث غير المتوقعة، وتقديم القروض العقارية وغيرها ضمن عقود التأمين على الحياة).

توفير فرص للعمالة رغم محدوديتها في ظل الأوضاع القائمة.

تحويل كلفة الخطر: المساهمة في حماية الوضع المالي للأفراد والمؤسسات المؤمن عليها، والمساهمة في ديمومة الإنتاج، وحماية عناصر الثروة الوطنية (البشرية والمادية) ضد الكوارث الطبيعية وتلك التي تترتب على الفعل البشري خلال ممارسة الإنتاج.

تفادي النزاع بين الأفراد من خلال تحمل شركة التأمين للنتائج المالية للأضرار التي يتسبب به الفرد ضد فرد آخر أو مجموعة من الأفراد (مثال التأمين على السيارات والحريق)..

المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط الادخار والاستثمار. ولذلك يمكننا القول بأن شركات التأمين تعتبر أحد المصادر المهمة لرأس المال المالي، فحتى شركات التأمين التي لا تمارس التأمين على الحياة تلجأ إلى تكوين احتياطيات فنية واحتياطيات حرة للوفاء بالتزاماتها لتعويض حملة وثائق التأمين عند تحقق الضرر المؤمن ضده. ومثل هذه الاحتياطيات صالحة للاستثمار وخاصة للآجال القصيرة.

هذه الوظائف تجد تعبيراً لها في قطاع التأمين في العراق بحدود، لكنها لم تلق ما تستحقه من تحليل. ويمكن القول إجمالاً إن المساهمة الاقتصادية لقطاع التأمين في عملية تمويل التراكم الاقتصادي ضعيفة. ويعكس ذلك ضعف الكثافة التأمينية، الذي يؤشر بدوره على هشاشة مداخيل الأفراد مما يجعل الإقبال على شراء الحماية التأمينية ضعيفاً. كما أن الدولة أغفلت أهمية جعل بعض فروع التأمين إلزامياً كتأمين المباني باعتبارها جزءاً من الثروة الوطنية كما هو الحال على سبيل المثال في سويسرا وألمانيا، أو ربط القروض العقارية بالتأمين على الحياة وتأمين الأصول العينية ضد خطر الحريق وغيره.

العقوبات الاقتصادية وآثارها على قطاع التأمين

العقوبات الاقتصادية شكل من الحرب الاقتصادية ضد العراق[16] لم يشهده أي مجتمع آخر. فالحظر الاقتصادي على ليبيا والسودان لم يشل الحياة الاقتصادية لهذين البلدين ولم يعمل على تفكيك نسيجهما الاجتماعي كما هو الحال بالنسبة للعراق[17]. لم يشهد تاريخ العالم عقوبات اقتصادية كتلك التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق، فقد اتسمت بصيغة عمومية، باستثناء "الأغراض

الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية"، وارتبطت ابتداءً من القرار ٦٦١ (٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠) بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (اللجوء إلى القوة في حالة عدم الامتثال للعقوبات المفروضة). فهذا القرار، وفيما يخص موضوعنا، يقرر على جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، منع استيراد السلع والخدمات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت، والنشاطات التي يقوم بها رعايا هذه الدول، وعمليات البيع والتوريد، وكذلك الامتناع عن توفير أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق[١٨].

كانت النتيجة المباشرة للحرب ونظام العقوبات شل الاقتصاد العراقي في جميع قطاعاته الإنتاجية والتوزيعية والخدمية[١٩]. يقول د. محمد علي زيني: "ولم يقتصر انهيار الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات السلعية، فقد انهار في سنة ١٩٩١ إلى أقل من نصف الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الانتاجية والتوزيعية، حيث ضمرت ضموراً شديداً كافة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين والمؤسسات المالية والتأمين."

يمكننا إجمال الآثار المباشرة لنظام العقوبات على قطاع التأمين كما يلي:

(١) تجميد الأرصدة في الخارج

أحد آثار هذا القرار تجميد أرصدة قطاع التأمين العراقي في الخارج، فعلى سبيل المثال يذكر البعض أن شركة التأمين الوطنية كانت تحتفظ بحساب، ربما بلغ بضعة ملايين جنيه إسترليني لدى فرع مصرف الرافدين في لندن لتسهيل تسديد أقساط اتفاقيات إعادة التأمين غير النسبية (المرتبة على أساس ما يسمى بتجاوز الخسارة excess of loss reinsurance) وقت أوانها؛ وكذلك تسديد حصة الشركة في الخسائر العمومية في التأمين البحري general average وبشكل عام وفاء الشركة بالتزاماتها تجاه الأطراف الأجنبية التي تتعاقد معها (شركات إعادة التأمين) أو من خلالها (وسطاء إعادة التأمين).

ليست لدينا معلومات عن مآل هذا الرصيد، وربما يسري عليه نفس الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية، على سبيل المثال، بشأن أرصدة العراقيين من الأفراد والشركات ـ أي السحب بعد تقديم طلب وموافقة وحدة العقوبات في المصرف المركزي في انكلترة[٢٠].

(٢) تعليق ووقف إعادة التأمين

ومن آثار العقوبات منع تعاطي شركات إعادة التأمين الأجنبية مع شركات التأمين العراقية وبالتالي حرمان الشركات العراقية من حماية إعادة التأمين الاتفاقي والاختياري التي كانت قد تعاقدت عليها. ومع تطور الأزمة باتجاه العمليات العسكرية أصبحت هذه العقود بحكم الملغية ذلك لأن عقود التأمين وإعادة التأمين تستثني، بشكل عام ودون الدخول في التفاصيل وبعض التقييدات الخاصة بالتأمين البحري وبعض العقود الأخرى، التعويض عن الأضرار الناشئة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عن حالات الحرب أو الغزو أو العمليات العسكرية سواء أعلنت الحرب أو لم تعلن. غياب الحماية الإعادية[٢١] قد يعرض شركات التأمين، وكذلك شركات إعادة التأمين التي

ترتب ما يسمى بحماية إعادة إعادة التأمين أو إعادة التأمين المكرر retrocession ، إلى خسـارات تتجاوز رأسمالها واحتياطياتها الفنية والحرة، وبالتالي تؤدي إلى إفلاسها.

كيف تصرف سوق التأمين العراقي حيال توقف الحماية الإعادية؟ اضطر السوق إلى الاستفادة القصوى من إمكانيته الداخلية وضمن الموارد المالية المتاحة لشركتي التأمين المباشر وشركة الإعادة. استمرت الشركتان في الاكتتاب بأعمال التأمين المباشر وليست هناك معلومات تدل على رفض أي طلب للتأمين. لكن الذي حصل، في غياب حماية إعادة التأمين الأجنبي، الاعتماد بشكل أساسي على الحماية 'المتواضعة' التي تقدمها شركة إعادة التأمين العراقية، وقيام الشركتين باستنفاذ كامل احتفاظهما عن كل خطر مؤمن عليه. وليست هناك معلومات موثقة عن حدود اكتتاب واحتفاظ الشركتين، إلا أنه يذكر بأن الأخطار الكبيرة، كبعض المنشآت النفطية والبتروكيماوية وغيرها من الصناعات، تخضع لسقف للتعويض يتناسب مع رأسمال شركة التأمين، و الاحتياطيات الفنية والحماية المتوفرة من شركة إعادة التأمين العراقية، وما تجاوز هذا السقف التعويضي يتحمله المؤمن له، أي أن المؤمن له يصبح ضامناً لشريحة صغيرة أو كبيرة لأمواله.

من المحزن أن هذا الوضع يكاد أن يكون الوحيد بين البدائل المتوفرة لقطاع التأمين أو لحملة وثائق التأمين. فالتأمين بالدينار العراقي، العملة الوطنية التي يقررها القانون لإجراء التأمين داخل العراق، يعني تسديد أقساط التأمين والتعويضات بذات العملة وهي عملة غير متداولة دولياً ولا فائدة منها في ظل نظام العقوبات لشراء ما تحتاجه الصناعة النفطية وغيرها من صناعات القطاع العام والخاص من معدات وغيرها من الأصول تصليح الأضرار أو استبدال التالف منها. في الظروف العادية كان قطاع التأمين، من خلال الحماية الإعادية يسدد أقساطاً بالعملة الصعبة ويستلم التعويضات بالعملة الصعبة، وكأنه في ذلك يعمل بصورة غير مباشرة على توفير المعدات والأصول المادية الأخرى الضرورية لاستمرار العملية الإنتاجية.

هناك معلومات غير مؤكدة تشير إلى أن شركة إعادة التأمين العراقية قد نجحت في الإبقاء على التعامل مع بعض شركات التأمين العربية رغم نظام العقوبات في الاكتتاب باتفاقياتها وإجراء المقاصة في تسوية حسابات الأقساط والتعويض بدلاً من تحويل الأرصدة. وعلى أي حال، فإن القطاع أخذ يراجع معلقاته مع العالم الخارجي للتوصل إلى تحديد واقع الذمم المستحقة له وعليه انتظاراً لرفع العقوبات.

(٣) إضعاف القاعدة المالية للشركات

أدت العمليات العسكرية والعقوبات الاقتصادية وتوسع النظام في طبع النقود الورقية إلى إضعاف قيمة الدينار العراقي. وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أن التضخم المفرط أدى إلى تدهور قيمة رأسمال شركات القطاع واحتياطياتها بحيث جعلها مكشوفة للإفلاس إن هي تعرضت لخسائر كبيرة لا تقوى على التعويض عنها اعتمادا على مواردها الذاتية وتلك التي توفرها شركة إعادة التأمين العراقية[٢٢]. لذلك لجأ القطاع مبكراً إلى استبدال الأصول النقدية الآيلة إلى الهبوط الحاد

في قيمتها إلى أصول مادية من خلال الاستثمار في العقارات لميل أقيامها إلى الزيادة. ليست هناك معلومات دقيقة منشورة عن هذا الأمر، ولا على القيود القانونية على الأرصدة النقدية التي يجب على شركات التأمين الاحتفاظ بها في جميع الحالات للوفاء بالالتزامات تجاه حملة وثائق التأمين، ونسبة الاستثمارات العينية وما يمكن استثماره في أسهم الشركات التجارية وغيرها[٢٣]. البيانات الإحصائية المتوفرة لدى الاتحاد العام العربي للتأمين تعطي الصورة التالية عن حجم استثمار الشركات الثلاث والدخل المترتب عليه[٢٤]:

شركة التأمين الوطنية

	1996	1997	1998
إجمالي الاستثمارات	*1,239,303	2,022,402	2,978,175
الدخل من الاستثمار	231,115	325,317	506,381

شركة التأمين العراقية العامة

	1996	1997	1998
إجمالي الاستثمارات	*518,004	735,765	1,028,144
الدخل من الاستثمار	105,891	126,034	199,928

شركة إعادة التأمين العراقية[٢٥]

	1996	1997	1998
إجمالي الاستثمارات	*166,809	242,607	315,963
الدخل من الاستثمار	73,042	100,442	183,652

* المعالج بآلاف الدنانير العراقية

هذه الأرقام قد تعكس التضخم النقدي وليس الزيادة الفعلية في الأصول إذ أن شركات التأمين تلجأ إلى إعادة تقييم استثماراتها لتتناسب مع الاندثار الذي يلحق ببعضها وقيمة العملة الوطنية. ومع ذلك نلاحظ نمواً لدى كل الشركات. فبالنسبة لشركة التأمين الوطنية ازدادت الاستثمارات بنسبة ٦٣% في ١٩٩٧، وبنسبة ٤٧% في ١٩٩٨. وبقي الدخل الاستثماري شبه ثابت: ١٨% في ١٩٩٦، ١٦% في ١٩٩٧ و١٧% في ١٩٩٨ رغم الزيادة المطلقة في حجم الاستثمارات. (جميع النسب تقريبية).

(٤) التأثير على حجم الأقساط

كانت حصيلة الأقساط (بآلاف الدنانير العراقية) في السنوات ١٩٩٦-١٩٩٨ كما يلي[٢٦]:

	1996	1997	1998
التأمين الوطنية	425,070	826,832	1,356,025
التأمين العراقية	189,350	227,804	297,695
إعادة التأمين العراقية	51,132	74,522	68,997
	665,552	1,129,158	1,723,717

تشير هذه الأرقام إلى نمو في حجم الأقساط ـ ٦٩,٦٦% في ١٩٩٧ و٥٢,٥٨% في ١٩٩٨. إلا أن هذا النمو وقد لا يعكس نمواً حقيقياً بقدر ما يعكس التضخم النقدي. فالتأمين البحري القائم أساساً على حركة الاستيراد والتصدير ربما لم يشهد نمواً بسبب الحظر[٢٧]. وحتى حركة نقل النفط الخام من العراق إلى الأردن فإنها، وحسب ما يُذكر، تؤمن لدى شركات التأمين الأردنية. ولا يعقل أن يقوم المهربون لمختلف البضائع، بما فيها النفط ومشتقاته، بالتأمين عليها.

يضاف إلى ذلك أن العديد من المنشآت الصناعية قد توقفت عن العمل وربما توقفت عن شراء أغطية تأمينية وبذلك فقدت الشركات مصدراً آخر للأقساط. وفيما يخص غالبية المواطنين فإن سوء الأوضاع تجعل شراء الحماية التأمينية ترفاً في ظل تدهور القوة الشرائية للدينار العراقي وهبوط الدخل الفردي[٢٨]، ناهيك عن استفحال البطالة. فإذا أضفنا الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم العديدة المفروضة على المواطن لن يتبقى من الدخل ما يمكن ادخاره أو صرفه على شراء الحماية التأمينية. وبالنسبة لمنطقة كردستان العراق، فليس من المعروف إن كانت شركتا التأمين، الوطنية والعراقية، تمارسان العمل فيها. لهذه الأسباب، فإن حجم أقساط التأمين لم يشهد نمواً حقيقياً[٢٩].

(٥) تدهور الخطر المعنوي والمادي

الخطر المادي، في فروع التأمينات العامة، ينصبّ على ما يسمى اصطلاحاً محل (موضوع) التأمين ومواصفاته، أما الخطر المعنوي فإنه يتعلق بشخص المؤمن له ــ سلوكه وكذلك سلوك مستخدميه والأطراف الثلاثة التي يتعامل معهم بشأن محل التأمين. ويتخذ هذا الخطر أشكالاً متعددة، منها الإهمال وسوء الإدارة وعدم الشعور بالمسؤولية[٣٠] وغيرها مما يزيد من تعرض محل التأمين للضرر والخسارة. وقد يصعب قياس هذا الخطر، إلا أنه من الملاحظ، عالمياً، أن احتمال تحققه يزداد عندما تكون الظروف الاقتصادية سيئة أو تميل إلى الانحدار. وهي في ذلك تشبه ازدياد معدلات الجريمة في ظل هذه الظروف. وأهم مظهر بالنسبة للتأمين هو ازدياد عدد المطالبات بالتعويض، والمبالغة في تقدير حجم الخسارة، والغش.

ليست لدينا معلومات عن عدد المطالبات وحجمها في العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي، (ما خلا الأرقام الإجمالية عن تعويضات التأمينات المباشرة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨) ولكننا ميالون إلى التأكيد على أنها قد ازدادت. ودليلنا على ذلك الحكايات التي تروى مثلاً عن الوسائل التي يلجأ إليها الأفراد والمسؤولون لسرقة الآخرين أو ابتزازهم[٣١]. وقد لا نغالي أن دوائر الشرطة تتواطأ مع الآخرين في إصدار تقارير كاذبة عن حوادث لم تقع لتنتهي عند أبواب شركة التأمين كمطالبات حقيقية.

النقص الشديد في قطع الغيار، والهبوط الحاد في أعمال الصيانة الدورية والوقائية وغيرها من أساليب الصيانة، والمعنويات الهابطة للعاملين، واضطراب الحياة العامة بسبب سوء الأحوال الاقتصادية وحالة الاختناق الداخلي الذي يئن منه الناس ــ كل ذلك عوامل إضافية تؤثر على الإنتاجية والأداء والمساهمة في خلق الشروط المواتية لوقوع الحوادث وخاصة في المؤسسات الصناعية[٣٢].

هذه الظواهر وغيرها تضع شركات التأمين في موقف حرج تجاه مطالبات لا تستقيم مع شروط وثائق التأمين في استحقاق التعويض بسبب إهمال المؤمن له، وضعف الصيانة وغيرها من العناصر التي تسقط حق المؤمن له بالتعويض. ولكن ليس بوسعنا التوثق من الشفافية في المطالبات والتعويض عنها، ومدى تطبيق شركات التأمين لشروط وثائقها. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن القطاع قد انتبه لبعض ظواهر استفحال الخطر المعنوي من خلال وضع ضوابط صارمة عند إجراء التأمين: كتطبيق شرط المعدل (على التأمين الناقص، وتسديد قسط إضافي لإعادة مبلغ التأمين إلى سابق وضعه، وعدم ضمان السرقات الجزئية في تأمين السيارات .. الخ.

(٦) احتراف الصنعة: المعارف والمهارات

في الستينات والسبعينات، كان قطاع التأمين العراقي يُدرب كوادر بعض شركات التأمين العربية، وكان في ذات الوقت يدرب كوادره داخل العراق وخارجه. وشهدت هذه الفترة استحداث دبلوم دراسات عليا في التأمين في جامعة بغداد أثمر عدداً من الدراسات المهمة في حقل الطلب على إعادة التأمين من الأسواق العالمية وتأثيره على ميزان المدفوعات، وملامح من تاريخ التأمين في العراق، وغيرها. إلا أن هذه الفترة شهدت أيضاً خروج بعض الكوادر المتمرسة نحو البلدان العربية وغيرها، بحثاً عن فرص أفضل في الأسواق الجديدة أو هرباً من الضغوط السياسية[٣٣]. استمر خروج العاملين من القطاع خلال سني العقوبات بحثاً عن مصدر أفضل للدخل بعد الهبوط الحاد للقيمة الشرائية للرواتب. وقد أضطر البعض إلى التقاعد المبكر في سبيل تحسين أوضاعهم والخروج إلى بعض البلدان العربية[٣٤]. وهذا النزيف للكادر المؤهل والمتمرس سيترك أثره حتى بعد انحسار العقوبات، ذلك لأن إتقان صنعة التأمين لا يأتي من خلال القراءة أو التدريب فقط، إذ أن التأمين يجمع المعرفة النظرية، وفي أكثر من ميدان، مع تراكم الخبرة العملية. مثل هذا الجمع لن يتحقق والرغبة في التعلم ضعيفة والحماس للعمل أضعف. ومثل غيره من القطاعات فإن التأمين يعاني من ظاهرة تدهور المهارات الذي يتجلى في:

- العمل ضمن شروط حياتية قاسية وبأدوات معرفية لا تتماشى مع التطورات الكبيرة التي تشهدها صناعة التأمين على المستوى العربي والعالمي.
- هشاشة التدريب وربما انعدامه.
- انقطاع عن الاتصال بصناعة التأمين العالمية وندرة الحصول على الصحافة والمطبوعات التأمينية[٣٥].

من باب الختام

إن ما حاولت عرضه في هذه الورقة جملة من الملاحظات الأولية عن قطاع التأمين في ظل العقوبات الدولية. وهذه الملاحظات أولية بأكثر من معنى. فهي تفتقر إلى العرض التاريخي المؤسس على الأرقام والوثائق ذات العلاقة. كما أنها لا تتعمق في تحليل الظواهر المرصودة. وتلك مهمة يمكن لها أن تتحقق ضمن منظور الاقتصاد السياسي للعراق.

وباختصار، فإن الوضع الحالي لقطاع التأمين العراقي قد جاء نتيجة لتطورات سياسية لم يكن للقطاع أي دور فيها فرضت نفسها على عمل القطاع ومسار تطوره مستقبلاً. ويبقى هناك العديد من الأسئلة التي تستوجب الصياغة العلمية لتحديد محتوى النشاط التأميني وسبل تكثيف دوره في إعادة تأسيس الاقتصاد للعراق.

الهوامش

(١) قدمت أهم أفكار هذه الورقة في محاضرة في لندن في شهر أيار/مايو ٢٠٠٠ بدعوة من المنتدى الاقتصادي العراقي ولا تضم هذه الورقة الملاحق الإحصائية لأنها لم تتناول الأرقام الواردة فيها بما يكفي من تحليل.

(٢) أنظر: قوانين بلاد ما بين النهرين، تعريب: د. عيد مرعي (دمشق: دار الينابيع، ١٩٩٥) ص ٨٤ وص ٨٦. وكذلك الدراسة الرائدة باللغة الإنجليزية: C. F. Trenerry, *The Origin and Early History of Insurance* (London: P. S. King & Son, 1926) وخاصة الباب الأول وفصوله الثلاثة. ذكر الباحث في دراسته بعض الأشكال الأولية للنشاط التأميني المتمثل بتحويل عبء الخطر من طرف إلى آخر. وأشهر هذه الأشكال ما يعرف بعقد الاستقراض البحري Contract of *Bottomry* المبرم بين الدائن وصاحب السفينة بضمان السفينة أو البضاعة المحملة عليها أو كليهما. فإن غرقت السفينة أعفي المدين من دفع القرض والفائدة المستحقة عليه. والشكل الآخر لعقد الاستقراض البحري هو الـ *Respondentia* الذي ينصب على البضاعة المحمولة. ولعل عقود القراض والمضاربة وغيرها التي ارتبطت بتجارة القوافل في الجزيرة العربية قبل الإسلام، وهي تعرف بالـ *Commenda* أو *Commenda of Islam* جاءت تطويرا لمبدأ تحويل الخطر نحو مبدأ المشاركة في الخطر وذلك من خلال الجمع بين رأس المال والعمل. أنظر: Abraham L. Udovitch, *Partnership and Profit in Medieval Islam* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1970) p 170-171

(٣) Dr A. A. Ali, *Insurance Development in the Arab World: Available Domestic Retention Capacity and Demand for International Reinsurance* (London: Graham & Trotman, 1985), p 2.

(٤) لم تقتصر الاستثمارات، ضمن الضوابط القانونية المنظمة لعمل شركات التأمين، على الاستثمارات المحلية (العقارات، الودائع المصرفية، شراء أسهم في بعض الشركات) بل امتدت إلى المشاركة في تأسيس شركات تأمينية عربية والمساهمة في رأسمالها.

(٥) من بين الوثائق التي كانت وقتها تعتبر جديدة بالنسبة لسوق التأمين العراقي الوثيقة "الشاملة" المعروفة باسم **وثيقة تأمين حماية الأسرة** Householder's Insurance Policy التي وضعت قيد الاستعمال في أواخر الستينات بعد دراسة مستفيضة لنماذج هذه الوثيقة المستعملة في سوق لندن. وفي أوائل ١٩٨٢ تم تأسيس فرع متخصص للتأمين الزراعي: تأمين المحاصيل والمواشي والدواجن.

من المفاهيم المتطورة التي أدخلت في ممارسة التأمين مفهوم **افتراض المسؤولية القانونية** presumption of liability لمستعملي المركبات الآلية. وهو مفهوم يتجاوز فكرة المسؤولية المدنية القائمة على الخطأ، وتنهض فلسفته على اعتبار أن المركبات الآلية تنطوي في ذاتها على الخطر. وتمت صياغة مفهوم افتراض المسؤولية، الذي ألغى العلاقة العقدية واستبدلها بالعلاقة القانونية بين الشركة الضامنة والمؤمن له، في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٠ (قانون التأمين الإلزامي من حوادث السيارات). اعتبارا من ١٩٨٨/١/١ استحدثت طريقة جديدة لاستيفاء قسط التأمين الإلزامي، ورسم تجديد إجازة المركبة، بإضافته على سعر الوقود المستهلك وبذلك أصبحت جميع المركبات مغطاة بالتأمين تلقائيا واستيفاء قسط التأمين من خلال استهلاك المركبات للبنزين.

(٦) رغم ذلك لعب قطاع التأمين العراقي دورا أساسيا سنة ١٩٨١ في تأسيس وإدارة **الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب**.

(٧) تأسست عام ١٩٥٠ كشركة مملوكة للدولة وباشرت أعمالها الفعلية عام ١٩٥٢. رأس المال المدفوع (كما هو في ١٩٩٨) 20 مليون دينار عراقي.

(٨) تأسست عام ١٩٥٩ كشركة مساهمة مملوكة للقطاع الخاص ومارست جميع أنواع التأمين لغايـــة تأميمـــها عـــام ١٩٦٤. رأس المال المدفوع (كما هو في ١٩٩٨)، 5 مليون دينار عراقي.

(٩) تأسست عام ١٩٦٠ كشركة مختلطة وباشرت أعمالها عام ١٩٦١. رأس المال المدفوع (كما هـــو فـــي ١٩٩٨)،٥ مليون دينار.

(١٠) **تقرير سوق التأمين العراقية** المقدم إلى المؤتمر العام الثالث والعشرين للاتحاد العام العربي للتأمين، المنعقد فـــي أبو ظبي بتاريخ ٢٨-٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠، ص ٢-٣.

(١١) **البيان**، العدد ٣٤٠، آذار/مارس ٢٠٠٠، ص ٧٧. بمقتضى القانون يتوجب على شركات التأمين إعادة نسبة مـــن محفظة أعمالها لدى شركة إعادة التأمين العراقية، وكذلك عرض حصة اختيارية عليها قبل إعـــادة تأمينـــها لـــدى شركات إعادة التأمين العالمية.

(١٢) هذا القول يقوم على افتراض استمرار النظام القائم في العراق وعلى قراءة بعض الأخبار الصحفيـــة. فالدولـــة، بسبب عجز الموارد، أخذت تميل إلى جباية الضرائب بفعالية أكبر، إضافة إلى الرسوم العديدة التي تفرض علـــى المواطن لإنجاز أبسط المعاملات.

(١٣) شهدت بعض أسواق التأمين العربية استحداث شركات للتأمين تقوم على أسس تجمع بين بعض مبادئ الشـــريعة الإسلامية والمتطلبات الفنية للتأمين التجاري باسم التأمين الإسلامي أو التكافل بهدف دفع شبهة الربا والغرر عـــن التأمين وتحليل ممارسته. ولعل مثل هذه الشركات قد تجد لها مجالا في المستقبل في العراق مـــع إعـــادة دراســـة الأشخاص الاقتصاديين والملكية والحقوق ودور الدولة. من المناسب أن نذكر هنا أن أولى المحـــاولات النظريـــة الرائدة لتطويع عمل المصارف لتتماشى مع قواعد الفقه الإسلامي قد تمت على يد السيد محمد باقر الصـــدر فـــي كتابه **البنك اللاربوي** (بيروت: دار التعارف، الطبعة الثامنة ١٩٨٣).

(١٤) تذكر إحدى الصحف العراقية المعارضة أن النظام، رغم تزايد البطالة، يوفر العمل، ولأسباب أمنيـــة، للوافديـــن العرب في وزارات النفط، الصناعة والمعادن، الإسكان، الري، العمل والشؤون الاجتماعية. وكذلك في مقـــاولات الأعمال الإنشائية، وتأجير المحلات الخدمية: المطاعم والفنادق والكراجات. **طريق الشعب**، العدد ٨، الســـنة ٦٨، آذار/مارس ٢٠٠٠، ص ٤.

(١٥) من المؤسف أن هذا الموضوع لم يدرس بعناية من قبل العاملين في قطاع التأمين، ولم يتعد ما نشر عنه الوصـــف العام لحالة السوق العراقي والحديث عن الحصار الجائر، رغم أنه يمثل حالة فريدة في تاريخ التـــأمين وتجربـــة تستحق الكثير من التحليل. فالتقارير المقدمة عن حالة السوق العراقي للاتحاد العام العربي للتأمين، كـــل ســـنتين، تخلو من أي رصد وتحليل للظواهر ما خلا الإشارة أحيانا إلى صدور بعض التشريعات. أنظر على سبيل المثـــال: قيس المدرس، "التأمين في العراق منذ بدء المقاطعة وحتى اليوم" مجلة **البيـــان** (بـــيروت: العـــدد ٢٨٧، تشـــرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦) ص ٨٦-٨٧.

(١٦) رغم الأبعاد السياسية والاستراتيجية وما هو مستور في الخطاب السياسي الغربي، فإن العقوبات الاقتصادية تمثـــل استمرارا لحرب الخليج الثانية. والخاسر الكبير في استمرار العقوبات الدولية هو الشعب العراقي الذي ينوء بثقلـــها وآثارها القريبة والبعيدة التي ستمتد لسنين عديدة.

(١٧) في الحالة الليبية كان الحظر التجاري انتقائيا بدأ سنة ١٩٧٨ عندما منعت حكومة الولايات المتحدة تصدير المعـــدات العسكرية والطائرات وبعض المعدات الزراعية والإلكترونية. واستمر تصعيد الحظر بعد ذلك ســـنويا. وفـــي كـــانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ وسع نطاق الحظر ليشمل الاستيراد والتصدير وتجميد الأرصدة الليبية وهو ما أثر علـــى طلـــب شركة ليبيا للتأمين على حماية إعادة التأمين من الشركات الأمريكية إذ لجأت الأخيرة إلى إلغاء عقودها مع شركة ليبيـــا للتأمين بسبب قرار سياسي لرئيس الإدارة الأمريكية لا علاقة له بعقد إعادة التأمين. وحسب علمنا، إن دراســـة تـــأثير عقوبات الأمم المتحدة على غرار الدراسة – البيان الليبي لم تصدر عن قطاع التأمين العراقي أو تحليل آثار الحـــرب

والعمليات الحربية على عمل القطاع وعقود التأمين التي تخضع لشرط استثناء التعويض عن أضرار الحرب.

(١٨) حسب النص الوارد في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن العراق ١٩٩٠ - ١٩٩٤، (لندن: منشورات الملف العراقي، أيلول ١٩٩٤)، ص١١-١٢.

(١٩) د. محمد علي زيني، **الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين** (لندن: مؤسسة الرافد للنشر، ١٩٩٥)، الفصل الثاني عشر: النتائج الاقتصادية لحرب الخليج الثانية، ص ٣٦٤-٤٢٣. هذه الإشارة اليتيمة للتأمين هي الوحيدة التي استطعت رصدها في الأدبيات الاقتصادية المتوفرة لدي. ولعل مرد ذلك أن قطاع التأمين لا يرقى في أهميته إلى قطاع النفط المهيمن على تفكير الاقتصاديين العراقيين. وحتى العاملين في قطاع التأمين لم يدرسوا أهميته في المساهمة في الحفاظ على الثروات الوطنية.

(٢٠) المعلومات المتوفرة عن ودائع شركة التأمين الوطنية في الخارج للفترة ١٩٩١-١٩٩٢ كانت (بالدينار العراقي) كالآتي: 4,946,000 (1990), 5,154,000 (1991), 11,379,000 (1992) هذه الأرقام قد تعطي صورة مغايرة لما ذكرناه أعلاه، وقد يكون نمو حجم الودائع الخارجية مرتبطا بوجودها في بعض البلدان العربية. وردت هذه الأرقام، دون أي شرح أو توضيح، في **تقرير سوق التأمين العراقية** المقدم إلى المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام العربي للتأمين، مراكش، المملكة المغربية، ٢-٤ أيار/مايو ١٩٩٤.

(٢١) هناك أسباب عديدة تدفع شركات التأمين إلى شراء أغطية إعادة التأمين ومنها: تعزيز قدرتها على الاكتتاب بأخطار كبيرة تتجاوز حجم رأسمالها، موازنة المحفظة الاكتتابية من خلال تحويل عبء الأخطار الكبيرة لجهة إعادة التأمين، السيطرة على تراكم الخسائر الذي قد يهدد رأسمالها، الاستفادة من الخدمات الفنية لمعيدي التأمين في تسعير الأخطار الكبيرة والمساهمة في تسوية تعويضاتها.

(٢٢) في موازاة ذلك فإن عقود تأمين الحياة هي الأخرى تعرضت لهبوط حاد في أقيامها، وبالتالي فإن المؤمن عليهم هم الخاسرون الحقيقيون. ولا تتوفر لدينا معلومات عن قيام شركات التأمين بإعادة تقييم مبالغ التأمين، وعدد الوفيات وما ترتب عليها من تعويضات للورثة المستحقين أو المستفيدين من عقود التأمين على الحياة.

(٢٣) المحفظة الاستثمارية للشركات الثلاث تضم الفقرات التالية وبنسب متباينة: عقارات، أوراق مالية حكومية وغير حكومية، إيداعات في البنوك، قروض مضمونة، اسهم وودائع خارج العراق.

(٢٤) هذه المعلومات مستلة من **نموذج بيانات إحصائية مقدمة إلى الاتحاد العام العربي للتأمين** (القاهرة: بدون تاريخ). جميع الأرقام بالدينار العراقي.

(٢٥) المعلومات المتوفرة عن السنوات من ١٩٩٢-١٩٩٤ فيما يخص صافي الدخل من الاستثمار (بآلاف الدنانير العراقية) كانت كالآتي:

1992	1993	1994
6228	7783	10946

هذه المعلومات مستلة من:

The ARIG Directory of Insurance Companies in the Arab World, (Bahrain: Arab Insurance Group, 4th Ed, 1996), p 99.

(٢٦) **نموذج بيانات إحصائية مقدمة إلى الاتحاد العام العربي للتأمين** (القاهرة: بدون تاريخ).

(٢٧) وينطبق هذا الكلام أيضا على محفظة تأمين الطيران التي اقتصرت، بسبب قرارات مجلس الأمن، على تأمين الأخطار الأرضية. ومن اللافت للنظر أن الطيران المدني لا يخضع للحظر بموجب هذه القرارات ما خلا الطيران الذي يتعلق بالمبادلات الاقتصادية. فحتى القرار رقم ٦٧٠ (٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) لا يسمح للدول بأن تقلع أية طائرة من إقليمها "إذا كانت الطائرة تحمل أي شحنة للعراق أو الكويت أو منهما، عدا الأغذية في الظروف الإنسانية." لكن المناخ السياسي العام الذي خلقته قرارات مجلس الأمن أدى إلى طغيان القراءة المتعسفة لبعض القرارات والتوسع في نطاق تطبيقها مما حرم العراق من إحدى الوسائل الحضارية لانتقال الناس. وبالنسبة لقطاع التأمين فإنه حرم من مصدر مهم لأقساط التأمين. وليس معروفا إن كانت الطائرات التي نقلت الحجاج العراقيين إلى السعودية قد خضعت للتأمين.

(٢٨) أنظر: د. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي، مصدر سابق، ص ٤١٨-٤١٩.

(٢٩) إن تحليلا اقتصاديا للمداخيل في ظل نظام العقوبات قد يبرز حقيقة مألوفة في "العالم الثالث".

(٣٠) هناك حكايات عن "أغنياء الحرب/ العقوبات" الذين قاموا بتنفيذ العقود الحكومية لإعادة إنشاء المباني والجسور والمنشآت الصناعية، التي استهدفتها الغارات الأمريكية في حرب الخليج الثانية، وكيف اغتنوا منها عن طريق الغش في المواد وغيرها من الوسائل.

(٣١) هناك حكاية تروى عن سرقة سجاد جامع الإمام أبو حنيفة في بغداد عندما قامت امرأة مسنة بتقديم وجبة دولمة مسمومة للقائمين على حراسة الجامع أدت إلى غيبوبتهم. وقد وصلت السرقات حدا دفع النظام إلى اتخاذ إجراءات رادعة ضد سرقة السيارات (بتر اليد اليمنى للسرقة الأولى وبتر القدم اليسرى للسرقة الثانية). أنظر:
Andrew Cocburn and Patrick Cocburn, *Out of the Ashes: The Resurrection of Saddam Hussein* (New York: HarperCollins, 1999), pp 121 and 127.

(٣٢) جاء في أحد تقارير الأمم المتحدة عن الوضع الاجتماعي في العراق:
Special Topics on Social Conditions in Iraq: An Overview Submitted by the UN System to the Security Council Panel on Humanitarian Issues (Baghdad, 24 March 1999). [The CASI (Campaign Against Sanctions on Iraq) web version].

وتحت عنوان السلامة الشخصية في موقع العمل (مثال القطاع الكهربائي) أن الكادر الفني يلاقي صعوبات جمة للالتزام بالقواعد الأساسية للسلامة بسبب انعدام معدات السلامة وتركيز ما يتوفر من موارد مالية لمواجهة المتطلبات الآنية للتصليح والصيانة الاضطرارية.

(٣٣) شهدت فترة الحرب العراقية -الإيرانية ترحيل أعداد كبيرة من المواطنين العراقيين إلى إيران بذريعة "التبعية" وليس معروفا عدد موظفي القطاع الذين رحلوا وخاصة ممن كان يعمل في شركة التأمين الوطنية. لقد لعبت الكوادر العراقية دورا مهما في قطاع التأمين في الخليج وخاصة في دولة الإمارات العربية. وما زال هذا الدور يجد حضوره في إدارة العديد من شركات التأمين من قبل هذه الكوادر. وفي سوق التأمين اليمني، يشغل بعض العراقيين مراكز مرموقة في إدارة عدد من شركات التأمين أو في أقسامها الفنية.

(٣٤) يبين الجدول رقم (٢) في تقرير **سوق التأمين العراقية** المقدم إلى المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد العام العربي للتأمين، مصدر سابق، عدد القوى العاملة في سوق التأمين العراقية للسنوات ١٩٩٦-١٩٩٨. وهناك معلومات مماثلة في تقرير سوق التأمين العراقية المقدم إلى المؤتمر العشرين للاتحاد للسنوات ١٩٨٩-١٩٩٢. إدماج الأرقام في هذين المصدرين يبين وضع القوى العاملة في القطاع كما يلي:

السنة	إدارية وفنية	إنتاجية
1989	2039	177
1990	1899	208
1991	1653	208
1992	1603	198
1993-1995	[الأرقام غير متوفرة]	
1996	1064	207
1997	988	187
1998	922	170

(٣٥) بعد صدور القرارات الأولى لمجلس الأمن الدولي لم يعد مكتب شركة إعادة التأمين العراقية يستلم صحيفة Lloyd's List المتخصصة في النقل البحري والتأمين رغم تسديده للاشتراك السنوي. كان مكتب شركة إعادة التأمين العراقية في لندن أول مكتب اتصال تأميني عربي من نوعه في سوق لندن (١٩٦٤) وقد اضطر ضمن شروط العقوبات الدولية إلى غلق أبوابه. منع تواصل العراقيين بالمصادر الأجنبية العلمية امتد ليشمل المعرفة الطبية حيث كانت دائرة البريد البريطانية تحتجز اشتراكات الأطباء العراقيين في المجلة الطبية البريطانية *British Medical Journal* راجع: Geoff Simons, *Iraq: From Sumer to Saddam* (London: Macmillan Press, 2nd Edition), p 22-23. حرمان العراقي من المعرفة، حتى إذا كان في صورته الإخبارية، أصبح من بين الأدوات الأساسية في تحطيم العراقيين.

حديث مع طارق علي

أجرى اللقاء: ودود حمد

كنا من حوالي ألف مشارك في مؤتمر للمثقفين الاشتراكيين يُعقد كل ربيع في نيويورك الصاخبة التي لا تخلو من مزيج غريب من الحضور الثقافي والفكري والأدبي والعلمي. على هامش المؤتمر التقيت الماركسي طارق علي، الكاتب السياسي والروائي والمسرحي والمنتج السينمائي و(قبل كل شيء) المناضل اليساري المناصر للحرية والتقدم في كل مكان. كان واحداً من أبرز قادة الحركة الطلابية اليسارية التي اكتسحت بلداناً عديدة في الستينات. وهو من مواليد الباكستان، وأكمل دراسته الجامعية في أوكسفورد - بريطانيا، ويسكن حالياً في شمال لندن.

*أسّس طارق علي مع مجموعة من الطلبة الماركسيين حركة التضامن مع فيتنام، إبان حرب التدمير التي شنتها الولايات المتحدة، وساهم في إصدار مجلة **اليسار الجديد** (New Left Review) ولايزال يساهم في تحريرها وإصدارها. كتب عن دور الحركة الطلابية في عملية التغيير المجتمعي في مؤلفه: **سنوات النضال في الشوارع - سيرة ذاتية عن الستينات**، وبالمشاركة مع رفيقة دربه سوزان واتكين في كتابه: ١٩٦٨ - **المسيرات في الشوارع**. وألّف كتابين في التاريخ السياسي لشبه القارة الهندية: السلالة الحاكمة في الهند - آل نهرو وآل غاندي، **وهل بإمكان الباكستان أن تدوم؟** وبجانب العديد من المقالات التي ساهمت في تحليل الوضع في دول المنظومة الاشتراكية السابقة، ألف كتاباً بعنوان الثورة الفوقية: **إلى أين يمضي الاتحاد السوفياتي؟**، وبمساهمة كتّاب بارزين كالمفكر الماركسي الراحل ارنست ماندل والباحثين مايكل لووي وبري أندرسن - مجموعة قيّمة تناولت تحليل أبعاد التطور المجتمعي في الاتحاد السوفياتي وعملية تشويه بناء الاشتراكية: **الميراث الستاليني - أثره على السياسة العالمية في القرن العشرين**.*

*وفي أواخر الثمانينات بدأ طارق علي يعد لكتابة ثلاثية روائية عن تاريخ اليسار والاشتراكية في الربع الأخير من القرن. وكانت الأولى بعنوان **الانعتاق** Redemption وصدرت عام ١٩٩٠ فهجت، بأسلوب روائي رفيع، طائفية اليسار الأوربي وحالة الانحلال التي أصابت أطرافاً عديدة*

*منه. أما الرواية الثانية، الخوف من المرايا، الصادرة عام ١٩٩٨، فهي تحكي تاريخ الثورة والخيانة والمثالية – والحب، أيضاً – في أوربا الشرقية قبل "**سقوط جدار برلين**". ولازلنا بانتظار الرواية الثالثة – التي ربما ستعالج آفاق الاشتراكية في العالم.*

*وكرد فعل لموقف الغرب الإمبريالي من عالم الشرق واختزال تاريخه وحضارته إلى حالة مزرية من الهمجية والتخلف والغيبية، شرع في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ يعدّ لكتابة رباعية روائية عن التاريخ العربي – الإسلامي تعالج الأبعاد الفلسفية للتقدم المجتمعي في الشرق إبان عصوره الذهبية، والخراب والدمار اللاحق. صدر من الرباعية ثلاث روايات: **أظلال شجرة الرمان** (١٩٩٢) و**كتاب صلاح الدين** (١٩٩٨) و**الإمرأة الحجرية** (٢٠٠٠). والرابعة قيد الإعداد، وتدور أحداثها في القرن العشرين.*

*آخر الكتب التي صدرت له هذا العام: **أسياد الكون؟ حملات الناتو ضد البلقان**. يعالج الكتاب، بتفصيل وموضوعية، تاريخ البلقان وأبعاد تفكك يوغسلافيا على القارة الأوربية، من ناحية. ويدلف المساهمون في تحليل دقيق لأبعاد التدخل العسكري تحت راية "المساعدات الإنسانية" على أوربا والعالم ككل. ويختتم الكتاب الشاعر الألباني – المنفي – غازي كابلان بنداء أممي لمجابهة البربرية العسكرية والدكتاتورية.*

■ **في كتابك *سنوات النضال في الشوارع*، أشرت إلى حادثة خلال واحدة من الندوات التي تحدثت بها أيام حركة *التضامن مع فيتنام*؛ ملخصها أن مستمعاً (عضواً في منظمة الاشتراكيين الأمميين، الآن حزب العمال الاشتراكي في بريطانيا) اختلف معك ثم صرخ بوجهك: عد إلى بلادك يا باكستاني (Go home Paki). هل كانت الحادثة تعبيراً عن الصراعات العنصرية في بريطانيا، والتي يبدو أنها أصابت اليسار أيضاً؟ ما هو تعليقك حول المسألة وأبعادها حينذاك والآن؟**

■■ ما أشرت إليه لا ينمّ – حسب تقديري – عن حادث عنصري بقدر ما يعبّر عن الطائفية السياسية بين اليسار حينئذ. فالرجل الذي نطق بتلك الكلمات أحسّ بخجل كبير لاسيما وأن الجو السائد آنذاك كان جواً أممياً، إلى حد كبير. لكنني أعتقد كذلك أن المشكلة تكمن في كون عدد كبير من الناس، بضمنهم يساريون، لم يستطيعوا تقبلي لأنني قدمت من بلد مختلف. ولكنني لم أتنازل لأي شخص أو جهة، وأصررت على مبادئي وأفكاري وبقيت ملتزماً بها؛ ولم يؤثر عليّ هذا الجو، أو يفتّ من عزيمتي. بهذا المعنى، كنت ولاأزال أممياً صادقاً. لا أشعر – وهذا واقع – بانتمائي لبلد أو أمة (كذا)؛ وإنما أشعر بأني كوزموبوليتاني في الأساس. كان العديد من الناس يلاقون صعوبة في تقبل هذا الموقف؛ ومن خلال هذه التركيبة يجب أن يُنظَر إلى الحادث المذكور.

■ **كتاباتك ومواقفك تشير فعلاً إلى أممية راسخة. هل تعتقد أن اليسار لايزال متمسكاً بمدارك أممية رصينة؟**

■■ أعتقد أن المفكرين اليساريين ملتزمون بمواقف أممية، جوهرياً. كما ترى، إننا الآن نعيش عالماً مختلفاً. نعيش عالماً انتصرت فيه الرأسمالية. وكما يبدو – وأرجو أن أكون مخطئاً – أن بناء معارضة منظمة وشاملة ضد النظام الرأسمالي والإمبريالية، على مدى الثلاثين أو الأربعين سنة القادمة، احتمال ضعيف. وإذا تفهمنا ذلك بوضوح، السؤال التالي يطرح نفسه: ماذا نعمل؟ كيف نعيش حياتنا؟ والإجابة تكون على شاكلتين. إما أن ينهار المرء ويستسلم للوضع الراهن، ويقول ما حدث حدث، وكان محتماً وليس هناك خيار آخر، وبالتالي علينا أن نتقبل "الوضع الجديد" [أي انتصار الرأسمالية] ونذعن له. هذا **ليس** موقفي؛ ولم يكن إطلاقاً. موقفي – وإجابتي – أن يستمر النضال والكفاح؛ والمقاومة الآنية للرأسمالية والإمبريالية ملحّة وضرورية. وعلى هذا الأساس، أعتقد أننا يجب أن نسعى لتكوين أكاديمية معارضة واسعة: يجب أن لا نستسلم؛ إنه خيار واضح. ولكن علينا أن نكون واعين ومدركين لحيثيات الوضع الراهن ولا نتوهم أننا سنسقط الرأسمالية بين ليلة وضحاها. بذلك تكون معارضتنا أكثر فاعلية ومستقبلها أكثر نجاحاً.

وبما يخص الحركات العمالية، فأعتقد – كما لا يخفاك – أن هناك تشوشاً وخيبة أمل كبيرين في عموم العالم. فما حدث عام ١٩٨٩ من انهيار المنظومة الاشتراكية وما تبعه قد تـرك آثاراً جوهرية وعميقة بين أوساط واسعة من اليسار والعمال؛ إذ يحس الكثير بأنهم ضعفاء، وعاجزون عن تغيير أي شيء. ولكن الطبقة العاملة – حسب اعتقادي – لابد وأن تكتسب قوة فعلية مستقبلاً من خلال التجارب (التي مرت وستمر بها) وفي سياق أنماط التغيير الحاصلة، ومن خلال إبداع التاريخ (كذا). وقتنا الراهن صعب ورديء، ولكنه لن يدوم.

■ **ماذا تعمل أنت – ومن يتفق مع مواقفك – لكي تُميل كفّة الميزان لصالح طروحاتك؟**

■■ بإمكاني أن أتكلم وأبيّن تناقضات النظام الرأسمالي وتأثيراته الجسيمة على النسبة الكبرى من مخلوقات الكرة الأرضية؛ وبإمكاني أيضاً أن أناضل وأتضامن مع حركات المقاومة المعارضة للرأسمالية والإمبريالية في العالم كله. ولكن – وللأسف – نفتقر إلى وجود منظمات سياسية فعّالة. فالأحزاب السياسية – في أوربا وأمريكا الشمالية – مساومة وبائسة. مع ذلك، توجد في بعض البلدان الأوربية، إيطاليا مثلاً، صحف يومية لليسار. وهناك أيضاً تجمعات يسارية – في إسبانيا، ناضجة وتتعامل بأسلوب غير طائفي [سياسياً]. وكما أرى فلا يوجد شيء كبير في القارة الأوربية. ففي بريطانيا، هناك القليل جداً؛ والولايات المتحدة فوضى – من هذه الناحية. وكنتيجة لغياب بديل اجتماعي لما هو سائد، الناس – عموماً، وبضمنهم عدد كبير من الفقراء والمعدمين – يتحدثون فقط عن محاولة إزالة الفساد الخلقي والرشاوي، وما إلى ذلك من تداعيات ميتافيزيقية – وأحياناً شوفينية.

■ **دعنا ننتقل لما يسمى بالعالم الثالث. نرى أكبر وأهم حركات المعارضة للرأسمالية والإمبريالية عموماً هي شيوعية أو مناصرة للأحزاب الشيوعية. ولعلك تتفق معي بأن هناك بين "العامة" و"المثقفين" هوة واسعة؛ ويتفاقم الوضع المعاش المزدري لغالبية الناس، من ناحية، ويذعن الكثير**

من مثقفي العالم الثالث لشروط "العالم الجديد" وهناك ضعف - ربما تراجع - في بعض الأحزاب الشيوعية، من ناحية أخرى. في مثل هذا المناخ، ما هي - حسب رأيك - الاحتمالات الواقعية لتغيير تقدمي في هذه المجتمعات، تغيير متين؛ وكيف يمكن إنجاز مثل هذا التغيير؟

■■ بالطبع لا توجد هناك قواعد ثابتة أو مخططات أزلية - كما كان يعتقد الكثير من اليساريين والشيوعيين. الماضي الستاليني للأحزاب الشيوعية غير وثيق الصلة بظرفنا الحالي. لكن هذه الأحزاب مطالبة أن تتخلى عن هذا الجانب من ماضيها، لكي تلعب دوراً مثمراً وفعالاً في مجابهة الرأسمالية والإمبريالية. الخيار - كما أرى - واضح. وإذا وجدت أحزاب شيوعية، في بلدان العالم الثالث، لاتزال فعالة في تنظيم المستضعفين والفقراء تطرح بديلاً اجتماعياً تقدمياً وتبدي مقاومة فعلية لموجة الخصخصة والدمار البيئي والاجتماعي التي تمارسها الحكومات نيابة عن البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، فأنا أعتقد أن من المفيد أن يتعاون اليساريون الآخرون مع هذه الأحزاب - في هذه الحالة. وعليهم، في نفس الوقت، أن يحافظوا على استقلاليتهم، ويوجهوا الانتقادات البناءة حين تحيد الأحزاب الشيوعية عن مسيرتها التقدمية وتساوم مع البرجوازيات الحاكمة ضد الفقراء.

وأنا، في الواقع، لم أعد أتفق مع فكرة خلق أحزاب طليعية - كما هو متعارف عليه في المعجم الماركسي - اللينيني. إلا أنني مع فكرة تأسيس أحزاب ذات صيغة يسارية واسعة تتضمن نظاماً طوعياً في الانتماء والمساهمة والعمل غير مفروض على الكادر من قبل "لجنة مركزية". وعلى هذا الأساس، يرسم مجموع الكادر برنامجاً عاماً يتفق الجميع على العمل على إنجازه. ويبدأ التنظيم والتعبئة حول البرنامج ومن خلال فعاليات الحزب - السياسية والثقافية والفكرية. أعتقد أن زمان الأحزاب الطليعية قد مضى. كما أشرت سابقاً لا توجد قواعد ثابتة، وكل حالة يجب أن يُنظر لها بدقة وعلى حدة.

كما تعلم، في معظم الدول العربية لا يُسمح بالعمل السياسي المعارض - ولاسيما اليساري. ففي مثل هذا المناخ السياسي، يصبح العمل السياسي السري ضرورياً وبالتالي تولِّد الظروف الحاجة العملية لنشأة - واستمرارية - الحزب الطليعي. ولكني أرى مهماً انفتاح الأحزاب اليسارية والشيوعية والعمل ضمن برنامج تقدمي كيلا تقع في أخطاء الماضي القريب.

■ **دعني أسألك عن مسألة "اختراق" وسائل الإعلام الحديثة لمجتمعات "العالم الثالث". فقد كتبت أنت وتحدثت عنها كثيراً وضرورة توظيفها لتعبئة الرأي العام. فهذه الوسائل، لاسيما المرئية منها، تكون سيفاً ذا حدين: تفتح تلك المجتمعات للعالم الخارجي بشكل لم يسبق له مثيل، ولكنها تفعل ذلك بشكل (منليثي) يحدّ من تعدد وجهات النظر.**

■■ ما تفضلت به صحيح. أن تتواجد شبكات التلفزة عن طريق الساتلايت في مجتمعات العالم الثالث - المجتمعات العربية، على سبيل المثال - يعني بالضرورة تخلصها من الانغلاق والقوقعة السائدة فيما مضى. أصبح من السهل - نسبياً - الحصول على صحن لاقط، أو، على أقل تقدير، سماع المذياع. لكن المشكلة الأساس تكمن في كون هذه الشبكات الفضائية يملكها أربعة

أو خمسة أشخاص، وهم يقررون ما يُعرَض وما تحتويه لائحة الأخبار مساءً. وتُتخذ هذه القرارات بما يلائم رأس المال المتنفذ وأصحابه. فعلى سبيل المثال، لا يسمح حكام الصين للـBBC أن تبث على شبكات الكيبل cable التلفزيونية لمالكها الرأسمالي المتسلط روبرت ميردوخ، حصلت على امتياز البث في الصين. لكن حكام الصين يحرمون عليه بث برامج BBC، وهو سعيد بهذا المنع. والشبكات الفضائية (الستلايت) العربية تتحاشى المساس بحكام السعودية وسلطنات الخليج – لأسباب واضحة. فالتغلغل الإعلامي، كما قلت سيف ذو حدين حقاً.

ولابد هنا من التأكيد على أهمية تبني اليسار للتكنولوجيا الحديثة: الانترنيت، وما شاكلها، كوسيلة مهمة لنشر رسالته. ونلاحظ خاصة خلال العام الأخير توسعاً ملحوظاً في هذا المجال.

هناك أيضاً نقطة مهمة من المفروض الانتباه لها. أن وجود الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية دفع الغرب، أولاً، إلى إحداث الإصلاح السياسي، وثانياً، السماح بتعدد وجهات النظر. والآن بعد انهيار المنظومة الاشتراكية لم تعد هناك حاجة عملية – ولو شكلياً – لتقديم مثل هذه التنازلات من وسائل الإعلام الغربية لا تسمح الآن بتقديم وجهات نظر متعددة. وبالرغم من ذلك، علينا الاستمرار – وبكثب – في البحث عن خيارات لعالم أفضل.

- **في روايتك الأولى، *الانعتاق*، تناولت بصورة رائعة معترك الطائفية السياسية في أوساط اليسار الأوربي. ما الذي دفعك للكتابة عن هذا الموضوع، وكيف تكوّن أساس الرواية؟**

■■ كتبت الرواية عام ١٩٨٩، وكانت محاولة لإزالة عبء ثقيل عن كاهلي. أنا أكره الطائفية، أياً كان الشكل أو المضمون؛ والرواية جاءت لتعالج مسألة ملحة كان لها دور سيئ في نشاط اليسار. سعيت لمعالجة هذا الموضوع بتعقل وموضوعية. حاولت معالجة قضيتين، الأولى، الكشف عن النزاعات الحزبية بين المجموعات اليسارية وفي داخل بعض المجموعات، والثانية، تعرية دور بعض المنظمات في التقرب من دكتاتوريات العالم الثالث، على وجه التحديد، مجموعة تروتسكية في بريطانيا (حزب العمال الثوري Workers Revolutionary Party) التي كانت قريبة جداً من نظامي صدام حسين والقذافي. وكانت هذه المجموعة تستلم مبالغ من النظامين لدعم نشاطها وإصدار جريدة يومية. بالغت هذه المجموعة في تعظيم شأن النظامين، وغالت في المديح والتبجيل لصدام والقذافي. وملخص الكلام، كانت مساعي هذه المجموعة مخزية وأضحت وصمة عار لليسار. ولاتزال – وللأسف – مثل هذه الممارسات مستمرة حتى هذا اليوم. هناك التباس جذري وسط بعض أطراف اليسار ينبع من سوء فهم دور الإمبريالية وحكام دكتاتوريات العالم الثالث. إن مقاومة الإمبريالية – وهذه مسألة أساسية علينا الاستمرار والتصعيد في الجهود نحو المقاومة – لا تعني أن الدول أو الحكومات التي تحاربها الدول الإمبريالية دول أو حكومات جيدة. إن الدول الإمبريالية تشن الحرب ضد هذا أو ذاك لأسباب تخص مصالحها [الرأسمالية والاستراتيجية]؛ والتضاد لا يعني – منطقيا – أن الخصم جيد. وأفضل مثال على ذلك صدام حسين ونظامه الدكتاتوري. حسب تقديري، دمر صدام العراق خلال الفترة التي سبقت حرب الخليج الثانية. فالعراق، بالنسبة لي، كان حاويا لواحدة من أغنى الثقافات السياسية في المنطقة

كلها؛ وكان له طبقة مميزة من المثقفين والمناضلين السياسيين. (البعض قد يعتبر مصر مميزة في ثقافاتها ومثقفيها، إلا أن المسألة بالنسبة لي تتجسد في العراق لغناه الحضاري ولأمية مثقفيه ومناضليه وثقافاته. وكانت لي فرصة أن أتلمس كثيراً من الجو السياسي العراقي من خلال صحبتي لعدد غير قليل من عناصر اليسار الشيوعي). إن حيثيات الموضوع تتطلب تأملاً وتفحصاً دقيقاً لغرض فهم الوضع الراهن. فجناح حزب البعث – الذي تزعمه صدام فيما بعد – كان مسنوداً من قبل المخابرات الأمريكية، وجيء به إلى الحكم [عام ١٩٦٣] بدعم أمريكي صريح. [هنالك ملفات مفصلة عن العراق إبان الحكم الجمهوري الأول، والانقلاب الدموي الذي أجهض عليه عام ١٩٦٣، ودور الولايات المتحدة الرسمي في دعم الانقلاب الفاشستي والتمهيد له وفي التحضير لإبادة الشيوعيين والديمقراطيين آنذاك وتهميش العامل الجماهيري في السياسة العراقية – راجع ملفات وزارة الخارجية الأمريكية التي كُشف النقاب عنها عام ١٩٩٩ ومذكرات الوزير الأمريكي ماكنمارا عن تلك الفترة – و.ح] أضف إلى ذلك أن الحكومة الأمريكية شنت حرباً عنيفة ضد هذا الدكتاتور عام ١٩٩١ من دون نية إسقاطه مطلقاً – ولا أعتقد أن ذلك خاف على الشعب العراقي بل العكس، الحكومة الأمريكية مستمرة في حربها المدمرة وعقابها – نعم، عقابها للشعب العراقي من خلال الحصار الاقتصادي الجائر، والمثير للاشمئزاز. وهذا الحصار يُعتبر واحداً من جرائم الإمبريالية ضد الشعوب، والتي يجب أن تُحاكم عليها.

■ **اليسار – أو جزء غير ضئيل منه – لاقى صعوبة، كما يبدو لي، في تقييم طبيعة حكم البعث العراقي وصدام حسين، من جهة، والإمبريالية وجرائمها، من جهة أخرى. هناك، مثلاً، فئة استثنائية وسط اليسار نظّرت بأن حرب الخليج الثانية فرضت خيارين، لا ثالث بينهما: الفاشستية أو الإمبريالية، واختارت الأخيرة. هذه الفئة ضمت مجموعة من المثقفين ذوي المعرفة الواسعة بمنطقة الشرق الأوسط عموماً والعراق تحديداً، ومن لهم تاريخ غني وسط اليسار الأممي. أخص بالذكر ضمن هذه الفئة فريد هاليدي Fred Halliday (أستاذ العلوم السياسية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) – جامعة لندن). وفئة أخرى وسط اليسار، معظمها – وليس كلها – عرب، دافعت (ظاهرياً) عن صدام لـ"وقوفه ضد الإمبريالية". كما يبدو لي، لاحظنا تراجعاً ملموساً من المواقف التقدمية لمثل هذه الفئات فيما مضى إلى تبني سياسات رجعية. وقد نشخّص الوضع ككل كونه مثالاً نموذجياً لحالة التشوش والإرباك (وربما الصدمة وخيبة الأمل) التي أصابت عموم اليسار بُعيد انهيار ما سُمّي بالمنظومة الاشتراكية. وأود أن أضيف بأن هاليدي – على سبيل المثال، وإنصافاً للشخص – تحدث مؤخراً عن ضرورة النضال ضد، ومجابهة، النظام الرأسمالي. فما هي قراءتك لهذه الظاهرة؛ وبماذا تتنبئ – حسب تقديرك – حول مستقبل المواقف السياسية التقدمية في العالمين الأول والثالث؟**

■■ هنالك شريحة واسعة من الناس التي سلكت هذا الدرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وكان فريد هاليدي مثالاً جيداً لحالة الإرباك والتشوش، لاسيما وأنه كان مقرباً جداً من نظام الاتحاد السوفيتي. لقد انتقل، كما فعل آخرون، من مركز قوة إلى آخر. وأعتقد أن مثل هؤلاء الأشخاص مولعون بالسلطة وبمظاهر السلطة. قد يكون هذا التشخيص فجا نوعا ما، إلا أنه غير بعيد عن الحقيقة.

وهنالك أيضا كنعان مكية، الذي كان تروتسكيا، ثم راودته أوهام حول دور السياسة الأمريكية في العراق والمنطقة. إذ كان يلتقي بموظفين من الخارجية الأمريكية ويتأثر كثيرا بأقوالهم ووعودهم؛ ونشط بعض الوقت متصورا لنفسه دورا بارزا في عملية التغيير في العراق وفي إزالة صدام من الحكم.

- **ما تفسيرك لمثل هذا التحول؟**

■■ كأفراد، نحن عرضة لأشكال وأنواع من التغيرات. والوضع العام حرج وصعب لليسار منذ أحداث ١٩٨٩ وما تلاها، وكما ذكرت، فالناس يتفاعلون مع التغيرات الكبيرة بصور مختلفة. أسهلها، بالطبع، الاستسلام لسياسات الولايات المتحدة وإعلان الطلاق مع الماضي ومع النضال والمواقف السليمة. إن الكثير من اليساريين انهاروا وأذعنوا بصورة فجة؛ والبعض الآخر ابتعد عن كل ما له علاقة بالسياسة – ولكن بشكل محترم نوعا ما. أما لماذا يتصرف البعض بهذا الشكل أو ذاك فمسألة معقدة وقد لا نفهمها كليا. إن الاستسلام لأمريكا أو الإذعان للنظام الرأسمالي لم يكن أبدا خيارا يراودني، النضال هو خياري الوحيد.

- **دعنا ننتقل لرباعيتك عن تراث الثقافة العربية – الإسلامية التي تسعى لمعالجة غنى وتناقضات هذا التراث الثقافي. هل تحدثنا، بشيء من التفصيل، عن بواعث هذا المشروع وأهدافه؟**

■■ ولد مشروع هذه الرباعية إبان حرب الخليج الثانية, عندما سمعت في التلفزيون تعليق أحد "الخبراء" الغربيين بأن العرب عديمو الحضارة والثقافة. فأثارني وأغضبني هذا التعليق الغبي، ثم بدأت عندي عملية طويلة من التفكير والبحث عن الأسباب التي حالت دون تطور الإسلام، لماذا لم يمر الإسلام بعملية إصلاحية كالمسيحية؟ وأخذتني هذه التساؤلات، من بين ما أخذتني، إلى إسبانيا الأندلسية، لأن الإسلام هناك بلغ مرحلة متقدمة، إذ كان على المسلمين أن يتعايشوا مع المسيحيين ويجابهوا يوميا الكنيسة الكاثوليكية. وقد أتيحت حينئذ حرية واسعة للمفكرين والفلاسفة المسلمين للاطلاع على خصوصيات الكاثوليكية ومن ثم تحديها. فكان لنا ابن سينا وابن رشد ومجموع التراث الفلسفي الإسلامي – الأندلسي، كان يعتبرهم قضاة وولاة بغداد حينذاك أشخاصا خطرين، بل مخربين. عندما اكتشفت كل ذلك من خلال قراءاتي أحسست بفرح غامر. لقد كان ذلك بالفعل تراثا فلسفيا متطورا. وعلى سبيل المثال، كتب ابن رشد – في القرون الوسطى – بأن أحد أبرز مواطن الضعف في الإسلام هو تغييب دور المرأة في قيادة وتسيير أمور الدولة؛ بدأ بعدها بتشريح وتحليل دقيق للمعضلة وصولا إلى حل معقول. وأعتقد أن تحليله لدور المرأة في الدولة يجب أن يعتبر أول موقف سياسي مناصر لحقوق المرأة (feminist) في أصول الفلسفة ككل، وليس فقط الفلسفة الإسلامية العربية. وهذه الثقافة الغنية والعميقة كان من الممكن أن تلعب دورا مؤثرا أكبر على الثقافات الأوروبية لو لم تسحق.

كان ذلك موضوع الرواية الأولى في الرباعية، **أظلال شجرة الرمان**، وفي الرواية الثانية،

كتاب صلاح الدين، عالجت فيها الحملات الصليبية وحاولت أن أبين كيف هوجمت الحضارة العربية - الإسلامية، هذه الحضارة الفائقة التطور في وقتها، من قبل الهمجية الأوربية. وكان لي هم آخر هو: كيف أن القائد الوحيد الذي وحد جموع العرب لمجابهة خطر البرابرة كان كرديا، وكيف كان يمتعض منه أمراء الشام ويتعجبون لانقيادهم له - ومع ذلك تبعوه وساندوه؟ نجح صلاح الدين في قيادة العرب وتحرير أرضهم بالرغم من الصعاب والمشاكل الجمة التي طالما اشتكى منها. وكما في الرواية الأولى، عمدت إلى إظهار التنوع الغني للثقافة والبيئة السائدة آنذاك مثل الدور الفعال لمساهمة الأقليات في الأنشطة الاجتماعية، (..) كانت أهداف الرواية الأساسية: آ- تعرية ومهاجمة جهل الغرب [بالحضارة العربية - الإسلامية]؛ ب- إظهار وإثبات إمكانية أن تكون مسلمين (معرفة وحضارة) أي عقلانيين؛ ج- مجابهة الأصوليين والمتزمتين دينيا. لقد أصبح عندي معرفة واسعة بالتاريخ الإسلامي وبوسعي الآن مناظرة أي من الأصوليين الإسلاميين - وصار بعضهم يتحاشى مجادلتي. وخلال عرضي للروايات والقراءات التي أقوم بها في المحافل الأدبية، يهاجمني بعض الأصوليين على أساس أني كافر وليس من حقي الكتابة عن الإسلام. وعندما أحاججهم وأشرح لهم بعض المسائل بالتفصيل، يردون بقولهم إنها كذب؛ وأرد بدوري وأبين لهم أن قولهم هذا ناجم عن جهل، فيسكتون كالخرسان. فلا يستطيع المتزمتون الجهلة أن يدافعوا عن الإسلام، الحضارة والتاريخ والثقافة، كما أدافع عنه أنا بإخلاص وصدق وعن فهم وبأسلوب عقلاني. وهكذا كما ترى فإن جهودي تصب في حقلين: مجابهة الأصوليين الإسلامويين، من جهة، ومجابهة الأصولية الفجة للعنصرية الغربية، من جهة أخرى.

الرواية الثالثة، **الامرأة الحجرية** [التي صدرت هذا الصيف]، تحكي عن انهيار الإمبراطورية العثمانية التي دامت من القرن الخامس عشر إلى العشرين. تدور أحداث الرواية عام ١٨٩٩ وتصور انهيار الإمبراطورية من خلال الصراعات والخلافات العديدة ضمن عائلة أرستقراطية ذات نفوذ سابق. لقد مثلت تلك الحقبة الزمنية آخر فرصة لتطوير الدولة والثقافة وإنقاذ الإمبراطورية من الانهيار؛ إلا أن شيوخ الدين العثمانيين عارضوا التغيير وحاربوا التحديث. كانت تلك الفترة مثيرة حقا. مثلا منع رجال الدين، ولفترة طويلة، آلات الطباعة. وهكذا أسهمت التركيبة الاجتماعية أساسا في خلق جهاز بيروقراطي جامد، من ناحية، وظلامية مقيتة، من ناحية أخرى: هذا المركب المزدوج أجهز على الإمبراطورية العثمانية.

أما خاتمة الرباعية فستدور أحداثها في القرن العشرين، وفي الحقيقة لم أبدأ في التفكير مليا في كيفية بناء الحدث روائيا، وآمل أن أنجزها أواخر العام القادم. وبها سينتهي هذا المشروع، وسأرتاح بعض الشيء قبل أن أبدأ بمشروع آخر.

■ **ما وجهة مشروعك الآخر هذا؟**

■■ إنه مشروع الثلاثية الروائية عن الاشتراكية. **الانعتاق** كانت الأولى، تلتها رواية **الخوف من المرايا**، عن سقوط الأنظمة الشيوعية. وأنوي كتابة خاتمة للثلاثية عما تحدثنا عنه مسبقا: حالة المثقفين خلال المراحل الانتقالية والتغيرات الكبيرة وفترات السيولة الفكرية والسياسية. سأبدأ

العمل على هذه الرواية بعد الانتهاء من الرباعية الإسلامية. وبعد الانتهاء من هذين المشروعين، سأفكر بما أرغب الخوض فيه بعدها.

■ **في رواية *الخوف من المرايا* عالجت، بالإضافة إلى مسألة الشمولية في السياسة والإيديولوجيا، العلاقات البطرياركية وأبعادها. حدثنا قليلا عنها.**

■■ على القارئ للرواية أن يستخلص الفحوى. كتابة الرواية تختلف جذريا عن عمل تاريخي أو فلسفي، فعوامل خفية واللاوعي تلعب دورا مهما في العمل الإبداعي. ولا يمكن أبدا استنباطها مسبقا. بل أحيانا أستغرب لبزوغ بعض الشخصيات – في الرواية – من حيث لا أعلم.

■ **تقصد أن عملية الكتابة تتطور تدريجيا وتتصف بخصوصية استمرارية.**

■■ بالضبط. هكذا دوما. كتابة الرواية عملية تطور واستمرارية.

■ **دعنا ننتقل إلى مجال آخر. ماذا يحمل المستقبل لمجلة اليسار الجديد؟**

■■ ستستمر مجلة **اليسار الجديد**، كما كانت سابقا، كمجلة لليسار. سعينا دوما لتطويرها وتحسين نوعية ما ينشر على صفحاتها، وحاولنا إزالة الأكاديمية المفرطة التي طالما وصمت المجلة. على سبيل المثال، أنا لست ضد المقالات الطويلة، ولكن ضد المقالات المحشوة بما هو غير مفهوم ومبهم، ويورد مقارنات أكاديمية بعيدة عن هموم الناس وعن تحفيز الناس للتفكير والنقد البناء.

علينا إدراك أن المسلمات القديمة لم تعد مجدية في هذه المرحلة. نحن، كيساريين، لن ننجح في كسب الجماهير وتعبئتهم ضد النظام الرأسمالي إذا استمررنا في تكرار الكليشات القديمة فقط. علينا، في الكتابة أو الخطاب، عدم القبول بأي مسلمات دون مراجعة وتمحيص ومن الضروري أن يبدأ الشرح من الأساسيات. إن استيعاب هذه المسألة سيؤهل الكاتب للكتابة بسلالة ووضوح فيخدم نفسه بقدر ما يخدم القارئ.

المشكلة الراهنة أن شباب اليوم ينشأون وسط ثقافة سياسية مجردة من التاريخ. فنحن قبل ثلاثين عاما أو أكثر، تربينا على قراءات عن الثورة البلشفية، لينين، سي.ل.ر. جيمس C.L..R. James، الخ. وعلينا أن نعيد اهتمام الناس، والشباب خصوصا، بالتاريخ. وكسبهم سيتم من خلال أسلوب مرن وواع في الكتابة والخطاب كما ذكرت. هذا ما تسعى إليه مجلة اليسار الجديد، وسنرى إن يحالفنا النجاح..

■ **هناك عدد غير قليل من المطبوعات اليسارية في الغرب. إلا أنها تتباين كثيرا في مقدار تمسكها بالتحليل النقدي للنظام الرأسمالي ومدى التزامها بالهدف الاشتراكي. ما هي العوامل المسؤولة عن استمرارية أو زوال أي مطبوع يساري، بجانب دأب ومثابرة هيئة تحريرها وإسناد القراء –**

المعدودين – لها؟ خذ مثالين بارزين: مجلة اليسار الجديد والمنثلي رفيو Monthly Review، مثالين على الالتزام والصمود في فترات عجاف. ما هي هذه العوامل حسب تقديرك؟

■■ إنها مسؤولية. فنشر مجلة يسارية يعني بالضرورة التمسك بالتزام تجاه القراء والمؤيدين للمجلة. ولكن من غير الممكن أن ندوم دون كسب شرائح المجتمع الشابة – من هم في العشرينات أو الثلاثينات. إن الاعتماد على كل ما هو عتيق فقط دون التجديد، يؤدي للانهيار والزوال حتما. كيف نكتسب الشباب لجانبنا فكريا؟ مؤسسو مجلة اليسار الجديد في مرحلة متقدمة من العمر وليس بوسعهم تحدي قوانين الطبيعة، وسعينا – ونسعى – لكسب مجموعة من الشباب حول المجلة لنبث فيها روحا جديدة تواصل العمل الذي بدأنا به. نحن الآن نعمل مع مجموعة من الشبان والشابات، ونعدهم فكريا ونزودهم بما اكتسبنا من خبرة ومعرفة، معولين عليهم أن يستلموا الراية بعدنا – ونرجو لهم حظا موفقا. فبعد مضينا من هذا العالم، سيتولون إدارة المجلة وتسييرها، وعلينا الآن الإعداد الرصين لمرحلة الانتقال ولهم أوفر الحظ.

■ **ما قولك في أوضاع المثقفين العرب في الغرب؟**

■■ هناك تراث غني في الجدل والمعارضة ضمن الثقافة العربية، بالرغم من كتب الأنظمة العربية. ومن الملح على العرب القاطنين في دول اللجوء أو المنفى أن لا يتقوقعوا ويتفردوا في سلوكيتهم وحياتهم. لندن، على سبيل المثال، تضم أكبر عدد من العرب اللاجئين أو المنفيين – سابقا بيروت احتلت مركز الصدارة حتى اندلاع الحرب الأهلية التي اضطرت الكثير منهم للنزوح عنها. إلا أن اليساريين، تحديدا، بحاجة أن يصدروا مجلة دورية كمجلة اليسار الجديد باللغة العربية. مجلة تخترق الحدود حقيقة ومجازا – أقصد فكريا: مجلة جدل فكري، ثقافي وسياسي، ولا تكون مختصة بالعالم العربي فقط. مجلة **اليسار الجديد**، على سبيل المثال، تنشر الآن بالإسبانية، وهذا يعني انتشارها في عموم أمريكا اللاتينية وتوسع مجموع القراء بشكل كبير وفي قارة مختلفة كليا عن القارة الأوربية أو أمريكا الشمالية. هذا يحتم علينا نشر مقالات تعكس اهتمامات سكان أمريكا اللاتينية وتعالج قضاياهم الملحة والجدل الدائر في هذه المجتمعات. بالطبع هذا التوسع إيجابي للمجلة نفسها.

من هذا المنطلق، أعتقد أن مجلة عربية يسارية على هذا النمط ستستقطب شريحة واسعة من القراء – على افتراض أن لا تصبح وسيلة للتنافس وتمجيد الذات. أنا متأكد إذا ما تواجدت مثل هكذا نشرة – ثقافية – سياسية – فإنها ستنتشر في كل البلدان العربية؛ وحينذاك فالكتابات يجب أن تعكس هموم ومشاغل الناس بقدر ما تسعى لتثقيفهم وتوعيتهم. مثلا، عبد الرحمن منيف، أو غيره، يفضح العائلة المالكة السعودية وكيف اغتصبت ذلك البلد. إن تعرية كهذه لا يجرؤ الإسلاميون عليها. وكتابة رصينة وعقلانية عن موضوع كهذا ستنتشر في كل البلدان بضمنها المملكة السعودية، وسيقرؤها حتى أفراد العائلة المالكة. هذا ما يتطلب على المثقفين اليساريين العرب عمله.

قمة جنيف ٢٠٠٠ للتنمية

تفاؤل لم يبرره الواقع

لبيد عباوي

افتتحت في جنيف في ٢٦ حزيران أعمال الجلسة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العمومية للأمم المتحدة تحت عنوان "التنمية الاجتماعية وما بعد، تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة" وأنهت أعمالها في الأول من تموز بعد إقرارها ثلاث وثائق رئيسية هي الإعلان السياسي، واستعراض وتقييم وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وإجراءات ومبادرات أخرى لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة.

وأتت اجتماعات جنيف استكمالاً لمؤتمر القمة للتنمية في كوبنهاغن ١٩٩٥، وبحث المخاطر التي تواجه الإنسانية وتعيق عملية التنمية الاجتماعية وأهمها الفقر، سوء الأوضاع الصحية، تفشي الأمراض المعدية والجرثومية، تدهور مستوى التعليم والبطالة، تفاقم مشكلة الديون الخارجية للدول النامية ومستحقات خدمتها، وقضايا حقوق المرأة والاندماج الاجتماعي وأمور عديدة أخرى، والتي تفاقمت كلها مع العولمة، على وجه الخصوص، وتزايد الهوة بين دول الشمال والجنوب التي تتحمل أوزار التخلف الاجتماعي والتبعية الاقتصادية والفقر.

أقرت قمة كوبنهاغن عشرة التزامات تعهدت دول العالم تنفيذها لمعالجة الفقر وبرامج للتنمية البشرية المستديمة ضمن تنمية شاملة ومندمجة وطنياً وإقليمياً ودولياً، وخطة عمل لتنفيذ التزاماتها وعقد جلسة استثنائية للجمعية العمومية بعد خمس سنوات لتقييم ما تحقق وتحديد المعوقات وأسبابها وإعداد مقترحات ومبادرات لتنفيذ الالتزامات.

بدأت التحضيرات لقمة جنيف منذ أكثر من سنة بعد قرار الجمعية الوطنية تشكيل اللجنة التحضيرية، والتي أعدت مسودة الوثائق الثلاث في خريف العام الماضي، وعقدت اجتماعها الأول لمناقشة الوثائق في نيويورك في الفترة ١-١٥ نيسان الماضي، وبسبب الخلافات الحادة بين مراكز القوى الرئيسية في الأمم المتحدة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي،

ومجموعة الـ٧٧ (الدول النامية + الصين) بقي العديد من الفقرات تحت المناقشة، مما اضطر اللجنة التحضيرية لعقد اجتماع تكميلي بين ١٧-٢٣ أيار ، و لقاء غير رسمي بين ١٤-١٦ حزيران للوثائق الثلاث عشية انعقاد قمة جنيف، مع ذلك بقي حوالي نصف الفقرات بين الأقواس لطرحها على المؤتمر والبت فيها.

قمة جنيف ضمت ثلاث فعاليات متوازية، الأولى الجلسة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة والتي حضرتها الوفود الرسمية من ١٧٢ دولةً، بينهم عدد من الرؤساء والأمراء ورؤساء الوزارات ونوابهم والوزراء، وتناوب رؤساء الوفود لإلقاء كلمات بلدانهم فقيموا نتائج قمة كوبنهاغن وتحدثوا عن المنجزات والمعوقات في بلدانهم في تنفيذ الالتزامات نحو التنمية الاجتماعية. ومن الملفت للنظر، أن الأغلبية الساحقة من الوفود قدمت تقييماً سلبياً عن نتائج تطبيق التزامات قمة كوبنهاغن، وعرضت صورة قاتمة عن أوضاع الفقر والبطالة والتراجعات في العديد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية في أغلب بلدان العالم، وبينما حملت البلدان النامية المسؤولية على الدول الغنية لإخفاقها في الالتزام بتعهداتها ووعودها إزاء البلدان الفقيرة ودعم البرامج التنموية لها، وخاصة في الدعم المالي وفي تخفيف أو إزالة الديون التي تعتبر من أهم معوقات التنمية، ركزت وفود البلدان الغنية على انعدام التوجهات الجدية والبرامج التنموية للبلدان النامية مشيرة إلى استفحال ظاهرة الفساد والحكم الرديء والممارسات اللاديمقراطية وتخلف البنى الإدارية وبيروقراطية الأجهزة ..الخ، أما السيد كوفي عنان فقد كرر في كلمته الافتتاحية نداءه إلى الدول الغنية لزيادة مساعداتها التنموية والعمل بشكل أعمق وأسرع على إعفاء الدول الأكثر مديونية من ديونها. ولكنه حاول تبرير الشروط التي تضعها الدول الغنية مشيراً "عندما يصبح واضحاً أن الموارد الإضافية المتاحة سوف تستخدم فعلياً في توفير خدمات اجتماعية يستفيد منها الفقراء، سيتوجب تأمين هذه الموارد بما يسمح بزيادة الإعفاءات من الديون وتفعيل المساعدات التنموية". وفي ملاحظة انتقادية إلى الدول النامية، أضاف "إنه من الصعب تحقيق هذه المعادلة، عندما يكون هناك أسباب تجعلنا نعتقد أن الموارد الإضافية قد تستخدم لشراء أسلحة أو لرفع مستوى المعيشة لطبقات النخبة". وأردف قائلاً " أنه حتى إن فتحت الدول الغنية أسواقها للدول النامية، فإن هذا بحد ذاته ليس ضماناً للرخاء الاقتصادي، إن المزيد من الأسواق المفتوحة يمكن أن يخدم فقط الدول القادرة على تموين هذه الأسواق ببضائع يريد الناس شرائها، وهذا يعني الدول التي تتمتع بقيادة سياسية حكيمة وسياسات اقتصادية معروفة مما يخلق مناخاً مشجعاً للاستثمارات الداخلية والخارجية. أما الدول التي عانت من نزاعات أو إجراءات متشددة غير ضرورية أو التي كبلت بمسؤولين غير خاضعين للرقابة أو المحاسبة فلن تستفيد إلا بنسب ضئيلة من هذه المساعدات الاقتصادية مهما كان مصدرها".

الفعالية الثانية في جنيف كانت أعمال اللجنة الجامعة المخصصة لمناقشة مسودة الوثائق الثلاث التي ستصدر عن القمة (Ad Hoc Committee of the Whole) والتي عقدت عدة اجتماعات عامة لمتابعة أعمال اللجان الفرعية الثلاث المعنية باستكمال الوثائق، كما استمعت اللجنة إلى مداخلات ممثلي المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة ولجانها المتخصصة وكلمات المنظمات غير الحكومية

الدولية والإقليمية، ومنها مداخلة قدمت باسم الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية، نيابة عن جميع الوفود العربية الأهلية وغير الحكومية التي شاركت في أعمال المؤتمر.

دارت أعمال اللجنة في أجواء صعبة من الخلافات بين ممثلي الدول النامية والدول الغنية المتمثلة بالولايات المتحدة وكندا واليابان ودول المجموعة الأوروبية، هذا فضلاً عن الخلافات والتباين في وجهات النظر بين ممثلي الحكومات من جهة والمنظمات غير الحكومية في البلدان نفسها أو المنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

ففي الإعلان السياسي الذي تضمن عشر فقرات، استعصى النقاش حول فقرتين، الأولى متعلقة بإزالة الفقر حيث طالبت مجموعة الدول النامية بأهمية تعبئة موارد إضافية على المستوى العالمي لتوسيع العمالة المنتجة مع الاحترام الكامل للحقوق الأساسية للعمال، بما في ذلك حقوق العمال المهاجرين، وتعزيز التكامل الاجتماعي مع الاحترام الكامل لعدم التمييز والتسامح والتنوع وتهيئة بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية. وقد رفضت الدول الغنية هذا التعديل. أما الفقرة الثانية والمتعلقة بمواجهة تحديات العولمة وأهمية الإصلاحات في المؤسسات المالية الدولية، فقد اقترحت الدول النامية إضافة حول الإصلاحات لإيجاد نظام مالي أقوى وأكثر استقراراً على أن يكون ديمقراطياً وشفافاً ومسؤولاً. وهذا المقترح رفض بدوره من الدول الغنية وخاصة الولايات المتحدة. وفي الأخير جرى اتفاق تساومي بإدخال التعديلات على الفقرة الأولى مقابل موافقة الدول النامية على حذف مقترحها للفقرة الثانية.

أما الوثيقة الثانية والتي أقرت بعد تعديلات طفيفة عليها، فهي لتقييم تنفيذ نتائج مؤتمر كوبنهاغن، فأشارت إلى الأولوية المتزايدة التي باتت تحظى بها التنمية الاجتماعية في سياق أهداف السياسات الوطنية والدولية وجعل التقدم الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والدولي. ويشير التقرير إلى أنه في الوقت الذي تحقق بعض التقدم في مجالات معينة، فإنه لم يتحقق في مجالات رئيسية أخرى إلا القليل، بينما لحق في بعض المجالات تراجع وانتكاس واضحين. وخاصة استمرار وتنامي عدم المساواة بين الدول وداخل كل دولة، والنتائج السلبية للعولمة وما تشيعه من شعور بانعدام الأمن مع اتجاهاتها إلى تهميش بعض البلدان في الاقتصاد العالمي، وخاصة البلدان النامية. وأشار التقرير إلى أهمية اللجوء إلى الإجراءات الجماعية لاستباق العواقب السلبية الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة للعولمة والعمل على إزالتها، وتعميم المكاسب الإيجابية (في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية) لجميع أفراد المجتمع. وترى الدول النامية أن معدلات التبادل التجاري الدولية تسير بالضد من مصالحها، وتدنت الموارد المالية المقدمة إليها لتسهيل برامجها التنموية، وتضاعف عبء المديونية الكبير وعدم قدرة الكثير من الحكومات على خدمة مديونياتها الخارجية المتزايدة والذي تسبب في تآكل الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، يتسبب التكوين غير السليم لبرامج التكيف الهيكلي في إضعاف القدرة الإدارية للمؤسسات العامة، كما يضعف قدرة الحكومات على الاستجابة لاحتياجات التنمية الاجتماعية الخاصة بالفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع وعلى توفير الخدمات الاجتماعية الكافية.

وأشار التقرير إلى ضعف التقدم و تفاوته في مختلف البلدان، في مجال إسهام الحكومات وبالتعاون مع جهات فاعلة في المجتمع، في تهيئة بيئة تمكينية لتحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق بذل الجهود لضمان شيوع الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرار، وضمان سيادة القانون، ومساءلة المؤسسات الحكومية، وتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وفي بذل الجهود لتعزيز السلم والأمن، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في التنمية، ونشر التسامح واحترام التنوع الثقافي والعرقي.على سبيل المثال، يوجد ٢٩ بلداً تقل فيها نسب الالتحاق بالمدارس عن ٥٠% بدلاً من النسبة المستهدفة وهي ٨٠% للأطفال في سن التعليم الابتدائي، وفي أفريقيا لا يزال حوالي ثلث الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة محرومين من أي فرصة للحصول على للتعليم. وفي جنوب آسيا يوجد ٥٠ مليون طفل خارج مجال التعليم الابتدائي.

وتباين التقدم نحو القضاء على الفقر، ففي العديد من البلدان زاد عدد الذي يعانون من الفقر عن المعدلات السائدة عام ٩٥ وتدهورت معدلات تقديم الخدمات الاجتماعية، وأسهمت البطالة المتزايدة في خلق حالات انعدام المساواة والفقر والاستبعاد الاجتماعي، وشخص التقرير الزيادة الحادة في معدلات الفقر بين النساء واستمرار التمييز ضدهن في سوق العمل والأجور ، فضلاً عن مجموعة أخرى من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في علاقات الجنسين وتبقي على التمييز القائم ضد المرأة وفي إعاقة تمكينها اقتصادياً.

وأشار التقرير إلى العقبات القائمة أمام حق الشعوب في تقرير المصير، ولا سيما الشعوب الخاضعة للاستعمار أو أشكال أخرى من السيطرة الأجنبية أو الاحتلال والتي تؤثر تأثيراً معاكساً على التنمية.

أما الوثيقة الثالثة والتي تتعلق بإجراءات ومبادرات أخرى لتنفيذ التزامات القمة، فقد نالت قسطاً كبيراً من النقاش والخلاف الحاد بين ممثلي الدول حول العديد من القضايا، ورغم الجلسات الطويلة منذ افتتاح القمة فقد بقي العديد من الفقرات غير محسوم حتى اليوم الأخير، واضطرت اللجنة التحضيرية لتمديد المؤتمر يوماً للحصول على توافق الوفود على الفقرات موضع الخلاف.

لقد كان واضحاً أن الأطراف المتنفذة تمسكت بمواقفها كي تفرض على المؤتمر التسويات التي من شأنها حذف أي فقرة غير مرغوبة من وجهة نظرها، وهذا ما طرحته مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية بحذف التفاصيل في بعض الفقرات الخلافية والعودة إلى اللغة المتفق عليها في مؤتمرات سابقة، وذلك في محاولة منها لعدم القبول بمبادرات جديدة، وأيدها في ذلك ممثل المجموعة الأوروبية واليابان، بينما احتج المندوب الباكستاني نيابة عن مجموعة الدول النامية متهماً الولايات المتحدة بازدواجية الموقف مؤكداً أن اللغة الموحدة تنطبق على جميع الفقرات وليس فقط الخلافية منها، واقترح المندوب الصيني وأيده الإيراني عقد اتفاق رزمة(Package deal) عبر مساومات متبادلة، وبدا على الرئاسة سعيها، بسبب ضيق الوقت، لحذف الفقرات الخلافية، وهذا ما جرى بالفعل حيث حذفت ٢١ فقرة وجرى تعديل ٥١ فقرة بعد حذف التفاصيل في متنها، أي حذف كل ما هو خلافي في مسودة الوثيقة التي تضم ١٦٠ فقرة من الفقرات المحذوفة:

ـــ زيادة المساعدة الدولية والتعاون التقني وتمويل التنمية استكمالاً لجــهود البلــدان الناميــة والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في النهوض بالتنمية الاجتماعية.

ـــ الاعتراف بأهمية التضامن الدولي وتقاسم الأعباء في تعزيز الحماية الدولية للاجئين، مــع إيلاء اهتمام خاص للمشردين داخلياً.

ـــ دعوة الحكومات ومؤسسات المنظمة الدولية والمؤسسات المالية العالمية وكذلك منظمــات المجتمع المدني، للقيام بمبادرة متعددة الأطراف للتوصل إلى فهم أفضــل للأعبــاء الاجتماعيــة للعولمة والعمالة الكاملة، والعلاقة بين التجارة والتنمية والفقر وقضايا العمل.

ـــ توفير الظروف بالتعاون مع المنظمات الفاعلة دولياً وذات الصلة لإعادة اللاجئين طوعــا إلى أوطانهم بأمان وبكرامة وإعادة إدماجهم فيها

ـــ التأكيد على الحاجة إلى معالجة أسباب النزاعات المسلحة لحماية المدنيين علــى المــدى الطويل، بوسائل منها تعزيز النمو الاقتصادي،والقضاء على الفقر وتعزيز التنميــة المســتدامة، والمصالحة الوطنية، وحسن إدارة الحكم، والديمقراطية، وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ـــ اتخاذ تدابير ملموسة لانهاء الاحتلال المعيق للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

ـــ توفير تعليم جيد للجميع، خاصة الأساسي، وإزالة الفوارق بين الجنسين و تعبئة المــوارد المخصصة للتعليم على الصعيد الوطني والدولي. وتحديد عام ٢٠١٥ لتوفير التعليم للجميع ووضع خطط لتنفيذ ذلك، وتحقيق تحسن بنسبة ٥٠% في مستويات إلمــام الكبــار بــالقراءة والكتابــة، والاعتراف بالنقص المزمن في تمويل التعليم الأساسي، و ضرورة تقديم دعم مالي إضافي بحـدود ٨ بلايين دولار سنوياً، وتوفير المبلغ من الحكومات الوطنية والجهات المانحة والمصارف الدولية والمجتمع المدني.

ـــ عدم استخدام الأغذية والأدوية للضغط السياسي (بعد إصرار الولايات المتحدة على حذفـها من الوثيقة، تقرر إدراجها في الإعلان السياسي)

ـــ كفالة الحكم السديد، بما في ذلك الشفافية والمساءلة والرقابة الفعالة ومراقبة الميزانيات.

ـــ الاسراع باعفاء الدول الفقيرة من الديون بصورة تامةً لتخفيف العبء على الــدول التــي تتخذ استراتيجيات لتخفيف وطأة الفقر.

ـــ تعزيز التعاون متعدد الأطراف لتقاسم المعلومات ولتيسير الحصول عليها.

ـــ إقامة وتعزيز قنوات للحوار مع مؤسسات المال والصناعة ، سواء داخــل الحكومــات أو خارجها، كالمصارف المركزية والمنتديات الصناعية الرئيسية.

وفي الجلسة الختامية للجنة التحضيرية يوم ٧/١ أقرت الوثائق مع التعديلات، ما عدا الفقــرة ٦٩ من الوثيقة الثالثة، التي سبق وأن اقترحتها سوريا، وهي تدعو لاتخاذ تدابير ملموسة لوضــع حد للاحتلال الأجنبي بوصفه عقبة خطيرة تعوق النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي. فقد فشلت

المداولات على الاتفاق على هذه الفقرة وأمام إصرار سوريا على إبقائها ورفض الولايات المتحدة لها ومطالبتها بحذفها، وفي الجلسة الختامية تحدث الوفد السوري مطالباً بإبقائها وأيده حوالي ٢٥ وفداً آخر من البلدان العربية والآسيوية والإفريقية، وتحدث ضده وفود الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي مطالبين بحذفها، وبعد ثلاث ساعات من المداولات تمخضت عن حذف الفقرة برمتها وإضافة جملة إلى الفقرة ١٨ من التقرير نفسه يطالب باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة المعوقات أمام التنمية الاجتماعية لشعوب البلدان التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي، أي حذف أي إشارة إلى إزالة الاحتلال نفسه، وهذا ما يعكس قوة الولايات المتحدة وحلفائها على سير أعمال وقرارات الأمم المتحدة ومؤتمراتها.

وفي ضوء الوثائق المقرة، يمكن اعتبار قمة جنيف قد نجحت في إعادة طرح الموضوعات الأساسية التي تتعلق بالتنمية الاجتماعية على النطاق الدولي وتحديد المعوقات، ولكنها تراجعت في تحديد السقف الزمني لتحقيق الأهداف، وخاصة في موضوعات إزالة الفقر ورفع المديونية وتوفير التعليم المجاني في المراحل الأولى والوسطية، وفي التخلص من الأمراض المعدية كالسل والملاريا والتيفوئيد، وعلى وجه خاص مرض الإيدز الخطير الذي يزيد انتشاره، في أفريقيا بشكل خاص، ويحصد سنوياً مئات الألوف من الضحايا. واعتبرت العديد من الوفود الحكومية وغير الحكومية أن مقررات جنيف تشكل تراجعاً عن الالتزامات والتعهدات التي قطعتها قمة كوبنهاغن ١٩٩٥. وتحمل الدول النامية والأغلبية الساحقة من المنظمات غير الحكومية مسؤولية ذلك على الدول الغنية التي لم تلتزم بوعودها وتراجعت عن العديد من تعهداتها، وسعت في جنيف إلى تمييع الكثير من الالتزامات السابقة للتخلص من المسؤولية من جهة، ولرمي الثقل على كاهل الدول النامية التي تعاني بالأساس من قلة الموارد والقدرات التي تمكنها من معالجة معوقات التنمية الاجتماعية.

لقد أشارت قمة جنيف بصواب إلى التراجعات والفشل في تحقيق الأهداف التي رسمتها قمة كوبنهاغن على جميع الدول من أجل التعاون في معالجة معوقات التنمية ووضع البرامج الكفيلة بتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وأشرت من جديد إلى مكامن الضعف والأسباب، ولكنها فشلت في تحديد المسؤولية لذلك، واختلفت التقييمات والتقديرات على ذلك بين الدول النامية التي تعلق المسؤولية كاملة على الدول الغنية لفشلها في الوفاء بتعهداتها ووعودها وتعتبر أن أحد أسباب ذلك هو هيمنة العولمة الوحشية على مقدرات الشعوب، والخضوع التام لقرارات وتوجهات المؤسسات المالية الدولية وسياساتها في فرض الشروط المجحفة على الدول النامية مقابل توفير المساعدات، مما اضطر العديد من الدول على اتخاذ إجراءات تقشفية شديدة زادت من معدلات الفقر والتهميش لفئات واسعة من مجتمعاتها.

أما الدول الغنية فتضع اللوم على الدول النامية في معرض دفاعها عن الانتقادات الموجهة إليها، وذلك لإخفاق الأخيرة في وضع برامج وطنية متوازنة لمعالجة مشاكل التنمية ولعدم استثمار الدعم والمساعدات التي تتلقاها لأغراض التنمية، بل استخدامها للحصول على السلاح وبناء

الأجهزة العسكرية والأمنية على حساب حاجات شعوبها. وتعتبر أن من الأسباب الرئيسية وجود الحكم غير السليم في معظم هذه الدول وانعدام الديمقراطية والحريات الأساسية وخروقات حقوق الإنسان، وانعدام الشفافية والمسائلة لحكومات هذه البلدان.

ويمكن تلخيص الصعوبات التي واجهتها مداولات مؤتمر جنيف بالقضايا التالية:

ـ العولمة وتأثيراتها ونتائجها السلبية وكيفية مقاومتها والتصدي لها.

ـ مشاكل الاستثمار في التجارة والصحة والتعليم وفي برامج تقليص وإزالة الأمراض والأوبئة.

ـ القضايا التي تتعلق بالموارد،وخاصة على الصعيد الدولي حيث يوجد إشكاليات كالمديونية والضرائب والمساعدات غير المشروطة.

ـ توسع الهوة بين الشمال والجنوب بما في ذلك من حيث التكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية.

وعلى أساس وضع التوجهات لحل كل هذه المشاكل، يمكن تقييم وثائق جنيف. فهل تم التوصل إلى وثيقة سياسية ذات مصداقية وقابلة للتطبيق فنياً وتحتوي على الحد الأدنى من الالتزام السياسي والأخلاقي للدول لتطبيق ما تعهدت به ربما من الصعب إعطاء جواب نهائي ، ولكن على المنظمات الأهلية وغيرها من منظمات المجتمع المدني مسؤولية الضغط على حكومات بلدانها لتنفيذ تعهداتها و مقررات كوبنهاغن وجنيف والسير على طريق التنمية الاجتماعية والعدالة.

أما الفعالية الثالثة في جنيف فقد كانت ملتقى المنظمات غير الحكومية:

ساهمت المئات من المنظمات غير الحكومية في هذا الملتقى، وتجاوز الحضور ٥ آلاف شخص من مختلف أنحاء العالم، مما كان له الدور في التأثير على أعمال الجمعية العامة ووفر فرصة جيدة للتداول والحوار حول مختلف القضايا ذات الأهتمام المشترك. فقد نظمت لجنة التنسيق مع المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة السويسرية ملتقى للمنظمات غير الحكومية تضمن إقامة المئات من الفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية من ندوات ومحاضرات وحوارات ساهمت فيها شخصيات لامعة من باحثين ومفكرين واقتصاديين وأساتذة حول مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقامت بعض المنظمات غير الحكومية الإقليمية بدعوة محاضرين من بلدانها متخصصين في شؤون هذه المنطقة، حيث توفرت الفرصة لتبادل الخبرة والتعرف على المشاكل والمعوقات مع بلدان اخرى من العالم.

تضمن الملتقى "القرية العالمية"، وفيها عشرات المواقع للمنظمات المشاركة لعرض وتوزيع موادها الإعلامية والتراثية ولعقد اللقاءات وتبادل الوثائق وغيرها، كما أقيمت في القرية فعاليات ثقافية ومعارض فنية وحفلات موسيقية من مختلف البلدان لإبراز معالم وتراث شعوب العالم وحضاراته.

وكان الملتقى قد افتتح عصر ٢٥ حزيران في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات بحضور جميع الوفود غير الحكومية والحكومية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة، وافتتحه السيد كوفي

أنان الأمين العام للأمم المتحدة الذي أكد على الدور الكبير للمنظمات غير الحكومية وأهمية المشاركة الفاعلة مع الحكومات في معالجة المشاكل الاجتماعية ووضع الخطط والبرامج التنموية لتحقيق مجتمع المساواة والعدالة. وتحدث أيضاً في الافتتاح ممثلو الحكومة الفدرالية السويسرية والحكومة المحلية لمقاطعة جنيف وعمدة المدينة، ورئيس اللجنة التحضيرية والمنسق العام لمنظمة الراصد الاجتماعي (Social Watsh) ممثلاً للمنظمات غير الحكومية.

أما المساهمة الأخرى والمهمة جداً للمنظمات غير الحكومية فهي الحضور في أروقة الأمم المتحدة حيث المداولات حول الوثائق والجلسة الاستثنائية للجمعية الوطنية، و قد شاركت المنظمات غير الحكومية في الجلسات العامة بمداخلات حول القضايا المطروحة وتصوراتها لمعالجة المعوقات والمشاكل، وعقدت العديد من اللقاءات مع الوفود الرسمية لعرض ومناقشة وجهات نظرها وبهدف التأثير الإيجابي على مواقف ممثلي الوفود الرسمية والضغط عليها لتبني مواقف المنظمات الأهلية وغير الحكومية، وكذلك لمعرفة ما يجري في الاجتماعات المغلقة بين مختلف المجاميع الدولية والمناطقية، والتعرف على آراء مختلف البلدان لكي يجري التنسيق مع المنظمات الأخرى للضغط على الوفود الحكومية في الاتجاهات التي تخدم مصالح شعوب بلدانها.

وعلى مدار أسبوع المؤتمر كانت المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات الوطنية تعقد اجتماعات يومية فيما بينها لمتابعة أعمال المؤتمر، وذلك حسب مواقعها الجغرافية أو أهدافها المشتركة، فمثلاً مجموعة منظمات التنمية، الراصد الاجتماعي، تجمع المنظمات النسائية أو منظمات حقوق الإنسان ...الخ أو المجموعة الأوروبية والأفريقية والآسيوية والعربية وهكذا. وفي جميع هذه اللقاءات يجري استعراض أجواء المناقشات حول الوثائق والإشكالات فيها، وعلى ضوئها تعد مقترحات بديلة إلى الوفود الرسمية المعنية، وتشكل مجاميع الضغط (اللوبي) كما تصدر هذه التجمعات بيانات يومية تتضمن مواقفها إزاء القضايا المطروحة ، وتجري لقاءات يومية مع الصحافة لإبراز مواقفها وملاحظاتها على سير عمل المؤتمر. ومما ساعد في عمل المنظمات غير الحكومية ان عددا من الوفود الرسمية لبعض البلدان ضمت في قوامها ممثلي المنظمات غير الحكومية والأهلية في بلدانها، مما سهل التواصل مع الوفود الرسمية والضغط عليها والتعرف عن كثب على ما يجري في المداولات الحكومية وخاصة في الاجتماعات المغلقة.

لقد كان لهذا النشاط المكثف والمتواصل تأثيره الكبير على أجواء المؤتمر ومداولاته باعتراف الكثير من ممثلي الوفود الحكومية التي جرى اللقاء معها، وكذلك بالتصريحات الصحفية والرسمية لرئيس اللجنة التحضيرية ومسؤولين كبار آخرين في المنظمة الدولية. وقد ساهمت دعوة ممثلي بعض الوفود الحكومية، وخاصة من البلدان النامية، لحضور اجتماعات المنظمات غير الحكومية في إزالة بعض الخلافات والحساسيات القائمة بين الطرفين، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات حيث تختلف الآراء حول دورها ومدى التنسيق والتعاون بينها.

وعشية ختام المؤتمر اتضحت معالم الوثائق النهائية و المساومات والتراجعات التي جرت ، فأعدت لجنة من المنظمات غير الحكومية بيانا بعنوان "رؤية المنظمات غير الحكومية من أجل

إطار بديل" وقعته العشرات من المنظمات. ويتطرق البيان إلى نقاط الضعف في الوثائق المقـــرة وإلى عدم تحديد المسؤولية بشكل واضح، واللغة المخففة التي استخدمت في معالجة بعض القضايا العقدية، مثل العولمة ونتائجها السلبية، وحول ضريبة حركة الرأسمال، ومشكلة الديون وحقـــوق المرأة وضعف تمثيلها في المواقع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحقوق العمـــال وقضايـــا حقوق الإنسان، وطرح البيان جملة من المطاليب التي اعتبرها أساسية، ويمكن وصفـــها بإطـــار العمل القادم لتنفيذ التزامات كوبنهاغن والمبادرات الجديدة في جنيف.

من الأمور التي أثارت نقاشات حادة تقرير كوفي أنان الذي وقعه نيابة عن الأمم المتحدة مـــع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (منظمة الـــدول الغنيـــة) وعنوانه "نحو عالم أفضل للجميع" وقد تضمن ٧ أهداف حددها باعتبارها القضايا الأهم المطلـوب معالجتها ووضع الجداول الزمنية للوصول إليها.

فأثار التقرير ردود أفعال شديدة من المنظمات غير الحكومية التي اعتبرت التقرير وتوقيـــت إصداره عشية انعقاد مؤتمر جنيف، محاولة من الكبار لحرف أهداف المؤتمر وتوجهاتـــه ونقـــل مهمات التنمية نحو توجهات المؤسسات المالية الرأسمالية ولخدمة الشركات الكـــبرى ورجـــال الأعمال، وهي محاولة أيضا لدفع الأهداف إلى مستقبل بعيد تخفيفـــا لمســـؤوية الـــدول الغنيـــة والإبقاء على حالة الفقر والتخلف في الدول النامية. فعلى سبيل المثال دفع التقرير تقليص الفقـــر إلى عام ٢٠١٥. كما أثار التقرير غضب بعض الحكومات، وخاصة البلدان النامية، لأن الأميـــن العام للمنظمة وقع التقرير دون بحثه داخل المنظمة الدولية او لجانها المتخصصة، او التشاور مـــع حكومات البلدان العضو في المنظمة الدولية، وهذا ما يعتبر تجاوزا لا ديمقراطي ، عزاه البعـــض الى خضوع كوفي أنان للإدارة الأمريكية والمؤسسات المالية الكبيرة. وفي رده قال كوفي أنـــان ان التقرير يحتوي على أهداف المنظمة الدولية التي أصبحت تحظى بدعم هذه المؤسسات العالميـة الكبيرة، وسيكون من السخرية بمكان بعد سنوات من محاولات الحصول على دعمها أن لا نقبـــل بمشاركتها فوقعت عشرات من المنظمات غير الحكومية بيانا يدين التقرير وينتقـــد عنـــان علـــى توقيعه عليه، ورمى ممثلو المنظمات غير الحكومية نسخا من التقرير في ســـلة المـــهملات فـــي المؤتمر الصحفي الذي عقدته لتبيان موقفها الرافض له، واستيائها من إصداره في هـــذا الوقـــت معتبرة أن التقرير يخدم أهداف وتوجهات البلدان الغنيـــة وتصوراتـــها فـــي معالجـــة المشـــاكل الاجتماعية ويتعارض مع مصالح الشعوب وأهدافها.

المشاركة العراقية والعربية في مؤتمر جنيف

بعد أن أقر مكتب التنسيق لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في اجتماعـــه فـــي آذار الماضي، المشاركةالفعالة في مؤتمر جنيف وبعد مشاركة وفد رفيع المستوى من الشبكة فـــي أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر في نيويورك في نيسان الماضي، وما حققه الوفـــد مـــن نتـــائج مثمرة في صلاته مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكوميـــة العالميـــة والإقليميـــة وكذلـــك

مشاركته في اجتماعات لجان إعداد الوثائق، أعد مكتب التنسيق خطة عمل للمشاركة في جنيف. ودعم مشاركة منظمتين من كل بلد عضو في الشبكة، وحض المنظمات الأخرى على المشاركة أيضا بإمكاناتها الذاتية، وحضر ممثلون من أكثر من ثلاثين منظمة عضو في الشبكة إضافة إلى العديد من المنظمات العربية الاخرى. جرى التعاون والتنسيق منذ البداية بينها، ونظمت لقاءات يومية للمجموعة العربية لمتابعة أعمال المؤتمر وإعداد تصورات مشتركة للقضايا المطروحة، ولتوزيع العمل والمهام بين الوفود. كما جرى استضافة بعض الوفود الحكومية الرسمية، وقدمت الشبكة نيابة عن المنظمات العربية مداخلة في الجلسة العامة للجنة الجامعة المخصصة لمناقشة الوثائق (Ad Hoc committee of the whole) وأصدرت المجموعة نداء جنيف للمنظمات العربية الذي تضمن التصورات المشتركة للأوضاع العربية ومعوقات التنمية وطرح وجهة نظره و سبل معالجة هذه المشاكل على النطاق الدولي والإقليمي. وشارك ممثلو الشبكة في الاجتماعات اليومية لمجموعة المنظمات غير الحكومية للتنمية ومجموعة الراصد الاجتماعي، وكذلك لمتابعة مداولات اللجان الثلاث المعنية بمناقشة الوثائق. كذلك شارك ممثلان عنها في لجان الصياغة للبيانات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية وفي بعض المؤتمرات الصحفية التي عقدتها. وأقامت الشبكة ندوات يومية في ملتقى المنظمات غير الحكومية ودعت محاضرين من بلدان عربية مختلفة، وعالجت هذه الندوات، العولمة وتأثيرها على التنمية الاجتماعية في المنطقة العربية، السياسات الليبرالية وتأثيراتها في العالم العربي، حقوق الإنسان، الحريات والديمقراطية في العالم العربي، التنمية في العالم العربي ودور المنظمات غير الحكومية وتحدياتها. كما عرضت أفلام وثائقية عن العمالة المهجرة وعن مذابح صبرا وشاتيلا. وفي القرية كان للشبكة موقعها الذي عرضت فيه المنظمات العربية مواد إعلامية وتراثية، وغنت الفنانة المصرية "عزة بلبع" في القرية، مجموعة من أغاني الشيخ إمام وغيرها من الأغاني الوطنية والتراثية. لقد كان للحضور الواسع للمنظمات العربية ونشاطها المتنوع تأثيره الكبير على نجاح المشاركة العربية، واحتلت الشبكة موقعا معترفا به بين أوساط الأمم المتحدة والوفود الرسمية العربية وغيرها وعززت صلاتها وعلاقاتها مع العديد من المنظمات غير الحكومية العالمية والإقليمية، وأصبحت الشبكة عمليا المنظمة المعتمدة لتمثيل المنظمات العربية غير الحكومية.

المنظمات العراقية تمثلت بجمعية الأمل العراقية، رابطة المرأة العراقية، الجمعية العراقية لحقوق الإنسان/ فرع سوريا وجمعية الوفاء الخيرية. وجرى الإعداد للمشاركة بشكل جماعي حيث أعدت وثيقتين عن العراق، الأولى تتعلق بالتنمية تحت عنوان "سنوات من التراجع إلى الوراء" والأخرى بعنوان "صور من انتهاكات حقوق الإنسان في العراق" كما أعد بروشور إعلامي يتضمن معلومات عن المنظمات الأربع، وجرى ترجمة الوثائق للغتين الإنكليزية والفرنسية ووزعت على نطاق واسع في المؤتمر.وشارك الوفد العراقي بفعالية في القرية، حيث بالإضافة إلى المواد الإعلامية المشتركة، عرضت المنظمات الأربعة نشرياتها وموادها الإعلامية، كما عرضت مواد فلكلورية وتراثية وصور عن العراق. وبمبادرة، جرت دعوة الباحث العراقي فالح عبد الجبار لتقديم الندوة الأولى في ملتقى المنظمات غير الحكومية، فقدم محاضرة عن العولمة

وتأثيرها على التنمية في العالم العربي، والتي جذبت حضورا واسعا وأثارت نقاشا جيدا. وشارك الوفد العراقي في العديد من الفعاليات التي أقيمت في الملتقى، وكان لهم حضور في كل نشاطات الشبكة العربية والمساهمة في النقاشات، كذلك أتيحت الفرصة للقاء مع العديد من المنظمات غير الحكومية في العديد من بلدان العالم.

إن مشاركة ممثلي المنظمات العراقية في مثل هذه الفعالية الدولية الهامة، والإطلاع والمتابعة لمجريات النقاش والصراعات الحكومية فيها، يغني الخبرة ويكسب الدعم لقضايا شعبنا، ولعل من النتائج المرضية لهذه الفعالية روحية التعاون والتعامل الإيجابي بين المنظمات الأربعة قبل وأثناء الفعالية، مما يتطلب تعزيزها وإغناءها مستقبلا.

القمة البديلة

سبق الافتتاح الرسمي لمؤتمر جنيف انطلاق القمة البديلة تحت شعار من أجل سياسة تنموية اجتماعية حقيقية للشعوب" ساهمت في الإعداد لها مجموعة من المنظمات غير الحكومية منها حركة "اتاك" الفرنسية، الراصد الاجتماعي، نوفيب، يوروستيب، المنظمات الأهلية السويسرية، مجلس الكنائس العالمي، بدائل التنمية للنساء في عصر جديد، الشبكة الأوروبية ضد الفقر، هابيتات الدولية، جيوبوليه ٢٠٠٠، الفدرالية الدولية لاتحادات النقابات الحرة وغيرها وعلى مدى ثلاثة أيام من ٢٣-٢٥ حزيران جرت فعاليات عديدة ، وصدر عن القمة بيان يحدد فيه أهداف التنمية ووسائل القضاء على الفقر ومحاربة العولمة الرأسمالية، وينتقد الأمم المتحدة وعجزها عن معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لشعوب البلدان النامية، ويدعو إلى تنشيط الفعاليات الجماهيرية ضد المؤسسات المالية العالمية وضد الديون الخارجية والدعوة لإلغائها.

وافتتحت القمة أعمالها في جلسة عامة تحدث فيها العديد من ممثلي المنظمات غير الحكومية وفي ختامها نظمت تظاهرة جماهيرية واسعة اتجهت من وسط مدينة جنيف إلى ساحة الأمم المتحدة حيث يفتتح الملتقى للمنظمات غير الحكومية, وقد شارك في التظاهرة عدة آلاف وحضرها تضامنا ممثلون عن المنظمات الجماهيرية واتحادات النقابات في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وغيرها من البلدان الأوروبية ومن بلدان أمريكا اللاتينية. وكان شعار التظاهرة "لا لعولمة الشركات، من أجل عولمة النضال" ورفعت شعارات تدعو لإزالة الفقر، وشطب ديون الدول النامية ووضع ضرائب على العمليات التجارية والمالية بين الدول.

تموز ٢٠٠٠

تعقيب

على مقالة "الفكر السياسي الشيعي"

لسليم عبد الأمير حمدان، المنشورة في العدد ٢٩٥

أثارت مقالة "الفكر السياسي الشيعي" للأستاذ سليم عبد الأمير حمدان التي نشرت ضمن ملف الإسلام السياسي والدولة في العدد ٢٩٥ اهتمام السيد عماد الهلالي الطالب الجامعي والصحفي في اصفهان – إيران فأرسل إلى المجلة مساهمة نقدية ضافية لبعض التحليلات والاستنتاجات الواردة في المقالة.

وإذ تشكر هيئة التحرير السيد عماد الهلالي لمتابعته للمجلة وتؤكد ترحيبها بالحوار الفكري المستند إلى المعرفة والعقل واحترام الرأي الآخر المختلف، تنشر أدناه مقتطفات وافية من المادة المرسلة تحتوي على أهم الأفكار والملاحظات الواردة فيها.

جاء في رسالة السيد عماد الهلالي المرفقة بالمقالة:

"... لقد وصلتنا مجلة الثقافة الجديدة العدد ٢٩٥ تموز – آب ٢٠٠٠، وكان الملف مكرساً لموضوع هام "الإسلام السياسي والدولة". وكل المواضيع التي طرحت في الملف قيّمة ودقيقة، ولكن يبقى مجال الرد مفتوحاً. فأحببت أن يكون رداً لمناقشة الأفكار وتلقيحها وتنوير الأذهان".

وفي المقالة يناقش الكاتب أفكار واستنتاجات سليم عبد الأمير حمدان حول القضايا التالية:

١ – "... الإسلام نشأ وتكرس ديناً مسيّساً..":

فيقول عماد في نقده: "يقصد (أي سليم حمدان) حسبما أظن، الإسلام بعيد عن المجال السياسي والحياتي، وإنما أقحم من قبل آخرين في المجال السياسي، وهذا يخالف فكرة تعريف الإسلام باعتباره عقيدة ينبثق عنها نظام كامل للحياة يربط الإنسان كمخلوق مع الخالق والكون.." ثم يواصل محاججته ليبين بأن لا فرق بين السياسة والديانة، وأن السياسة تكمن في صلب تعاليم ومنهج الإسلام.

٢ – يخطّئ الكاتب قول سليم حمدان بأن "محمد كان يدير الأمور العامة كما يديرها رؤساء العشائر في المجتمع البدوي..." بإيراد أحاديث نبوية تدعو إلى نبذ العصبية.

٣ – يتناول السيد عماد موضوع خلافة الإمام علي للنبي محمد، فيقول استناداً إلى الآيتين ٥٥ و٦٧ من سورة المائدة وعدد من الأحاديث النبوية ومؤلفات العلماء "الأميني" و"الحلي" والسيد محمد باقر الصدر والسيد محمد حسين الطباطبائي وآخرين بأن انتقال الخلافة من بعد الرسول إلى الإمام علي ليس مجرد "أمراً تربوياً وإرشاديا" أصدره النبي محمد كما جاء في مقالة سليم حمدان وإنما "أمراً إلهياً ومولوياً ". كما يؤكد عبر إيراد عدد من الشواهد بأن الإمام علي لم يرفض الخلافة كما يرد في مقالة سليم حمدان وإنما احتج على "اغتصابها" منه.

٤ – يتفق الكاتب مع رأي سليم حمدان بأن الشأن السياسي قد غاب عن بحوث فقهاء الشيعة حتى ظهور السيد جمال الدين الأفغاني، ولكنه يختلف معه في تقييم موقف الشيخ فضل الله نوري الذي اتخذ موقفاً عدائياً من ثورة المشروطة وأُعدم من قبل الثوار. فهو يعتبره من أوائل الفقهاء والمجتهدين الذين تحسسوا التوغل الأجنبي في إيران ودخول المبلغين المسيحيين إلى إيران والدعوة إلى النصرانية، فكان من أوائل من أدرك "الخطر الإنكليزي" وهيأ بمخاطبته الميرزا الشيرازي لإصدار الأخير لفتواه بتحريم التنباكو. وتقدم هذه المواقف الدليل على "حذاقة ووعي الشيخ فضل الله نوري للأحداث التي كانت تجري في إيران آنذاك".

فبالنسبة له كانت الحركة الدستورية تعني الشرع الإسلامي في ذهن المجتهدين، وان الذين اعدموا فضل الله نوري لم يكن الثوار بل السلطة القاجارية، كما جاء في كتاب "الفقيه والدولة – الفكر السياسي الشيعي" لفؤاد ابراهيم.

٥ – ويحتج الكاتب على ما جاء في مقالة سليم حمدان حول الموقف الصامت للفقهاء التقليديين من ثورة العشرين، معتبراً هذه الثورة "وساماً رفعه العلماء الإسلاميون... ضد الاحتلال الإنكليزي".

٦ – يعتبر الكاتب أن ما ورد بشأن حق الفقيه الولي في "نقض بعض الأحكام الأولية" كما جاء في مقالة سليم حمدان، أمرا مخالفاً للشريعة، ولا توجد مثل هذه الإمكانية شرعاً إلا في حالتي "منطقة الفراغ" حسب تعبير السيد محمد باقر الصدر وتزاحم الأحكام.

ويخلص الكاتب إلى استنتاجات تتفق مع الآراء الواردة في مقالة الدكتور عادل عبد المهدي في نفس الملف حول النهضة الإسلامية المعاصرة معتبراً "الإسلام طاقة حركية عظيمة يعيشها المجتمع ليشكل قاعدة رئيسية في تكوينه وسلوكه".


أدب وفن

من جبار ياسين:

رسالة مفتوحة إلى الشاعر صلاح ستيتية*

الصديق الشاعر صلاح ستيتية

خالص التقدير

تلقيت بحزن وأسى بالغين نبأ رحيلك إلى بغداد، أو بالأحرى عزمك على الرحيل للمشاركة في معرض الكتاب الذي تنظمه الجهات الرسمية هناك بمشاركة فرنسية. الأنكى أن هذا السفر لا يتم ضمن حملة التضامن مع العراقيين كطائرة من أجل العراق أو أدوية من أجل العراق أو كتب من أجل العراق بل ضمن وفد فرنسي "المركز الإقليمي للأدب في مقاطعة لونـــدوك روسيون" جنوب فرنسا. أما ثالثة الأثافي فهي أن مشاركتك تتم بدعوة من شعبة المصالح الفرنسية في العراق!

للبحث عن إجابات فكرت في كتابة هذه الرسالة إليك، وإن كنت أكتبها على عجل، فلأنني تلقيت الخبر الصحفي صباح هذا اليوم، الأخير من شهر نوفمبر. وأود أن تصلك الرسالة قبل رحيلك إلى بغداد لعل شيئاً يتوضح لي عبر جواب منك، تحريرياً أم شفاهياً.

لا أشك في أنك قلبت فكرة هذه المشاركة في رأسك كثيراً قبل أن توافق عليها. وإذا كانت الجهة التي تشارك في وفدها، وأقصد المركز الأدبي للإقليم المذكور، تدخل ضمن اللعبة الفرنسية، التي لم تكن واضحة القصد والمعالم يوماً، سواء تجاه العراق أو غيره من بلدان عالمنا العربي. لكن هذا أمر فرنسي بحت يوغل في اجتهادات تاريخية واقتصادية وجيوبوليتيكية لا أود الخوض فيها وقد ترتبط بدبلوماسية ما تعبر عن "الإنسانوية" الفرنسية التي يسخر منها ادغار موران. لكني لا أدري إن كنت قد التقيت هذه الأيام بالبعض من أصدقائك العراقيين المنفيين في باريس أو لندن أو بيروت أو غيرها من مدن دنيا الله ليحدثوك عن قوائم الشعراء والكتاب والصحفيين "الخونة

* نشرت جريدة (الحياة) فقرات منها، وننشرها هنا كاملة. [المحرر]

والمرتدين" الذين نشرت الصحافة الرسمية في بغداد أسماءهم وهم أكثر من ثلاثمائة! من الذين اضطروا إلى مغادرة وطنهم العراق في السنوات الأخيرة. إذا كانت هذه اللقاءات لم تتم فإني وبواجب من الصداقة والإعجاب بك كشاعر، أخبرك أن هذه القائمة تضاف إلى قوائم أخرى نشرت في السنوات الماضية ضمت أسماء أخرى ترك حاملوها وطنهم في السبعينات والثمانينات ومنعت الرقابة تداول أسمائهم في الصحف والمجلات، بل منعت المجلات العربية التي تنشر لهم من دخول البلاد بقرارات وزارية يعرفها الكثير من العرب. وقيل إنها أحرقت في مهرجانات "كرستالية" نظمتها وزارة ثقافة بلدنا العراق. في هذه القوائم ستجد أسماء الكثير من أصدقائك ومن كتبت عنهم في "أور في الشعر" ومن كتبوا عنك وترجموك إلى لغتك الأم!

أكثر من مرة صرحت، عن صدق عاطفة، أنك تحب العراق والعراقيين وتجد فيهم طاقة الفن الخلاقة منذ الأزل ويكفينا فخراً ما كتبته في دراستك "بدر في موته" المنشور في كتابك الرائع Le Nibbio وأكثر من مرة صرحت – على الأقل في حضورنا نحن العراقيين – بأن من يحكمون بلدنا طغاة وجهلة، وكنت صادقاً حقاً، كالعادة. ولن أنسى ما حكيته لي وأنت تصور ذوق هؤلاء الحكام وبلادتهم. ففي زيارتك لبغداد في السبعينات حينما كنت في الخارجية اللبنانية كان من واجباتك الدبلوماسية أن تلتقي رئيس الجمهورية حينذاك، الجنرال البكر، في القصر الجمهوري، مما أدهشك حينها كثرة العسكر في ذلك القصر والورد البلاستيكي في المزهرية التي على مائدة الضيوف والذي لمسته بيدك لأنك لم تصدق عينيك. كأن أرض الرافدين خلت من زهور حقيقية وحدائق العباسيين والبرامكة لم تكن ولم تكن قبلها حدائق بابل وأنت الذي رأى صورة الجنة في حديقة صغيرة بين دجلة والفرات كما كتبت في دراستك "فردوس أم حديقة".

إلى هذه البلاد ستذهب أيها الشاعر الصديق وقد ازدادت فيها بلادة الحكام وطغيانهم وفتكهم بالورد والناس حداً جعل العراقيين لا يروون قصصهم إلا للصديق خوفاً أن يتهموا بالكذب والتهويل. إلى هذا الجحيم – الجنة القديمة – ستذهب حيث عطر الجنة القديمة هو رائحة حرب غاز الخردل وحيث البشر مثل موميات النواويس دون نظرات وحيث ذاكرتهم رعب صفارات إنذار ودخان حرائق وفصائل إعدام وأكداس من الجثث على ضفتي النهرين العظيمين اللذين لم يعودا اليوم أكثر من ساقيتين. إلى هذه البلاد ستذهب لترى انكسارات الجحيم والفردوس أم انكسارات الحضور والغياب وأنت تتمعن في وجوه القتلة الميكروسكوبية للشعراء الباقين في هذه البلاد التي غادرها أهلها؟

حسب البرنامج الذي بين يدي، ستدير مائدة مستديرة حول "الحياة الأدبية في فرنسا والعراق" في الرابع من كانون الأول ٢٠٠٠، ولا أدري من اختار عنواناً كهذا؟ أما كان الأحرى أن يكون عنوان المائدة المستديرة على هذا النحو ليعبر عن الواقع الحقيقي "**الحياة الأدبية في فرنسا والموات الأدبي في العراق**"! أي حياة أدبية في بلد لم يبق فيه من الأدباء غير من لم تسعفه قواه الجسدية على مغادرته؟ أي حياة أدبية في بلد لم تدخله كتب بيروت والقاهرة ودمشق – عداً لا حصراً – منذ أكثر من عقدين؟ أي حياة أدبية وجل أدباء العراق في منافي عمان ولندن وباريس

ودمشق ومونتريال وأستراليا والمالديف؟ أي حياة أدبية ولم تدخل العراق صحيفة أو مجلة عربية كانت أم أجنبية؟ أي حياة أدبية وعشرات المثقفين، شعراء وقصاصين وتشكيليين أعدموا أو انقطعت أخبارهم منذ يوم توقيفهم لأسباب مجهولة لا يعرفها إلا الرئيس العراقي وأبناؤه ومرافقوه من أبناء عمومته؟ أي حياة أدبية والكاتب لا يستطيع أن يقول أي عبارة دون أن يسبقها بشكر الله لإهدائه الأمة العربية رئيساً مثل صدام حسين قادر على خلق العجائب في خفقة عين من حروب إلى حصارات إلى قصف كيمياوي إلى تعاليم مقدسة في كتابة القصيدة والرواية إلى تخريب بلاد كاملة وتشريد أهلها في أقاليم الأرض البعيدة؟ أي حياة أدبية وقد مات رواد الحداثة والكلاسيكية معاً في المنافي ولم تسمح دولة الرئيس القائد بعودة جثمان أحد منهم إلى الأرض التي أحبوها وغنوها وبكوها وأوصوا بها؟ وهؤلاء الذين في المنافي، أصدقاؤك، هل ستتحدث عنهم كجزء من الحياة الأدبية في العراق أم هم امتداد لهذا الجسد العراقي المتناثر الأشلاء؟

لن أذكر لك الأسماء فقد عرفت البعض منهم وكتبت عنهم "في الليلة التي لا تنتهي" كما أن الصحف التي تقرؤها، فرنسية أم عربية، ذكرت البعض مما أقول، ثم إننا أكثر من مرة وبحضور آخرين حكينا عن عجائب هذه البلاد!

في اليوم التالي ستحاضر عن بدر شاكر السياب وأنت خير من كتب عنه بلغة رابليه. لكن أتعلم أنهم تركوا تمثاله ثمان سنوات متواصلة تحت قصف المدافع الإيرانية في الجهة الأخرى من شط العرب؟ ولم يتركوا ابنه غيلان يتمتع بمنظر البلاد التي فارقها أبوه فنفي في أبعد صقع في العالم!

"شاعر قبل الشعر" كما تحب أن تصفه. ترجمته برفقه الشاعر العراقي المنفي كاظم جهاد وستعرض نتاجك هناك وستقرأ بالفرنسية الترجمة التي شاركك فيها هذا الشاعر العراقي الذي لم يرَ بلاده منذ ربع قرن؟ بل إنه علم بوفاة والده بعد حين طويل وهو يتقلب على جمرة منفاه بسبب عسر الحديث حتى مع هذه البلاد. ثم هل ستتذكر اسمه هناك وقد نعتته صحافة ابن الرئيس – التي نعتها لا يناقش – بالمرتد في القائمة التي ذكرتها لك في أول رسالتي هذه. هل ستمضي هناك لتقول نصف الحقيقة أم ستأخذك شجاعة الشاعر ولن تعود بعدها حيث ننتظرك؟

هل ستتحدث عن أدب منفى صار، بحكم الزمن الطويل وعدد الأدباء، هو القاعدة في الأدب العراقي؟ وهل ستسأل ما الذي اقترف هؤلاء الشبان ليقضوا أكثر من نصف أعمارهم في البلدان البعيدة ولا يروا من الوطن إلا مشاهدَ في فضائيات العالم؟ هل ستسأل لماذا فقد نصف هؤلاء الأمل بالعودة وهم يكتبون عن وطن لم يعد إلا ذكرى؟

حين استلمت برنامج معرض كتاب بغداد وجدت نفسي أقلب في بعض الصحف والمجلات فوقعت بيدي مجلة "Sud" في عددها الذي كرسته لك في العام ١٩٩٤، وجدت بين الأسماء العربية التي ساهمت في تكريمك اسمين لعراقيين هما شوقي عبد الأمير وأنا بجانب أدونيس والطاهر بكري. وفي مجلتي المدى والكرمل وجدت اسم كاظم جهاد مترجماً لمقالاتك وأشعارك، وهو من أهم من نقل أعمالك إلى اللغة الأم وهو نفسه من ترجم "القنديل المعتم" بمقدمة رائعة

تضاهي مقدمتك لأدونيس في الترجمة الفرنسية لكتاب التحولات والهجرة. وفكرت أنـــه الآخـــر عراقي. وفي مجلة "La licorne" الفرنسية للعام ١٩٩٤ وجدت مقالتي عنك، وفكرت أني الآخـــر عراقي، وفكرت أن صلاح ستيتية محاط بعراقيي المنافي ولم أسمع في يوم ما أن صحـــف وزارة الإعلام العراقية كرست له صفحة واحدة! وفكرت لماذا يتركنا أصدقاؤنا الشعراء ونحـــن نتقلـــب على جمر منافينا ويمضون ليتحدثوا عن موتنا.. غرباء.

أخيراً، وفي دهشة لم أعد أفهم فيها سياق الأمور، رحت أتساءل ما الذي يدفع شاعراً عربيـــاً عملاقاً يدعى كل يوم إلى بلاد أن يمضي بدعوة من شعبة المصالح الفرنسية إلى معرض كتـــاب في عاصمة عربية؟ الفرانكفونية وحدها لا تكفي، فكم من شاعر فرنسي رفض دعواتها. مـــازلت أتذكر ما قلته ذلك المساء في مجلس الشيوخ الفرنسي في الجلسة التكريمية المخصصة لـــك قبـــل أربع سنوات، "أنا صلاح ستيتية شاعر لبناني، عربي، مسلم، سني" ولا أدري إن كانت واحدة مـــن هذه المفردات تسمح لك بتلبية دعوة شعبة المصالح الفرنسية في بغداد التي ينطبق اســـمها علـــى مهمتها! خصوصاً هذه الأيام التي لا ترى فيها فرنسا من العراق غير العقود التي ستبرم بعد رفـــع الحصار الذي ساهمت هي في فرضه قبل عشر سنوات على شعب أعزل لم ينتخب يوماً حكامـــه. أنت تعلم، مثلنا جميعاً أبناء هذا البلد النازف منذ عقدين، أن مصالح فرنسا شيء والرقم الســـومرية شيء آخر، وأنت تعلم أيضاً أن مصالح فرنسا تفرض عليها حرباً مسعورة ضدنـــا مـــرة باســـم محاربة القومية وأخرى باسم محاربة الأصولية وأخرى باسم محاربة الإرهاب وأن مصالح فرنسا لم تنقذ يوماً مواطناً عربياً سنياً أم شيعياً، مسلماً أم مسيحياً، وليس شعباً كالشعب العراقي اختلطـــت فيه الأعراق والديانات والمذاهب. وأخيراً، وأنت أعلم منا، أن فرنسا التي نحبها هي فرنسا القلـــة التي ترفض مصالحَ عابرة على حساب شعوب، فرنسا الشعراء والمفكرين الأحرار والمنـــاضلين الذين خاضوا ويخوضون حرباً ضد فرنسا نفسها من أجل إنقاذها.

عزيزي صلاح ستيتية

آمل أن تقرأ رسالتي هذه بتجرد، فقد أردت أن أذكرك ربما بمـــا تعرفـــه، أردت أن تبقـــى الشاعر المتطابق مع شعره. أردت أن تبقى الصديق الذي نحبـــه. أردت أن تذهـــب إلـــى بغـــداد ليستقبلك الشعراء الذين عرفتهم وقد عادوا من منافيهم ليسمعوا شعرك ويفـــهموه، أرت أن تبقـــى شاعراً وكفى.

المخلص: جبار ياسين

الأول من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٠

رجاء أحمد خليل الزنبوري*

عبد الرزاق الصافي

ولدت فقيدتنا رجاء الزنبوري في الثامن من نيسان ١٩٤٥ في محلة (صبابيغ الآل). وهي المحلة البغدادية العراقية التي أنجبت الكثير من أبناء وبنات العراق الذين لعبوا أدواراً مشهودة في بناء العراق الحديث. فقد سكنتها عوائل أبو التمن وكبة والأزري ومكية وعلاوي والبصام والخياط والحسني وشكارة والتكمه جي، وغيرها من العوائل العريقة.

ونشأ وترعرع فيها الزعيم الوطني جعفر أبو التمن ومحمد مهدي كبة وعبد الحسين الأزري وولداه عبد الأمير وعبد الكريم وعبد الرزاق الحسني وعبود الشالجي وأحمد زكي الخياط وجعفر الخياط والدكتور محمد مكية وعبد الأمير وجعفر علاوي، وغيرهم من الشخصيات اللامعة في شتى مجالات الحياة السياسية والثقافية والأدبية والعلمية والاقتصادية.

ولدت رجاء في هذه المحلة العريقة لعائلة تغمرها المشاعر الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية. فقد استشهد عمها الملازم الأول الطيار ناجي الزنبوري قبل ولادتها بأربع سنوات في حركة مايس الوطنية عام ١٩٤١.

وكان أبوها مربيا فاضلا متفتحا ذا ميول ديمقراطية أصيلة يشهد له بها الكثيرون ممن حظوا برعايته التربوية، أو زاملوه وكانوا على صلة وثيقة به حتى مغادرته دنيانا هذه أواخر العام ١٩٩٣، وهو يعاني ابتعاد أبنائه وبناته في شتى المنافي جراء الملاحقات البوليسية الوحشية. وأكثر من هذا فقد كان يعاني من اختطاف أصغر أولاده اليافعين كريم وثائر من قبل جلاوزة الحكم الدكتاتوري وتغييبهم حتى الآن.

---

* أقام اتحاد الكتاب والصحفيين العراقيين في بريطانيا، في ديوان الكوفة بلندن، في ٢٠٠٠/١١/٢٥، حفلا تأبينيا استذكاريا للأديبة الراحلة رجاء أحمد الزنبوري. ننشر، هنا، مما ألقي في الحفل كلمتي الأستاذ عبد الرزاق الصافي والسيدة فاطمة المحسن.

وكانت عمتها (الملّة سنية) من الشهيرات في محلة صبابيغ الآل، وأشهر ملّة في الكرادة الشرقية بعد انتقال العائلة إلى محلة الزوية في أواسط الخمسينات. وهي رغم كونها ملة تحترف إقامة مجالس العزاء الحسينية، وحجّت إلى البيت الحرام عدة مرات، فقد كانت امرأة متفتحة تمتلك مكتبة تحوي ألف ليلة وليلة وأبو زيد الهلالي وروايات جرجي زيدان وغيرها من كتب التاريخ والأدب. بل إنها لم تكن تتردد في أن تذهب لمشاهدة الأفلام العربية في السينما مصطحبة ابنة أخيها الصغيرة (رجاء).

وكذلك كانت (أم رجاء) امرأة متفتحة، محبة للحياة، ومتشبثة بها بشكل يبعث على الإعجاب، رغم ما عانته من آلام أبنائها وبناتها والأمراض التي كانت تعاني منها.

في هذه العائلة ترعرعت فقيدتنا. وفي أول سنة التحقت فيها بمدرسة الدهانة الابتدائية للبنات، وهي المدرسة التي درست فيها أمها، في تلك السنة حدثت انتفاضة تشرين الثاني ١٩٥٢. وكانت رجاء طالبة في المتوسطة عندما حدثت ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨. وانغمرت وهي يافعة في النشاط الوطني والديمقراطي من خلال رابطة المرأة العراقية وفي صفوف الحزب الشيوعي فيما بعد.

ولم تكن قد أكملت الثامنة عشرة من عمرها عندما حدث انقلاب شباط ١٩٦٣ الفاشي. ومع ذلك زُجّت مع المئات من خيرة بنات شعبنا في معتقلات الانقلابيين وتعرضت معهم للتعذيب البشع، وقاومته بشجاعة.

أكملت دراستها الجامعية في النصف الثاني من الستينات في كلية القانون والسياسة فرع العلوم السياسية. وعملت بعد تخرجها في الصحافة الوطنية. وأول صحيفة كانت جريدة "خه بات" جريدة الحزب الديمقراطي الكردستاني، مع غيرها من الصحفيين الديمقراطيين الأكراد والعرب. ولمعت كاتبة صحفية تبشّر بمستقبل مضيء.

أتقنت اللغة الإنجليزية إلى حد ليس بالقليل، الأمر الذي ساعدها على توسيع مداركها الفكرية والسياسية وقدرتها الكتابية، ومن ثم على الانصراف إلى الترجمة. إذ ترجمت عشرات الكتب والمقالات والأبحاث التي نشرت في بغداد وبيروت ودمشق ولندن.

وفي بداية السبعينات كانت تكتب في جريدة (الفكر الجديد) الأسبوعية، ومن ثم عملت في (طريق الشعب) عندما صدرت علنية في ١٦ أيلول ١٩٧٣. وواصلت العمل لفترات. وكانت بين قلة من المحررين تداوم في مكتب الجريدة في ربيع ١٩٧٩ عندما كان مطوقاً من قبل جلاوزة الأمن، وخصوصاً في الشهر الأخير الذي منعت فيه الجريدة من الصدور، ومن ثم جرى احتلال المكتب من قبل هؤلاء الجلاوزة في أيار ١٩٧٩ وألغي امتياز الجريدة.

واضطرت رجاء للاختفاء في ظل ظروف غاية في الصعوبة وأفلحت في الخروج من الوطن تحت وطأة الملاحقات الشرسة والاعتقالات الواسعة والقتل تحت التعذيب التي طالت الألوف من خيرة أبناء وبنات شعبنا:

وفي بيروت المحطة الأولى في منفاها المديد الذي استمر ما يزيد على العشرين عاماً، عملت في صحافة المقاومة الفلسطينية، وكشفت عن طاقات إبداعية لم يسبق لها أن أظهرتها في السابق، إذ أبدعت في الكتابة للأطفال واليافعين، وكانت تحرر صفحة أسبوعية في مجلة (الهدف) التي تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، استمرت فترة ليست بالقصيرة. وعملت في رئاسة تحرير مجلة الشبيبة الفلسطينية الأسبوعية التي كان مكتبها في مخيم صبرا وشاتيلا.

ومن ثم انتقلت إلى دمشق حيث عملت محررة في إذاعة (صوت العراق) على مدى سنوات عدة. وكتبت خلالها في مجلة (الثقافة الجديدة)، وترجمت عدداً من الكتب السياسية والفكرية صدرت عن دور نشر سورية، وعن مركز الدراسات والأبحاث الاشتراكية.

وفي عام ١٩٨٣ استشهد أخوها (صامد) في كردستان. وقد هزها استشهاده بعنف نظراً للعلاقات الحميمة التي تربطهما كما هو حالها مع باقي إخوتها وأخواتها. ولذا قررت بعد علمها باستشهاده أن تلتحق عام ١٩٨٤ بحركة الأنصار التي نظمها الحزب الشيوعي العراقي منذ عام ١٩٧٩. وشرعت فور وصولها جبال كردستان بالعمل في فصيل الإعلام التابع للحزب محررة ومذيعة في إذاعة (صوت الشعب العراقي) التي كانت تبث برامجها من جبال كردستان العراق وأظهرت في عملها الجديد هذا براعة مميزة باعتبارها مذيعة ومعدة لبرامج إذاعية شيّقة على شكل حواريات تتطلب قدرة على التمثيل في أدائها. ونجحت نجاحاً كبيراً.

وواصلت العمل في جبال كردستان حتى منتصف العام ١٩٨٧ إذ عادت إلى دمشق لتعمل في إذاعة (صوت العراق) وتواصل العمل في ميدان الترجمة والكتابة الصحفية.

وعندما عاودت إذاعة (صوت الشعب العراقي، صوت الديمقراطية والتقدم) بثّها من مدينة شقلاوة في ربيع ١٩٩٢ في أعقاب انتفاضة آذار ١٩٩١ الباسلة، التحقت بفريق العمل فيها من جديد وعملت لفترة اضطُرت بعدها للسفر إلى لندن إذ وصلتها في الأول من نيسان ١٩٩٣.

وفي نفس العام أظهرت الكشوفات الصحية أنها مصابة بسرطان الصدر، الأمر الذي تطلب إجراء عمليتين جراحيتين لاستئصاله. وراحت تعمل مطمئنة إلى خلاصها من هذا المرض الخبيث بناء على قول الأطباء وتواصل اهتماماتها في المجالات الصحفية والإذاعية. إذ عملت في جريدة (المؤتمر) ومجلة (المشاهد السياسي) ومحطة تلفزيون Mbc وإذاعتها، مراسلة تغطي النشاطات الثقافية والفنية في لندن. وواصلت عملها في ميدان الترجمة.

غير أن علائم المرض الخبيث عاودت الظهور منذ صيف عام ١٩٩٧. وتأكد الأطباء من هذه العودة المشؤومة في عام ١٩٩٨، فجرى إخضاعها لمعالجات قاسية بما يسمى (الكيموثربي)، ولعمليات جراحية كبرى وغيرها من المعالجات المرهقة التي تحملتها بصبر وشجاعة انطلاقاً من تشبثها بالحياة وعزمها على مقاومة المرض. غير أن المرض بدأ يستفحل منذ بداية عام ٢٠٠٠. ولم يمهلها هذه المرة غير بضعة أشهر غادرتنا بعدها في الثامن عشر من تشرين الأول الماضي.

كانت رجاء تريد أن تكافح المرض اللعين بالكتابة عن طفولتها في محلة صبابيغ الآل التي

أحبتها، وعن مدرسة الدهانة الابتدائية للبنات، وعن القابلة (جده وارنيه) المسيحية جيرانهم في المحلة، وعن عمتها ملة سنية وعن أمها وأبيها وعن وعن الكثير من الذكريات، ولكن مشروعها تعثر بسبب اشتداد المرض وعجزها عن مواصلة الكتابة.

كتبت في بداية هذا العام، دون أن تؤرخ، في دفتر التلفونات الذي وجدته تحت يدها ساعة ألحت عليها فكرة الكتابة تقول: "أن تعرف بأن لا أحد يستطيع مساعدتك، وأنه يبقى عليك أنت وحدك، وحدك بشكل مطلق، أن تركب غمار المصير الذي لابد منه ولا مفر. أن ترى كم يتألم أحباؤك، وكم تتألم لأنك تؤلمهم إلى هذا الحد برحيل وشيك أكيد.. وأن تفقد أنت كل المتع والمسرات، أن تحرم من كل الأشياء الجميلة والسعادات الصغيرة، والضحك والنهارات وتغير الفصول، والآمال والأحلام.. ذلك هو السرطان".

* * *

في التاسع من تشرين الأول الماضي أخبرتنا الطبيبة المشرفة على رجاء أنها دخلت مرحلة تبعث على اليأس وأن ساعاتها أصبحت معدودة. وطلبت الطبيبة منا أن نودعها. وكان ذلك في حدود الساعة العاشرة مساء.

ودعناها وأبقينا معها أختها. غير أن رجاء الميئوس منها، والتي قالت الطبيبة إن ساعاتها معدودة ظلت تقاوم طيلة أسبوع كامل. تصحو أحيانا وتتحدث وتسأل عن هذا الشيء أو ذاك. الأمر الذي أذهل الأطباء ولم يجدوا له تفسيرا سوى في رغبتها الشديدة بالتشبث بالحياة، وبما تمدها به أحاطتها من قبل أختيها وأخيها وبنات أختها الصغيرات وابنيها وزوجها.

وبعد انقضاء أسبوع على هذه الحالة غابت عن الوعي لمدة يومين لتغادرنا في الثامن عشر من تشرين الثاني الماضي إلى الأبد!

أبعدتم عن كل مكروه. وشكرا على حسن استماعكم ولكم جميعا محبتنا وتمنياتنا الطيبة بحياة خالية من الأحزان.

رجاء الزنبوري..

التي عادت إلى صبابيغ الآل

فاطمة المحسن

هل نحتكم إلى تلك الأوراق التي بعثرتها الريح عندما كانت (طريق الشعب) العالم الذي جمعنا يوما، لنتذكر رجاء الزنبوري التي خطت باسمها أو بدونه عشرات المقالات؟ من الصعب استحضار ذلك التاريخ سيئ الحظ الذي انتهى في ليلة وضحاها حين قيل إن رجاء تلفظ أنفاسها الأخيرة في مستشفى ينأى عن العراق دهرا.

ثلاثة عقود مضت وهي تفرق وتجمع الصحب في تجربة تقاسمنا وإياها الكثير من الآلام والخيبات، مثلما اخترقتها الآمال والطموحات التي زرعناها في وجداننا على أمل أن نجد الوقت لتحقيقها.

وأحسب أن الأيام التي تناهى فيها إلى سمعي استفحال المرض عليها، قد لوحت أمامي بهذا الفراغ المفزع الذي كنا نحدق فيه، ويجعل منا مشاريع منقوصة وتجارب غير مكتملة. وها إن صمت رجاء الأخير، وتلك الأخبار المبتسرة العجولة عنها التي توردها صحف الحزب تؤكد هذه الحقيقة المرة.

كانت مساهمات رجاء في السبعينات تشير إلى مشروع كاتبة ومترجمة من الطراز الرفيع تملك من الموهبة والذكاء والحرفية ما يساعدها على أن تحلق بعيدا في هذا العالم الرحب: الجملة القوية المسبوكة، والقدرة الباهرة على أن تبدأ وتنتهي بطلاقة من يتجول في عالم يمسك زمامه، وتلك الاستطاعة على إدارة موضوعها بمهارة وثقة عالية بالكتابة وعلاقة حميمية مع مادتها ومع قارئها. بيد أن رجاء كانت تظهر وتختفي من على طاولة الكتابة في ذلك المكان وفي كل الأماكن التي حللنا بها، تعذبها هوامش كثيرة في الحياة، إنها تسير تسبقها هواجس وأفكار تتواتر في روحها القلق الذي لم يركن إلى ترتيب معين لوجودها الوظيفي.

ما من مرة التقيت رجاء إلا وهي مشغولة بما لا أعرفه من الانشغالات، تضحك وتبكي في آن، تقبل وتدبر على الحياة بقلب أسد شجاع وبفزع امرأة مذعورة تحمل ذاتها ذنوبا فوق طاقتها.

غير أني وبعد أن قاربتنا الصداقة اكتشفت أمرا واحدا، وهو أن قلقها المعذب، كان قلق الفن الذي لا يجد الإمكانية للتعبير عن طاقته الحبيسة، فتخفى بين منطويات انشغالات تسعى إليها دون كلل كي تطوح بها بعيدا عن موهبتها الحقيقية.

وفي يوم، حضر (غائب طعمة فرمان) إلى جريدتنا، فتوجهت رجاء إليه بسؤال عن صمت الكتابة وعجز القلم أو توقفه عن أن يخط حرفا واحدا. لعل هذا السؤال لم يعرب فقط عن مخاوفها، بل عن عذاباتها التي تطوي جراحا لا حد لها، وهو قبل كل شيء، يدلل على أن صاحبته لم تأت إلى هذا العالم طارئة عليه، ولا كانت الكتابة محض وظيفة تؤديها أو شهرة تتطلبها، فالكاتب الذي لا يؤرقه عجز الكتابة ولا يخاف الصمت ولا يهاب الفشل ليس بفنان ولا بكاتب أصيل.

كانت رجاء تختار دائما الزوايا الظل في هذا العالم، ولم تسع مثل غيرها أن تجد لها موقعا للتباهي والبروز، وفي عالم النشر والصحافة على وجه التحديد، يلوح هذا الإغراء كوعد كاذب للكتبة والأدعياء. وما كان لرجاء طبع الجارية التي تصل مآربها عبر من يتبناها من الرجال، بل ربما كان الرجل في حياتها عامل إعاقة وتحجيم أو هو زميل ورفيق درب.

كنت أسأل نفسي كلما التقيت رجاء: لماذا نحن هكذا؟ مرتبكات معذبات نحارب الوقت بسيوف نصف معطوبة؟ ولم أعثر على الجواب إلا بعد فترة طويلة حين قرأت موضوعا لفرجينيا وولف تقول فيه ما معناه أن المرأة تأتي إلى عالم الكتابة متأخرة لأن الرجل احتل فضاءه الأوسع، وهو بإرادته أو بدونها يشعرها بأنها في مقام غير مقامها أو هي ضيف في بيت ليس بيتها. لذا تصبح قضية الإبداع التي هي في وجه من وجوهها، قضية تعبير عن الذات، من أشد الأمور عناء.

كانت رجاء أسيرة ما يمكن أن تقع في أسره الكاتبة التي خبرت عالما يقف على رأسه، حيث يتلفظ رجاله ليل نهار كلمة المساواة وهي مخلوق غريب حل بينهم من كوكب آخر! وحين تنتظر المرأة تلك الترهات كي تجعل منها هوامش فاعلة في حياتها، تكون قد أضاعت العمر كله دون قدرة على الإقدام على خطوة تخرجها من مراقبة ذاتها الحبيسة أسوار الأوهام بما فيها وهم المساواة.

وكم من مرة خطت رجاء خارج هذا العالم، وكم من مرة عادت خائبة، غير أنها لبثت عند خط التوازن الرفيع، مؤمنة بما افتتنت به منذ صباها الأول واختارته دربا للالتزام حتى شوطه الأخير. ولم تتخيل يوما أن بمقدور كلمتها تجاوز ما نذرت روحها إليه، أن تكون شيوعية أو نصف شيوعية، كاتبة أو مترجمة، مذيعة أو حاملة منشور أو لافتة وشعار، ما يهمها هو أن تبقى مع شوقها الجارف إلى الينابيع الأولى لإيمانها. غير أن ذلك الإيمان لم يكن قط يتجاوز صيغته

الذاتية: المحبة والحنو النسوي، وتلك الأشواق البعيدة والقريبة للأهل والصحب الذين افتقدتهم أو رافقتهم يوما. بر ووفاء للعائلة ولرقة الأفكار التي لا تتخيل يوما أنها تقبل الخطأ أو الجحود والتنكر. إنها هكذا كأن الفطرة خلقت لها هذا الذكاء المتوقد، مثلما حولت فطنتها إلى حساسية مفرطة، حساسية الأرواح القابلة للانكسار عند أول عارض. ولم تكن صلابتها في مواقف كثيرة تشفع عند المفترق الذي مضت إليه وهو تفريطها بموهبتها.

كانت رجاء تحتاج إلى ما يمكن أن نسميه الروح العملي لتتجاوز صمت الكتابة وعجز القلم وقهر التجارب والمفازات التي عبرتها، كي تمسك بيديها كل المواهب التي تملكها. بيد أن الوقت باغتها فوجه إليها الضربة الأخيرة وهي في عنفوان حياتها، فاستسلمت له صاغرة ولم تكتب رغم إلحاح الأصدقاء.

وفي الأشهر الأخيرة هاتفتني مهللة: عدت الآن إلى طفولتي، إلى صبابيغ الآل حيث الهناءات الأولى، أنا الآن أكتب وأكتب دون انقطاع، عن حارتنا وأيام المدرسة والشوارع التي تعرضت إلى الهدم وعماتي وأمي وخالي. قلت لها إنك الآن في الطريق إلى معاركة المرض بإرادة جديدة، ولم أقل إنني تذكرت الصديق الجميل (سعد الله ونوس) الذي تفجرت ينابيع إبداعه بعد أن اكتشف عجز جسده عن المواصلة، خفت أن تقارن نفسها به وبالصمت الأبدي الذي واجهه رغم مقاومته. غير أن الوقت كان قد باغتها هي الأخرى، فلم تكمل مشروعها فرحلت وبقيت أوراقها مبعثرة بين (صبابيغ الآل) وبين (الكرادة) التي كانت تقول لي قبل أسابيع من وفاتها، إنها لا تعرف كيف تذهب إليها وهل هي قادرة على أن تصف فرحة وصولها إلى العراق؟

آل أحـــمد*

رجاء الزنبوري

عند تقاطع الشارع الترابي الفرعي بالشارع العمومي المعبد، وفي الركن المطل على التقاء الشارعين يقع بيت آل أحمد بيتنا، وسط حديقة واسعة اعتنى أهلها بغرس الورود في واجهتـها الأمامية، فيما افترش الجزء الخلفي من المنزل مرج أخضر من "الثيل"، أحاطت بـه أشـجار البرتقال والليمون والنارنج والفواكه الأخرى. وفي الجزء الشرقي من حديقة المنزل الواسـعة، نبتت كروم كثيفة تظلل عريشة اعتاد أهل المنزل تناول الطعام تحت ظلالها، أيام الجمع والعطل والمناسبات. ويميز أهل الحارة منزل آل أحمد من بعيد، بأشجار التوت الأربع الضخمة التـي تطل اثنتان منها على الشارع الخارجي، وتغويان أطفال المحلة في موسـم القطـاف بتسـلق أغصانها الكثيفة والتقاط توتها الشهي خلسة. وثمة عند الفناء الخلفي للدار شجرة سدر باسـقة تتساقط منها حبات "النبك" المعطرة المتلألئة بشفقها البرتقالي الناضج. وقد اضطر أهل الـدار للتخلص منها بعد سنوات من العطاء الشهي، ليس بسبب شكوى ربة الدار من أكوام الأغصـان والورق الجاف التي تنهمر منها كزخ المطر، بل بسبب نخر أصاب جذورها ولم تنفـع معـه المبيدات المتنوعة.

كان آل أحمد من أوائل الذين استقروا في المنطقة قبل حوالي الثلاثين عاما. لقد اقتضت خطة توسيع وتحديث جانب الرصافة في المركز القديم للعاصمة بغداد، التي تبنتها وزارة الإعمار فـي حكومة العهد الملكي أعوام ١٩٥٣ - ١٩٥٤، هدم الأحياء السكنية القديمة وشق شـوارع جديـدة عريضة محلها. ولم يكن ثمة خيار أمام ساكني تلك الأحياء في (القاطرخانـة) و(صبـابيغ الآل) و(جامع المصلوب)، و(دربونة الصنافير) و(عكّـد النصـارى) و(الدهانـة) وحتـى (العوينـة)

* فصل من رواية كانت الفقيدة تعتزم كتابتها ولم تكمل منها إلا فصولا قليلة، هذا واحد منها. اختارته للنشر الزميلة فاطمة المحسن.

و(المربعة) و(السنك) جنوبا، غير الرضوخ لإرادة الجهات الرسمية التي لم تثنها رجاءات السكان وتضرعاتهم العقيمة عن مواصلة المشروع.

ورغم أن أخبار "الكَص"[١] المرتقب سرت سريان النار في الهشيم في شبكة الشرايين الداخلية للأزقة والدرابين وظلت تقض مضاجع سامعيها وتقع في نفوسهم موقع الصاعقة، إلا أن أولئك المنكوبين لم يشعروا بهول الواقع وغموض المستقبل المرتقب، إلا حين طرقت أبواب بيوتهم (لجان التخمين)[٢] الحكومية للعقارات بضجتها الكئيبة. وجاست نظرات موظفيها المتطفلة الباردة ثنايا المنازل التي فر منها الدفء والاطمئنان، ثم شرعت في روتينية ولامبالاة كبيرة تخط في السجلات الكبيرة أمامها، أرقاما تقديرية مقربة، تتراوح ارتفاعا وانخفاضا بالتناسب مع حجم الرشوة التي قبضت سرا، لأثمان ما كان هؤلاء الذاهلين المساكين يعتبرونه ثروة عمرهم الوحيدة، وحصيلة الكفاح الشاق الموروث لحياة وجدوا أنفسهم يخوضون معتركها الشاق دون فرصة للراحة.

ولم تكن أسعار تخمين العقار في أعلى نسبة لها تساوي شيئا إزاء ما يتهددهم من فراق مصيري قاس لعالم ونمط حياة روحية ألفوها ومدوا جذورهم فيها على تعاقب الأزمنة، وفي جنتها استقروا راضين منسجمين رغم بساطة معيشتهم وتواضعها.

وكان ثمة محاكم مختصة يمكن استئناف قرارات التخمين غير العادلة – وهي ليست قليلة – أمامها. لكن سكان القعر المنسي من العاصمة بغداد، أولئك الذين جلبت لهم البلوى، مشاريع الإعمار الحكومية حين تذكرتهم بعد إهمال طويل، كانوا في غنى عن عناء خاسر، ربحه الوحيد في حال كسب قضية الاستئناف – التي لا تكسب دون رشوة لا قبل لهم بدفعها – لا يتجاوز دريهمات إضافية معدودات لا توازي خسارتهم المعنوية الكبرى، فضلا عما يلحقها من نفقات المحامي وأثمان عرضحالات الاستئناف العقيمة، وضياع الكرامة في متاهات المحاكم ودهاليز القوانين التي لم توضع على الإطلاق لإنصاف المظلومين وغير ذوي النفوذ من المواطنين.

وقبض السكان نقدا، دون أن يفيقوا من هول الصدمة، أثمان تعويضات مستودعات الروح والذكريات.. المنازل ذات الشناشيل والأفنية الصيفية المحجوبة مداخلها بالألواح المستطيلة من (العاكول) الشوكي التي كانت ترش بالماء من حين لآخر لاستدراج نسمة هواء باردة وتخفيف وطأة الحر اللاهب في الصيف.

كانت فكرة الانفصال النهائي عن ملاعب الطفولة والشباب تصيب تلك المخلوقات بالذعر والعجز والحيرة. ولم ينج من الهم الكاسح أشدهم جلدا وأقواهم على مقارعة الصعاب وقهرها. كانت المحنة جماعية عامة. فمئات العوائل باتت مهددة – مع وقف التنفيذ المؤقت – بالتشرد حال انتهاء مهل الإخلاء الرسمية.

لم تكن المنازل القديمة تتعرض، وحدها، لزلزال الهدم والمحو والتدمير، بل عالم كامل من

الروابط الحميمة والعلاقات الإنسانية المشتركة المستقرة لمئات عديدة من البشر، الذين شهدوا النور في عتمة تلك الحدود الضيقة للخارطة البغدادية الخاصة بعالم الأزقة السحري القديم.

ولعن الكثيرون أعمارهم التي امتدت حتى اللحظة التي أصبحوا فيها شهودا – دون إرادة منهم – على هذا الوعد الغاشم بمستقبل أفضل يكتنفه الغموض. واستعصى على الكثير من شيوخهم، حين استثارت الكارثة حسهم الغافل بالتاريخ، تحديد زمن دقيق لبداية استيطانهم هذه القوقعة الأثرية. واستعان المعمرون منهم بذاكرة أوهنها صدأ النسيان. وبحادثة من هنا وأخرى من هناك اتفقوا دون يقين محسوم، على أن جذور ارتباطهم بجنتهم الأرضية المهددة بالزوال، يسبق بعشرات كثيرة من الأعوام دخول الإنكليز "محررين لا فاتحين"[٣] بغداد في أثناء الحرب العالمية الأولى، ويضرب بعيدا في بطون القرون الماضية.

واستغربوا، دون أن يفصحوا، في تلك اللحظة وحسب، وفي معرض المراجعة العابرة لأحداث التاريخ، مكوثهم الطويل الهانئ دون تغير يذكر، داخل الأسوار الوهمية لمملكتهم السعيدة. لقد انغمروا في قلب العاصمة، واستمروا خلف بواباتهم الداخلية المنسية، ألفتهم البسيطة الراكدة، وفضلوها على غرابة التغيير وتعقيده في الخارج.

لقد أنجبوا أطفالهم ببركة الجدات والقابلات غير المأذونات دون حاجة لعلوم الطب ومستشفيات الحكومة. وأنشأوا لسد حاجات أسرهم الحياتية الضرورية، أسواقهم المحلية وورش نجاريهم، وإسكافييهم، جنبا إلى جنب، مع عطاري طب الحشائش العربية المجربة، وحالبات الأبقار وصانعات أطباق القشطة الشهية اللواتي تنفد بضاعتهن الطازجة قبل مشرق الشمس من كل صباح دون حاجة منهن لمغادرة منازلهن التي تقع في الحارة نفسها. وفي مقاهي "الطرف" الحميمة أمضى الشيوخ والشباب سهراتهم يدخنون "النارجيلة" ويقرقعون بلعب "النرد" و"الدومنة" على المناضد المهترئة، حتى رباعيات "العرك" الفضية المغشوشة، التي لم تكن سهرات ليالي الجمع تحلو بدونها حتى بالنسبة لبعض المصلين من رجالهم، أبوا إلا شراءها من صناعها المحليين في جحورهم الرطبة المنزوية في أحشاء مملكة الأزقة، حيث المعنيون وحسب يعرفون الطريق إليها جيدا.

وحين انعقدت صلتهم بشكل من الأشكال بالعالم الخارجي، فإنها حدثت لدواعي السعي وراء الرزق ولقمة العيش. ذوو اليسار النسبي منهم، كانوا يغادرون كل صباح إلى حيث محالهم ودكاكينهم الصغيرة، إما في سوق الشورجة موطن العطارة وتجارة الأغذية والبهار الأصيل المعروف، أو إلى (سوق البزازين) في الجانب الآخر من شارع الرشيد القلب التجاري الأقدم لعاصمة العراق، وربما غادروا إلى (سوق الصفافير) أو ورش النسيج وصنوف الحرف اليدوية الأخرى. وينكشف الفجر عن جموع الكادحين، وهي تخوض معارك العيش، بعيدا عن مملكتها، إما في المعامل الحكومية القليلة، القريبة والبعيدة، أو في اصطياد السمك وبيعه قرب شريعة (سيد سلطان علي) القريبة من "بيت لنج" و"حافظ القاضي"[٤]، أو كباعة جوالين لمختلف أنواع البضائع

الرخيصة التي تخطر ولا تخطر على بال. لكن دبيب الراحة لا يعود لهؤلاء جميعـــا، إلا حيـن يطأون في المساء دروب مملكتهم الأليفة، ويتنفسون رغم التعب والعناء، روائح الأزقة وحـــرارة الود النابع من قلوب تخلو من الضغينة.

في الأعياد أيضا، كانت المحارة الضخمة للأحياء القديمة، تطلق سكانها خارج أصدافـــها المقفلة. وكان جيش أطفال الحارة، يتقافز في الشوارع الخارجية للمدينة مبـــهورا بضوضـاء ونفير سياراتها وبأضواء متاجرها الجذابة. وحين ينجح الأبناء في المدرسة، ويكـــون الوضـع المادي للعائلة ميسورا بعض الشيء، تنتزع الأمهات المتلفعات بالعباءة و"البوشي"[٥]، شريطة أن لا تكون الواحدة منهن شابة صغيرة السن، أو حسناء ممنوعة من مغادرة المـــنزل، الإذن مـن أرباب الأسر باصطحاب جوقة الأطفال إلى إحدى دور السينما في شـــارع الرشـــيد. وترقـب العيون الذاهلة المحدقة في الصالة المظلمة العابقة بأبخرة حادة نفاذة، شريط الصور الفاتن لفلـم عربي هو في الغالب إما عاطفي ينهض ببطولته المطرب المحبوب فريد الأطرش، أو كوميـدي من سلسلة أفلام اسماعيل ياسين التهريجية المضحكة. ويعيش الصغار والكبار على حد ســـواء، وهج تلك المناسبات السحرية النادرة أشهرا طويلة، وتهمس الصبايا العذراوات، لصديقاتـــهن، المرة تلو الأخرى، بقصص الحب الخالد التي شاهدنها على الشاشـــة، وتتنفســن فيــها آهــات أحلامهن المكبوتة المحرمة.

أما الزيارات إلى أضرحة الأئمة المقدسة في (الكاظمية)، ومرة كل بضع سنوات إلى العتبات المقدسة في كربلاء والنجف الأشرف، فواجبات لا يتخلف عن أدائها سكنة تلك الأحياء، إلا تحـت طائلة المرض، فالفاقة نفسها، لم تكن حائلا دون وصول العجائز، على الأقل، إلى تلك المـــزارات الدينية المباركة، طلبا للشفاعة أو إيفاء لنذور قديمة لا تنتهي إلا بنهاية العمر. ولا يعتني الصغـــار بين كل طقوس الزيارة التقليدية المحببة، إلا بفرصة تناول "كباب الكاظم" الشهي الشهير الـــذي لا يشبعون منه، ولا يمكن لرحلة العمر تلك أن تختتم دون تناوله. وهم ينجذبون مســـرورين لســـحر اجتياز الجسر الخشبي البالي الذي تمتنع سيارات مصلحة نقل الركاب الحكومية عن عبوره، بسبب رداءته وتخلخل سقالاته المهزوزة البالية. وهكذا يتعين على الركاب حين يهبطون فـــي المحطـة الأخيرة لحافلات الحكومة، إكمال مشوارهم الطويل بركوب سيارات النقل الأهلية الخشبية، وهـــي مركبات أثرية كانت تسير في طريقها نحو الانقراض، لكنها في حينها، كانت أكثر شبها بالجســـر القديم في تفكك مفاصلها، واهتزاز مقاعدها التي كان الأطفال يرقصون طربا وهم يتمايلون داخلها ويغنون على إيقاع عجلاتها وهي تقرقع وتدق في ضجة صماء أرضية الجســـر المشـــدودة إلـــى عوامات خشبية طافية تهدد بالتصدع في كل لحظة، وكانت الهدهدة العنيفة المرتجة لتلك العربــات لا تذكرهم إلا باهتزاز المهود التي لم يشبعوا منها، بحكم احتلالها على الدوام من قبـــل المولـــود الجديد الذي يظهر في مثل هذه العوائل بسرعة قياسية منتظمة. أما إذا سلكت العوائل في رحلتـــها النادرة هذه، الطريق المألوف الآخر وهو الأقصر نسبيا، فإن العربـــات الأثريـــة التـــي يجرهـــا حصانان هرمان من أحصنة الركوب الهزيلة، وترتفع فوق رؤوس ركابها الجذليـــن قبـــة جلديـــة

مستديرة تشبه المظلة، هي التي تنتظر السابلة عند رحلتهم حيث ينتهي خط سير الباصات الحكومية.

حقا لقد عرف سكان الأزقة الخلفية المنسيون في العاصمة بغداد، أنماطا متنوعة من الصلة بالعالم الخارجي، بعد أن حشروا بعيدا عنه دون إرادة منهم.. ورغم أنهم تذوقوا من حين لآخر، المباهج المغرية للعالم المنبسط خلف أسوار مملكتهم، إلا أنهم لم يفكروا على الإطلاق في ذلك اليوم الذي سيتعين عليهم فيه استبدال مألوفهم الحياتي الراسخ، بغرابة "الخارج" الغامضة الواعدة. ودون أن يفيقوا من صدمة زلزال التطور الذي حمله مشروع الإعمار الجديد، وإذ لم يعد ثمة مناص مما لا مناص منه، أقبلوا على المغامرة الجديدة بحماسة منقوصة واطمئنان مظلل بالارتياب.

* * *

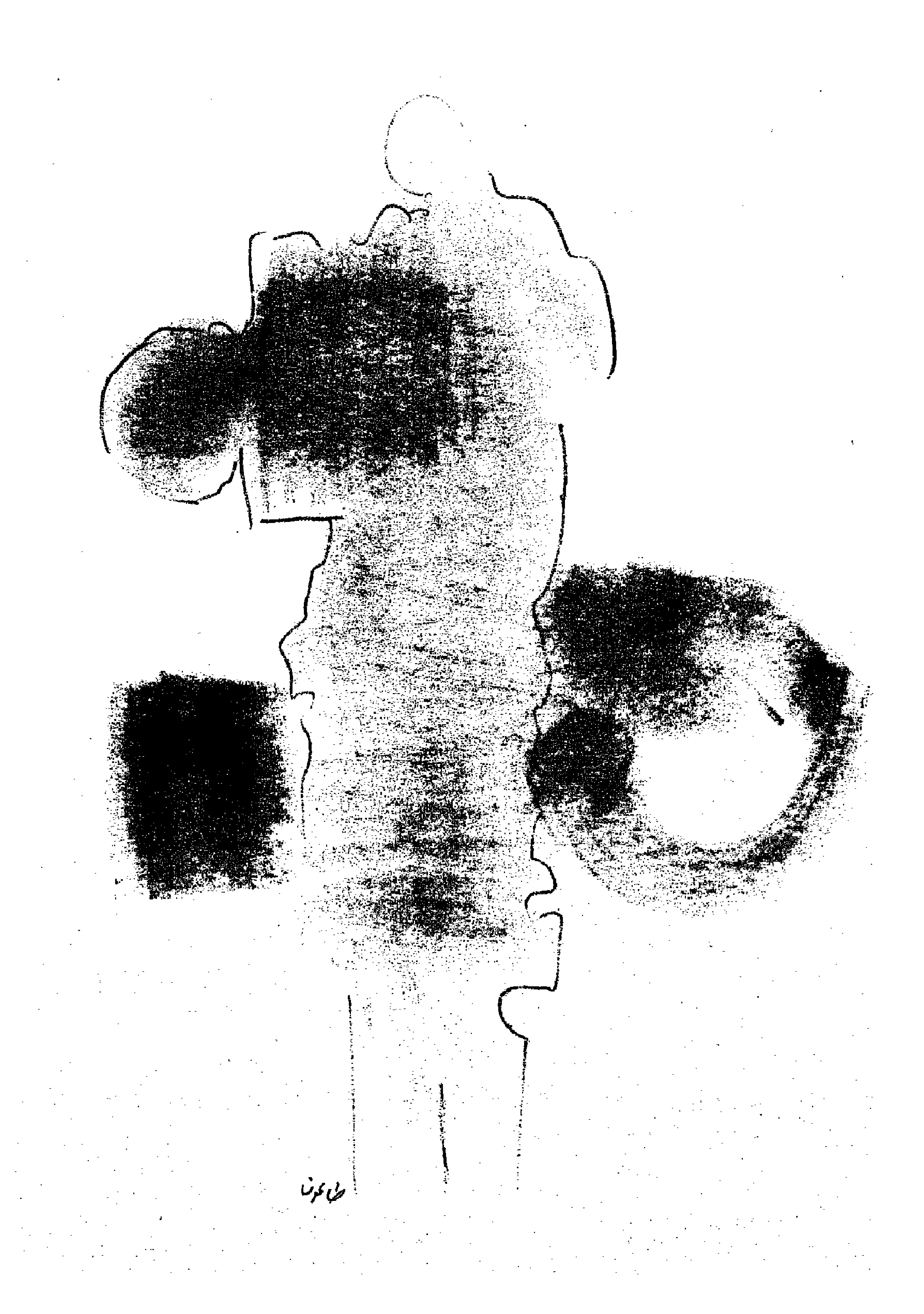
(١) "الكَص" هي التسمية الشعبية التي شاعت في حينها لعمليات شق الشوارع الجديدة.

(٢) (لجان التخمين) هي اللجان الحكومية التي تشكلت لتقدير وتخمين أثمان المنازل التي سيشملها الهدم ضمن مشروع الإعمار الحكومي الجديد.

(٣) زعم المستعمرون الإنكليز حين احتلوا بغداد بعد اندحار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى وانحسار نفوذها عبر البلدان العربية وبضمنها العراق، أنهم دخلوا البلاد ليحرروها من نير العثمانيين لا ليفتحوها ويلحقوها بمستعمراتهم.

(٤) سيد سلطان علي، بيت لنج، حافظ القاضي، أسماء لمناطق قديمة معروفة في شارع الرشيد ببغداد. وهي قريبة من عالم مملكة الأزقة المشار إليه في الرواية.

(٥) البوشي: غطاء للوجه من قماش أسود ناعم كانت النساء وكبيرات السن منهن بالأخص، يحجبن به وجوههن عند مغادرة المنزل، بالإضافة إلى العباءة السوداء.



الرواية والدين

زهير الجزائري

توقفت وأنا أكتب فصل الختام في روايتي عن المواجهة بين السلطة المستبدة والشبان الملتحين الذين يلاحقونها بالمتفجرات. توقفت لأن الحياة نفسها فتحت فصلا جديدا حين انفجرت الضجة الكبيرة حول رواية حيدر حيدر "وليمه لأعشاب البحر".

ـ فقد أعادت وزارة الثقافة في مصر طبع الرواية بعد خمسة عشر عاما من نشرها في لبنان وقبرص.

ـ روائي مهمل وسياسي تنقل من الماركسية المتطرفة الى الناصرية ثم لإسلام المتطرف قرأ الرواية بدقة ولؤم الرقيب الباحث عن فريسة للتحريم، ومن مجموع كلمات الرواية البالغ حوالي المائة ألف كلمة استل بضع جمل لا تزيد كلماتها عن المائة، متناثرة هنا وهناك، وجمعها خارج سياقها وفتح مسلسل التكفير في كلمة نشرتها جريدة (العمل) التي يسيطر عليها الإخوان المسلمون داعيا لتكفير الكاتب والوزارة التي طبعتها، وفتح سجلا للتحريم يمتد من الماضي الى الحاضر شاملا رموز الحداثة والتنوير على امتداد التاريخ (المتنبي، المعري، ابن رشد، بشار ابن برد، محي الدين ابن عربي، أبي نواس، الحلاج، طه حسين، عرار، نجيب محفوظ، محمد الماغوط، أدونيس، محمود درويش، أدوار خراط....).

الدين السياسي الذي يتهيأ للانتخابات بحاجة لضجة كبيرة تضعف موقف السلطة والعلمانيين استغل الفرصة. وجمهور الأصولية الدينية على خلاف أول كلمة في القرآن (إقرأ!) لا يحتاج لقراءة الرواية لكي ينفجر، فهناك في حياته ألف سبب للانفجار، اولها الفقر الذي يوشك ان يصير كفرا على حد تعبير الإمام علي. وهو جمهور تعود على السماع من الموجهين الدينيين عبر المنبر ويعتمد في ثقافته على المشافهة والتلقين والحصول على المعرفة عبر الإذن في مجتمع تسوده

قرون من الأمية. لا يحتاج هذا الجمهور ولا موجهوه لقراءة الرواية، إنما تكفيه الجمل المبتسرة التي انتزعت من سياق الرواية للاستجابة لنداءات المحرضين لينزل الى الشارع في مظاهرات احتجاج ضد الرواية ومن طبعها. وبذلك يتحقق للأصولية الدمج بين المقدس والسياسي وجعل الناس صاحبة الفعل السياسي في مواجهة الثقافة العلمانية. مقابل ذلك ترد السلطة الخائفة من أي تعبير علني جماعي خارج المقرات بإطلاق النار على المتظاهرين فيسقط قتلى وجرحى.

-موقف الدين السياسي في الشارع انعكس على مؤسسات السلطة فانتقلت عملية التكفير الثقافي هذه الى أجهزتها ومنها لجنة الدين والأوقاف داخل البرلمان، بل ان الأزهر الذي عرف تاريخيا بموالاة السلطات ضد التطرف الديني تبنى موقف الدين السياسي خارج السلطة وبدا وكأن المؤسستين الدينيتين الرسمية والسياسية اتحدتا في مواجهة السلطة المدنية والعلمانيين في المجتمع، وخرج الأزهر عن مهمته الأساسية (التعليم والدعوة) مطالبا بسلطة الرقابة على النشر الثقافي الذي يمس الدين وبذلك يأخذ بعضا من مهمات الدولة.

المثقفون العلمانيون وقد راودهم الخوف من حملة التكفير التي توسعت ومن تهييج الشارع ضدهم تحشدوا موقعين مذكرات احتجاج مطالبين بمحاكمتهم هم ايضا إذا جرت محاكمة الناشر.

الأزمة حركت معها تاريخا من المواجهات المشابهة بين الدين السياسي والثقافة العلمانية:

ففي عام ١٩٢٥ سحب الأزهر الشهادة العالية من أحد علمائه، علي عبد الرازق، وطرده من هيئة كبار العلماء بسبب كتابه "الإسلام وأصول الحكم".

وفي العام التالي أصدر حكمه على كتاب طه حسين "الشعر الجاهلي" معتبرا أن الكتاب "مملوء بروح الإلحاد والكفر ومعول للأديان" فأصدرت النيابة العامة أمرا بمنع الكتاب ومصادرته.

وفي عام ١٩٤٦ نجح الأزهر في منع كتاب "الفن القصصي للقرآن" لمحمد عبد الله خلف.

وحتى بعد ثورة يوليو نجح الأزهر في إجبار الدولة على منع رواية نجيب محفوظ "أولاد حارتنا"، وكانت هناك مصلحة مشتركة. فقد احتاج عبد الناصر للأزهر لتكفير أعدائه الأخوان المسلمين. لذلك بدت التضحية برواية ثمنا بسيطا لكسب تأييد الأزهر. والأهم من ذلك هو وجود مصلحة مشتركة في منع الرواية التي أرادت تصوير استبداد الدولة من خلال محلة صغيرة واعتمادا على كنايات دينية. وبهذه الخطوة لم تعد سلطة الدين معتمدة على وجود طبقة منظمة من رجال الدين، إنما قامت الدولة نفسها بهذا الدور. وسيتطور الأمر فيما بعد بتحول الدولة الى أداة لتطبيق الشريعة والامتناع عن الإبداع وترك المجتمع نفسه للقيام بهذه المهمة، وبذلك فتحت الباب للمشروع الإسلامي الذي يرمي الى إقامة سلطة دينية ذات كلمة عليا ونهائية من خلال مجالس الفقهاء في إيران والأزهر في مصر. مقابل ذلك سيعمل المثقفون العلمانيون على فصل الأيمان عن الدين السياسي لرفع الحجاب عن رجال الدين الذين يمارسون سلطة دينية من خلال احتكار تفسير العقيدة، ولذلك سيشمل التكفير متدينين وباحثين تجرأوا على كسر هذا الاحتكار بإعطاء تفسير مختلف للعقيدة كما حدث لعلي عبد الرازق ونصر حامد أبو زيد.

الأفندي والمعمم

"الوليمة" حركت تأريخا من الصراع بين المثقف الديني والمثقف العلماني في مجتمع تنقصه الكفاءة للتوفيق بين النظامين التعليميين ,الديني والمعاصر، مما افرز مثقفين هامين، كلاهما يعتقد انه صاحب رسالة اجتماعية وكلاهما يتجه لجمهور واحد وبواسطة واحدة هي الكلمة مستخدما سلطة المعرفة، ولكنهما متعارضان نوعيا في في مناهج التفكير، ودونما تفاعل عضوي وتراكمي بينهما. لذلك راحا يتجاذبان المجتمع باتجاهين متعاكسين، وأخذت العلاقة بينهما طابع الصراع بين المعممين والمطربشين في مصر، والملائية والأفندية في العراق:

– المثقف الديني يعتبر نفسه داعية الى الفضيلة والإيمان في مجتمع جاهلي فاسد. بينما يعتبر المثقف العلماني نفسه مصلحا اجتماعيا في مجتمع مستلب غارق في التخلف.

– تعلم المثقف الديني في المدارس الدينية مواضيع الدين والتراث معتمدا آليات الحفظ والاستظهار.بينما تعلم المثقف العلماني في المدارس الحديثة العلم والتكنولوجيا معتمدا آليات النقد والتحليل والتجديد.

– المثقف الديني يعتبر نفسه داعية "الأصالة" لمواجهة "التغريب" الذي يقوده المثقف العلماني. بينما يتهمه المثقف العلماني بالانكفاء على الماضي والانغلاق امام تغيرات العصر.

– المثقف الديني يتجه الى الجمهور عبر الجامع ومن المنبر. والمثقف العلماني يخاطب جمهوره عبر الصحيفة والكتاب، وإذا خاطبه مباشرة فمن المقهى او النادي.

– المثقف الديني يخاطب روح جمهور ضعيف ومستلب داعيا إلى الإيمان بخالقه ليرضيه ويستعين به، وخطابه إسلامي بحث حول الإمامة والتكفير والإيمان والجبر والاختيار والعلم القرآني. مقابل ذلك يخاطب المثقف العلماني عقل الجمهور طالبا اعتماد إرادته الخاصة كفرد أو جماعة والوعي لأسباب البؤس الحالي.

لكن الأمر ليس بهذا التقسيم القاطع فهناك تداخل واستعارات من الطرفين. فآليات التعليم الديني القائمة على الحفظ والاستظهار ستترك أثرها على أساليب دراسة العلوم الحديثة فتفقد طابعها المعاصر والمتجدد، بينما لن يكتفي المتدينون بالجامع مركزا وحيدا للتوجيه، إنما يستخدمون وسائل العلمانيين الجديدة، مثل الكاسيت والفيديو والقنوات الفضائية، وسيجدون تقاربا بين الشورى والديمقراطية التي أصبحت مطلبا شعبيا، بل يقبلون حتى علمانية الدولة (كما حدث في تركيا) كي لا يكونوا ضد الدستور. وهناك ماركسيون على الجانب الآخر سيحولون ماركسيتهم من منهج الى عقيدة دينية كاملة المعرفة غير قابلة للاجتهاد ويعتمدون الإيمان الديني بالنظرية بدلا من الجدل لمواجهة الاجتهاد.

المثقفون العلمانيون والمتدينون ضحية استبداد الحاكم، ويحتاجهما الحاكم معا او على التوالي. فالحاكم بحاجة للمثقف المتدين مستشارا أو إماما في جامع الدولة ليصلي أمامه داعيا بطول عمره ودوام صحته ومفتيا بان طاعة الله من طاعة "القائد المؤمن".

وسيجد الحاكم متقفين علمانيين يبررون تحالف المثقف مع الحاكم، على فساده، من اجل مواجهة ما هو أدهى، الظلامية، حتى ولو بالعنف، وسيعطي هذا المثقف المشروعية لعنف الدولة، حتى لو تمدد واتسع، لفهم هيمنة الدولة في مواجهة الأصولية.

وقد كشفت أزمة الوليمة في مصر حجم الخوف الكامن في المجتمع، فالاستبداد السياسي والتخويف النازل من فوق لن يفصل بين الحاكمين والمحكومين فقط، إنما يولد طبقات وخلايا اجتماعية تفرخ استبدادا تحتيا. كأن مجتمعا كاملا كان بحاجة لبضع جمل في رواية ليكشف حجم الخوف الكامن فيه. فالكل خائف من الكل والكل يهدد الكل. وعلى حد تعبير د. نصر حامد ابو زيد (الزمان ٢٦- ٦ - ٢٠٠٠م) "لأننا جميعا نعيش في ذعر من خطر ماحق: عند البعض خطر الإسلاميين، وعند البعض من خطر العلمانية الكافرة الملحدة، وعند الجميع خطر العولمة على ثقافتنا وهويتنا المهددة، وعند الدولة في قمة بنيتها تهديد الإستقرار". وكلما اشتد الصراع بين المثقفين المتدينين والعلمانيين لجأ الطرفان الى السطة باعتبارها الحكم والحاكم. فالمثقفون المتدينون يتوجهون بخطابهم الى السلطة بالتهديد او النشدان مطالبين بمنع الرواية وحرقها ومحاسبة الناشر والمثقفين الذين ساندوا الرواية، والمثقفون العلمانيون يناشدون السلطة حمايتهم من حملة التكفير واستباحة الدم وطالبوا السلطة المدنية مواجهة المتدينين الذين يريدون اقامة سلطة فوق السلطة، بل ان بعض المثقفين ضحى ببعضه حين ركز على حماية الإبداع (الشعر والقصة والرواية) وأحال للأزهر، ضمنا او صراحة) حق الرقابة على جزء من الثقافة، هو البحوث ذات الطابع الإسلامي. ولذلك حذر المفكر أبو زيد بقوله: "في محاولة درء الخطر الماثل ضد الإبداع والمبدعين يبدو المدافعون عن الإبداع كمن يحاول ان يطفئ حريقا شب فجأة في أحد أركان البيت فيهدم البيت كله دون ان يعني ذلك أو يقصده".

القراءة المضادة

توقفت عن كتابة روايتي وقد شملني القلق النابع من صدام الرواية مع الدين. وبدأت بقراءة الوليمة بعد اكثر من عشر سنوات من قراءتها الأولى. كنت قد قرأت رواية حيدر حيدر بعد صدورها بأشهر، ولا أتذكر إني قرأت في وقتها نقدا مضادا او مساندا للرواية، لكن الرواية لاقت اهتماما بين العراقيين لأنها تتناول واحدة من مآسيهم المنسية: تجربة كفاح مسلح خاضها فصيل شيوعي في أهوار الجنوب. لم يرسخ في ذاكرتي من الرواية إلا كونها مرثية مبكرة للثورات وأولها ثورة المليون شهيد الجزائرية ولليسار العربي ممثلا بواحد من فصائله. أعدت قراءة الرواية بعد الضجة، ولكن بعين الرقيب المعمم باحثا عما يستحق التكفير والضجة التي أثيرت حولها فوجدت العكس تماما، فالفقرات التي تناصر الدين تخترق الرواية من أولها حتى نهايتها:

أنظري يا قله الى هؤلاء الجياع والمقملين كيف يقدمون كل شيء، كل شيء، الطعام واللباس والمأوى والدم. هؤلاء البحر ونحن السمك، الآن نحن بينهم كما كان رسولنا محمد مع المهاجرين بين الأنصار في يثرب. ص ٤٩

- من هذه التأريخية كان يرى الحلقات والحقب العربية الثورية، ثـــورة الرســـول محمـــد، والحركات السرية المضادة بعد تدجين الإسلام. وصوابا كيف يتشكل العربي الجديد في العصـــــر الراهن !ذلك القديم كان مبلورا ومحصنا ومنيعا بالإسلام. ص ٥٠

- ما ينقصنا في هذا الوقت الرخو المسيب هو إيمان وبسالة الصحابة الأوائل. بمثل أولئـــك يقدح الزناد في الحجر البارد وتسطع الشمس من جديد. ص ٥١

- ومن تلك الأهوار النائية يأخذون موتاهم بالزوارق ثم بالقطارات او السيارات ليدفنوهم فـي مقابر الأرض المقدسة بالنجف الأشرف. يقطعون مئات الأميال باتجـــاه تلـك الأرض الطـاهرة المروية بدماء الشهداء. وهم يحملون نعوش موتاهم بين دوي التراتيل والآيات الفاجعـــة والبكـاء ليحققوا شرف القربى من دائرة ارض أحفاد الرسول الذين قضوا غدرا وغيلة. ص ١٤٢

- هذا ما سيقوله مهيار عن ابو صبا، العراقي الأصيل، الذي لا يخشى في الحق لومة لائـم، والمعجب من كل دعوة الرسول بعبارته الشهيرة التي قالها لعمه أبو طـــالب: والله لـــو وضعـــوا الشمس في يميني والقمر في يساري على ان اترك هذا الأمر لما تركته. ص ١٤٥

- فيما بعد سيتحدث الباهلي عن أهمية هذه المرحلة الحميمة الى قلبه فيشبهها بلحظة لقاء أبي ذر الغفاري بالرسول يوم انخرط في الدعوة مسحورا بألق تلك اللحظات النشوى التـــي ســتقلب التاريخ رأسا على عقب. ص ١٤٧

- عندما هبط ثوار حرب التحرير من الجبال المصبوغة بالدم، كـــانوا يـــهللون بتكبـيرات عصور الفتح الأولى. كل مجاهد يحمل على صدره قرآنا عربيا كان بمثابة الرقية ضد رصـــاص المستعمر الصليبي. ص ٢٧٦

لقد اخذ الكاتب على عاتقه همين أساسيين إضافة لهم الروائي: هم المؤرخ لمرحلـــة ســميت بـــ"الزمن الرديء" الذي شهد إفساد المثل والثورات والأفكار والدين والحـــب وأصبـــح الثـــوري المهزوم بطلا ثابتا في الروايات العربية. والى جانب المعاناة المؤلمة للأبطال الذين يهربون مـــن ماضيهم المأساوي الى الجنس فان السخط يحكم مشاعر الأبطال على الزمان النذل الذي هم فيـــه، الثورات التي خذلتهم، القادة الذين سرقوا الثورات وأصبحوا حكاما مستبدين، الناس الصامتين على الإذلال المبرمج، الله الذي كان لهم قدرا قاسيا، وقبل كل ذلك أنفسهم الهاربة الى المنفـــى. الـــهم الثاني الذي يحكم هذه الرواية هو هم المؤدلج لحلم ثوري أقرب إلى اشتراكية الحروب الإســـلامية منه الى الماركسية، ولذلك تدعو الرواية الى طهرانية ثورية تتجه نحو الاستشهاد أكثر مما تتجـــه نحو النصر، اقرب الى التصوف الديني منه الى مفهوم الثورات المعاصرة.

لماذا إذن هذه الضجة؟ هل يبدأ الصدام حين تمس الرواية الدين؟

المقدس والإبداع

الأمر ليس جديدا كما نعرف، فمنذ منع رواية اولاد حارتنا لنجيب محفوظ، مرورا بضجة "الآيات الشيطانية" لسلمان رشدي، ترافقت الضجة الحالية حول وليمة حيدر حيدر مع أكثر من صدام بين الرواية والدين. ففي لبنان تظاهر طلاب متدينون في الجامعة الأمريكية ضد تدريس رواية المغربي محمد شكري "الخبز الحافي". وفي اليمن أثار الإسلاميون المسيسون ضجة أخرى بسبب قيام جريدة (الجمهورية) اليمنية بإعادة نشر رواية "صنعاء مدينة مفتوحة" للروائي اليمني محمد عبد الولي الذي توفي قبل ثلاثين عاما. فطلب الرئيس علي عبد صالح من وزارة الإعلام التحقيق مع صحفي يشرف على الملحق الثقافي الذي نشر الرواية ضمن حلقات لتكريم رواد الثقافة اليمنية.

من ذاك التاريخ ومن هذا الحاضر يبدو الصدام بين الرواية والدين السياسي حتميا لكون الرواية ابنة الحداثة التي نشأت مع الأصولية الدينية في وقت واحد مثل الفعل ورد الفعل. ولذلك قاومت الأوساط الظلامية نشوء الرواية والشعر الجديد. فكل فكر استبدادي يقوم على الوحدانية، وعلى القول الذي لا يسمح إلا بتفسير واحد للواقع سيحارب كل الأشكال التي تعطي دلالتها على عدة مستويات، والتي تسمح للقارئ بحرية القراءة والخيال والتخيل والعثور على الجواب لوحده. ويريد الرقيب دينيا كان او رسميا الدمج بين شخصيات الرواية والراوي المختفي وراء الأبطال والحوادث. فمجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر أصدر حكمه على الروائي والرواية بناء على حوارات شخصيات في الرواية بأن "رواية وليمة لأعشاب البحر تشكل خروجا عما هو معلوم من الدين وإن الرواية مليئة بالألفاظ والعبارات التي تحقر الدين وجميع المقدسات الدينية بما في ذلك الله سبحانه وتعالى والرسول صلى الله عليه وسلم والقرآن الكريم واليوم الآخر والقيم الدينية".

ومما يزيد الأمر تعقيدا طبيعة الرواية التي تنطوي على تنوع من الاستعارات والرموز الواقعية والمتخيلة القابلة للتأويل، ولذلك فهي تعطي للرقيب، المشحون بالمحرمات الاجتماعية والسياسية والدينية، كل ما يضعه فيها من شكوك، خاصة وإن الرقيب مجبول على البحث عن الأجزاء المختفية خلف معانيها الظاهرة ولذلك لن يأخذ العمل بكليته إنما بأجزائه التي تغذي ريبته.. ويزداد الصدام بسبب نزوع الرواية الى التجديد والتحرر من كل القيود المفروضة على الفكر كونها ميالة الى البوح وكشف الذات على الضد من كل اشكال الرقابة الذاتية والرسمية والإجتماعية. ويريد الكتاب الإسلاميون تسفيه نزعة الرواية للتحرر من ديكتاتورية الروائي المالك لكل المعرفة ومحتكر الحقيقة ومحرك الشخصيات وفق آيديولوجيته الفوقية بأن يحيلوا إليه كلما صدر عن ابطال الرواية. "الروايات بإعتبارها اعمالا متخيله، وقد يعرض فيها شيء من الواقع، تقع مسؤولية خلق شخوصها وما يجري على ألسنتهم وما يدعون إليه على مؤلفها لا على شخوصها المتخيلة او الواقعية، فالروائي يقدم فكره وما يؤمن به من خلالهم تحاشيا ان ينسب إليه ما اشتط وتطرف الرأي بسببه إلى تلك الشخوص" (عبد الله فراج الشريف، كاتب

سعودي، الحياة ٣٠ أيار ٢٠٠٠). وتكشف هذه النظرة عن إسترابة مسبقة بالعمل الروائي عموما وبالروائي بالمطلق حتى قبل أن يكتب روايته لأنها ترى جانب التدليس والموارارة كامن في الروائي باعتباره صاحب آيات شيطانيه يستخدم شخصياته كأقنعة للتعبير عن سوء ذاته. وتختفي وراء هذه النظرة روح تحريم مستترة للرواية بالمطلق باعتبارها عملية خلق شخصيات ووقائع (من العدم) وهي عملية إشراك بالله باعتباره الخالق الوحيد لمعجزات القرآن القصصية، وهنا يقارب الإبداع "البدعة" التي تعتبر خروجا عن نصوص وأصول الدين، ولهذا السبب تكاد تنعدم الرواية وسط النتاج الثقافي الديني. وتنطوي عملية الدمج بين الروائي وروايته على وحدة ايديولوجية قسرية في حين ان من طبيعة العمل الروائي هو ان يفلت من آيديولوجية الروائي كما يفلت الواقع الحياتي من الفكرة المسبقة ويشاكسها أو يقلبها من مأساة الى مهزلة. حتى حين يكون القصد قد سبق القص فإنه سيظهر محايثا وباطنيا ينبع من بنية العمل الداخلية. وقد لا يتحقق القصد حين يأخذ العمل الروائي انسيابيته مبتعدا عن الفكرة المسبقة باتجاه الحياة نفسها. والروائي مهما اشتطت مخيلته ليس خلاقا من العدم، إنما هو في النهاية معبر عن واقع. حقا ان منطق الرواية سيزاحم أو يزيل وربما يعاكس منطق الحياة المعاشة لكن الأمر في النهاية هو إعادة إنتاج الحياة المعاشة وتجربة الروائي فيها. والرواية، التي هي ملحمة البرجوازية ووليدة مناخ التعددية الديمقراطية، ميالة بطبيعتها للخروج من احادية الفكر الى التعدد والجدل، ولذلك اصطدمت بالظلامية وبالستالينية التي حولت الماركسية الى نوع من اللاهوت حامل للحقيقة المطلقة. وخطر الرواية على الدين السياسي يكمن في تنوع وتعارض الشخصيات، بل والتعارض داخل الشخصية الواحدة. فعلى خلاف التقسيم القطعي الذي يفصل الشخصيات الى إيجابية وسلبية بالمطلق أو فضيلة ورذيلة بالمطلق، فإن الرواية مثل الحياة ترينا هذه المتناقضات متداخلة بل وتميل الرواية الى تلمس الظلال الواقعة بينهما، ففي داخل المؤمن جانب الضعف الإنساني الذي تراوده امرأة او مال فقير او متعة دنيوية، قد يضعف امامها، ثم يستغفر ربه. ويرينا القص داخل القرآن هذا التداخل، فقد جمع الخير والشر في عائلة واحدة (يوسف وإخوته) وآخا بين براءة يوسف وغدر اخوته، ولا ينجو نبي كيوسف من الضعف الإنساني امام إغراء جمال المرأة المحرمة حين تعرض نفسها عليه فهم بها كما همت به. وفي داخل العلماني، حتى إن كان ملحدا، "توجد لحظة تتكالب فيها المصائب قبل ان يتمكن من التحليل فيستذكر ربه ويستعين به. وترينا رواية دوستويفسكي "الإخوة كرامازوف" كيف يراود الشك شخصية المؤمن في الرواية (إليوشا) حين تتحلل جثة أمثولته (الأب زوسيما) بسبب حرارة الجو. وفي الجزء الذي لم يكتمل من الرواية سيصبح الملحد (إيفان كارمازوف) مؤمنا بينما يصبح المؤمن إليوشا ملحدا. على عكس الحياة والرواية، تريد الأصولية الدينية إبقاء المتعارضات في تعارضها المطلق، فذلك يتيح لها إصدار احكام التكفير دون تردد، ويتيح لها أمام مريديها وضع الأمر في قطبيته الحادة لسهولة التأثير ويعطي للعقيدة مهابة خارقة لا ينقص منها ضعف إنساني.. ومن هنا هذا التعارض بين الإبداع والمقدس والذي سماه كاتب إسلامي (فهمي هويدي): (الإبداع كنقيض للإيمان: الشرق الأوسط ٢٢-٥- ٢٠٠٠).

هل تستطيع الرواية لكي تتجنب المحذور ان تتجاوز الدين؟

لا يبدو هدوء الضجة بداية هدنة طويلة، ففي أي وقت يحتاج الدين السياسي إلى ذريعة للتظاهر سيجد في الرواية كما غزيرا من الآيات الشيطانية، لأن الدين بالنسبة للروائي ليس موضوعا من المواضيع، مثل الحب أو الحرب أو السياسة، إنما هو مبثوث في كل شأن من شؤون الحياة، من التكوين الفكري للشخصيات. ولاوعيها الفردي والجمعي، علمانية كانت أم متدينة، موجود في كل تفاصيل الحياة اليومية، في حوار الناس اليومي، في هندسة المكان الذي تجري فيه الأحداث (الجامع والمرقد والقبور) وفي أكثر الأفعال الإنسانية خصوصية. وكلما زاد حضور الدين في الحياة العامة من خلال نشاط الدين السياسي، او النزوع الشامل الى الإيمان كمقابل لفشل مشاريع التنوير العلمانية ورد فعل على التغريب القسري الفوقي، أصبح الدين الموضوع الأساسي للأعمال الروائية، ولن تعود الثقافة الدينية ملكا وقفا لرجال الدين، إنما جزءا عضويا من ثقافة الروائي وتجربته الحياتية. فيشكل تأريخ الدين وبطولات الرسل والصحابة، ودين الناس البسطاء ذوي الإيمان الفطري، ونذالات الحاكمين باسمه والمتاجرين به مادة أساسية، وأصبحت صور الملاحم الدينية كالجنة والجحيم والقيامة والمعجزات الدينية جزءا لازما من مخيلة الروائي لا يستطيع ان يتخلى عنها لرجال الدين المحترفين كما لا يستطيع ان يتخلى عن السياسة للحاكمين وحدهم.

من مواد (أدب وفن) في الأعداد القادمة..

مملكة محمد خضير القصصية

جنان جاسم حلاوي

العمى ما الذي قد صنعت بالجبل ؟!

شاكر لعيبي

قصـــــة

المرايا المهشمة

د. خولة الرومي

ضباب كثيف لف مدينة لندن وتساقطت الأمطار، أعقبه البرق، في البداية كان بعيدا ثم اقترب وهو يضرب بشدة كقصف مدينة بغداد في عاصفة الصحراء.. حين حدث ما حـــدث.. يقـــال إن امرأة ضربتها الصاعقة فرمتها على واجهة أحد المحلات الشهيرة في شارع أوكسفورد، الضربـــة كانت من القوة بحيث تحطمت الواجهة الواسعة للمحل. أما صوت انهيار الزجاج فقد فاق صـــوت الرعود وانهمار المطر وزرع الرعب في كل جزء من أجزاء الشارع خصوصا العـــاملين فـــي المحلات.

في ذلك اليوم كنت أتسوق بعض الحاجات، حين أجبرتني العاصفة على الالتجاء إلـــى أحـــد المخازن الكبيرة، لما وصل إلى سمعي صوت تكسر الزجاج.. أصابني الهلع وأنا أســـمع ســـيارة الإسعاف، والناس وهم يتراكضون ويتجمعون رغم سيول الماء المنهمرة، ورغم جزعي أســـرعت إلى مكان الحادث مع الآخرين، شاهدت أولا بعض السياح وقد تمزقت ملابسهم الملطخـــة ببقـــع الدماء، وجوههم المجرحة وقد تعالت أصواتهم بالبكاء. وبصعوبة استطعت شق طريقي إلى مكـــان الحادث وقد ابتلت ملابسي وشعري.

كانت المرأة ملقاة على ظهرها وقد ارتفعت إحدى ساقيها والتوت الأخـــرى بشـــكل غريـــب وارتفع ثوبها فكشف عن فخذيها، وتعلقت يداها بين أجزاء المرايـــا المحطمـــة بحيـــث انعكســـت صورتها المتكررة عشرات المرات على كل القطع المعلقة بهشاشة على الحيطان.. شدتني ملامـــح وجهها العربية، دفعني ذلك للاقتراب أكثر عل الذاكرة تسعفني فقد ذكرتني بشيء من المـــاضي.. ورغم بعد المسافة.. ومن بعيد.. من سحيق ذاكرتي.. جاءني وجه ما.. ووجه أمي وهي تردد:

- لقد كسرت المرايا، إنه فأل سيئ.. فأل شر.

بدأت سيارات الشرطة بالتجمع، وأخذ أفرادها يدفعوننا عن المكان. ولكن منظر المرأة لم يفارق خيالي وأنا راجعة إلى البيت ولم أستطع إبعاده، فقد ظل يلاحقني وهي مرمية بين المرايا والدماء تسيل منها.. ولم أنم تلك الليلة فالصورة تروح وتجيء، تشدني إليها كلما حاولت الابتعاد.. وفي اليوم التالي ظهرت الصحف وعلى صفحاتها الأولى تلك الصورة.. واجهة المحل المنهارة والجرحى والمرأة مصلوبة فوق أجزاء الزجاج والمرايا المهشمة.. وعنوان كبير.. "لاجئة سياسية عراقية تدمر واجهة مخزن كبير في شارع أوكسفورد"، ثم وصف مسهب للحادث، قرأته بدقة كبيرة وأنا أبحث عن اسمها وشكلها.. ومرة أخرى وجهها أخذني عبر السنوات.. سنوات العمر إلى طفولتي وصباي.. وصوت المرايا.. وأمي وهي تصرخ.. إنه فأل سيئ.. سيحدث شر..

كانت البداية سنة ١٩٥٢ وجموع المتظاهرين الصاخبة في بغداد تعبر شارع الرشيد والهتافات تتعالى من كل مكان قرب بيتنا في رأس القرية، كنا نسمع أصواتهم وهتافاتهم ونحن في البيت، ثم صراخهم المختلط بأزيز الرصاص وصياحهم وهم يهربون داخل الأزقة والشوارع القريبة.. شاركهم الضجيج خروف لدينا مربوط في الزاوية لذبحه أثناء العيد، فهاج وماج وقطع الحبل وانطلق راكضا بكل قوته باتجاه الدرج ثم وبقفزات سريعة بدأ يصعد إلى الطابق الأعلى حيث غرف النوم، وفي لحظات أسرعنا خلفه نطارده للإمساك به حين دوى في كل البيت صوت تهشم المرايا.. وفوجئنا بالخروف وهو ينطح مرآة دولاب الملابس بهياج شديد، فقد شاهد صورته فيها وظنها غريمه، فاستبسل في إظهار بطولته.

اصفر وجه أمي وانخطف وهي تحدث خالي عن الحدث، عندما جاء من البصرة لزيارتنا ولشراء قطع غيار لماكنة الثلج التي تعطلت في معمل الثلج الذي يملكه، قالت له وهي مرعوبة:

– ما إن تحطمت المرآة.. وقلت أنا إنه فأل سيئ حتى لعلع الرصاص وضربت الشرطة الناس.. لقد خرجت بعد ذلك إلى الشارع لمشاهدة ما يحدث، فرأيت موترسايكل وهو يخترق شارع الرشيد وسايقه وهو يحمل قميصا ملوثا بالدماء فوق عصا كالراية.. ويصيح.. بواسطة سماعة يضعها قرب فمه.. "أيها الناس.. أيها الناس.. هذه دماء الشهداء.. دماء أبنائكم الشهداء البررة الخالدين.. لن نهدأ حتى نثأر لهم". رددت أمي الكلمات الأخيرة عدة مرات. فهدأ خالي من فزعها وطمأنها، ثم دعا العائلة لزيارته في البصرة خصوصا والمدارس كانت قد تعطلت بسبب الإضرابات والمظاهرات، ولكن أمي رفضت السفر بشدة.. فتحطم المرايا فأل سيئ والأحسن عدم مغادرة الدار. سوء المزاج لازمها فترة حتى وجدت حلا للفأل السيئ.. الحل هو أم رغد المرأة الشابة التي تقرأ البخت والفنجان وتستطلع الطالع، ويقال إنها كانت تعتاش من ذلك، بالإضافة إلى عملها كدلالة لكل شيء.. فهي تدور من بيت إلى بيت تبيع الملابس المستعملة وأدوات المطبخ، وتقوم بعمل الحنة للعرائس، وعقد وترتيب الخطوبات ولم شمل العزاب على بنات الحلال وهكذا بدأت أمي تلجأ لها، حيث تدفع لها بعض النقود للذهاب إلى الأئمة الصالحين في الكاظم الشريف لدفع الشر.

ومرت السنوات والعلاقة وطيدة بين أمي وأم رغد، إلى يوم حادثة القطة التي هاجمت

الدجاجة في مطبخنا حيث لاحقتهما أمي بالمكنسة لطردهما من المطبخ إلى حديقة الدار، فحدثت الكارثة وتهشمت مرآة الكومدي بعد قفزة بارعة من القطة الهاربة من ضربات أمي.. كان ذلك في الأسبوع الذي سبق انقلاب شباط سنة ١٩٦٣.. فصاحت أمي ولطمت وجهها إنه الشؤم مرة ثانية.. سيحدث شر حتما، وأسرعت تفتش عن أم رغد.. ولكنها لم تجدها، فزاد فزعها.. هكذا وجدها خالي حين جاء لزيارتنا بعد أيام.. فأخذ يمازح أمي وأختي حول الموضوع قائلا إن عماله قد أضربوا عن العمل مطالبين بزيادة أجورهم، ثم التفت إلى أختي ضاحكا وهو يردد.. إنك يا خالو تشتغلين متحمسة للبروليتاريا.. فلماذا لا تحدثين عمالي كي يفكوا إضرابهم.. كما أن هناك أحاديث كثيرة عن وجود مؤامرة ضد الحكومة.. هلعت أمي وصاحت بحماسة.. ألم أقل لكم لقد كسرت مرآة الكومدي إنه فأل سيئ يجب أن أجد أم رغد..

لم تجد أمي أم رغد.. ولكني وجدتها أنا في الكريمات يوم انقلاب ثمانية شباط.. كانت تساعد الشباب المحصورين تحت وابل مدفعية الدبابات في محلة الكريمات وهم يناضلون في دفاع مستميت لإنقاذ مكاسب ثورة ١٤ تموز.. سلمت عليها.. وتحمست وهي تقبلني، وأخذتني إلى بيتها حيث قضيت تلك الليلة عندها، وهي تحاول جهدها لتخفيف عبء ما يحدث حولنا من معارك دائرة لمساعدة عبد الكريم قاسم فقد كانت تحبه كثيرا.. وانتهت المعركة، وجاء الجنود والشرطة فاقتحموا البيوت بيتا بيتا وهم يفتشون عن الشباب المقاومين، وتحت ضربات أعقاب البنادق والصراخ والشتائم أخرجونا جميعا نساء ورجالا إلى الشوارع وصفونا إلى الحائط وأم رغد إلى جانبي، كانت فوهات البنادق والرشاشات موجهة نحونا حين بدأوا بعزل الرجال عن عوائلهم، فارتفع عويل النساء والأطفال وهم يلطمون وجوههم باكين ومتعلقين بأذرع الرجال.. وحين وصل الجنود إلى مكاني.. جرني واحد منهم وهو يقول "هذه أيضا كانت مع المقاومين" ولكن أم رغد تعلقت بي وهي تدفعه عني ببسالة صارخة في وجهه "كلا.. إنها ابنة أختي جاءت لزيارتي أمس وانحصرت هنا نتيجة منع التجول" ثم دفعته مرة ثانية وجرتني لتخفيني خلفها.. وهكذا نجوت.. أنقذتني تلك المرأة الطيبة البسيطة. بعدها تشردنا وتفرقنا..

ولم أسمع بأم رغد لسنوات طويلة خصوصا بعد سفري ووفاة والدتي.. كان لقائي الأخير بها بمحض الصدفة أيضا وفي مكان ما كنت لأتوقع ذلك أبدا.. في بولونيا.. في شارع من شوارع مدينة وارسو بعد حرب الخليج.. أسرعت إليها أقبلها، فرغم السنين كانت ماتزال قوية ولم يترك الزمان فوق وجهها وملامحها سوى بصمات قليلة.. سألتها متعجبة كيف وصلت إلى هنا، فأخبرتني بأنها في طريقها إلى السويد هاربة مع ابنتها.. ثم تحدثت عن العراق وسنوات الخير وكيف استطاعت بقدراتها الخارقة في قراءة الطالع والبخت والمستقبل أن توسع عملها وتحوله إلى تجارة رابحة خصوصا أثناء الحرب ضد إيران، حيث كان لديها الكثير من المعاميل حسب قولها. إن نخبة من الجيش حتى بعض قواد الفرق وشخصيات من الحكومة كانوا يستشيرونها ويستطلعون الطالع لديها.. بحيث أنها اشترت لها بيتا واسعا في الطارمية تحيط به بساتين النخيل، وأشجار البرتقال ويطل على نهر دجلة.. تنهدت وهي مستمرة في الحديث:

– كم كنت أحب بيتي وحديقتي.. خصوصا في العصاري حيث أجلس مع ابنتي على جرف النهر وغابات النخيل تداعب سحر الغروب وتزاوج السهوب البعيدة واخضرار الحقول.

ومن حديثها فهمت أنها هجرت كل شيء بعد أن أخذ بعض معاميلها من الحكومة الذين كانوا يأتونها لقراءة البخت، أخذوا يتهمونها بأنها السبب في نكسة حرب إيران.. وأنها المسببة لحرب الخليج.. ولهذا وفي ليلة سوداء اضطرت إلى ترك بيتها والهرب إلى الأردن.. وهي الآن في طريقها إلى السويد لطلب اللجوء..

رفعت الجريدة مرة ثانية أنظر وأتمعن في الصورة المنشورة وأقرأ من جديد ما كتب عن الحادث.. وسؤال يرن في مخيلتي كناقوس كنيسة في يوم أحد.. أهي أم رغد هذه المعلقة بين المرايا في واجهة المخزن الفخم؟ أخذت أبحث عن الاسم ولكن دون جدوى فقد غلبت في محاولة لتذكر اسمها.. فلم أكن أعرفها سوى بأم رغد.. حسب عادة العراقيين في إخفاء إسمائهم وشخصياتهم.. أجل لم أكن أعرف اسمها الحقيقي، ولم أستطع معرفة إذا كانت هي أم رغد وما الذي جاء بها إلى شارع أوكسفورد في عاصفة مثل هذه وهي التي تخاف العواصف؟

لندن ١٩٩٩/١٠/٧

من مواد (أدب وفن) في الأعداد القادمة..

المأساة: بين الواقع والخيال في "ظلال على النافذة"

[........................]

كاتب من العراق المحاصر

النخلة والجيران تجربة القراءة الأولى

سمير اليوسف

غائب طعمة فرمان – أدب المنفى الجديد

د. أحمد النعمان

قصــــة

وجه القطار الجميل

علي جاسم

لم تعد هناك محطة.. أيقن من ذلك. فالقطار ينهب المدى والطريق يسحبه بعنف.. شعر بهزة العربات وارتجافها.. المجهول أمامه وليس ثمة أمل في التوقف.. الشباك العريض، الصقيل الزجاج، يدفع جانب الطريق بيد براقة.. تتكوم الأشجار مع بعضها ملفوفة بدخان الليل وشاهد أغصانا تتراجع مرتعشة كأنها مجموعة أطفال تراجعت من رشقة ماء على الطريق لسيارة عابرة سريعة. ود لو يستضيف هذه الأغصان.. هناك متسع في المكان.. كراس أربعة متقابلة بينها فسحة.. لكن الطريق ينهب عجلات القطار وتزداد العربات ارتجافا.. كان وجه القطار جميلا في المحطة، لابد وأنه اسود عبوسا الآن.. قام من جلسته وحضن مربعا صغيرا بكفيه على زجاج النافذة العريضة، لم ير شيئا سوى أفواه مستغيثة من أشجار تتكوم إلى الوراء.. أحس بضيق شديد.. كان المسافرون يغطوم بنون ثقيل ولمح في آخر العربة شيخا يمسك بكتف طفلة وينظران خلال زجاج النافذة العريضة.. واقفان كتمثالين.. أراد أن يذهب ويسأل الشيخ لكنه يعرف أنهم لا يجيبون، وربما كانا تمثالين حقا! شعر بتشنج في عضلة رجله اليسرى فاسترخى على المقعد جوار النافذة وهو ينظر بذهول.. مد يده ومسح السخام الذي علق على وجه القطار، على عينيه المغبشتين. فتناثر الضوء بين أصابعه، كانت عينا القطار مبللتين.. قطرات من الندى تدخل بين أصابعه، باردة، التفت، كانت الأغصان واقفة، تنثر الندى من أوراقها وهاماتها وهي ترتجف.. هناك متسع في المكان.. حضنها وأجلسها على المقعدين، أمامه، رتب أعناقها وضمها مع بعضها.. تتمايل الأغصان وتسقط على زجاج النافذة العريضة، تهتز وتقف. تنظر خلال الزجاج فيزداد هطول الندى من هاماتها، فرك كفيه ببعضهما ووقف بجانبها ينظر إلى يد الشباك البراقة التي تدفع جانب الطريق.. ثمة خدر في ساقه اليسرى، رفعها بهدوء وأسندها على حافة المقعد الذي أمامه محاذرا مجلس الأغصان.. كانت عينا القطار مشعتين وضياء الشباك قد اختفى، التفت

إلى الخلف.. المسافرون فتحوا حقائبهم، فاشتم رائحة طعام.. حرك ساقه اليسرى وأمال جسده باتجاه الشباك العريض.. كان القطار يسير بهدوء وليس من هزة في العربات.. اعتدل في جلسته.. اعتذر بصوت مرتجف لمسافرين جلسا على المقعدين أمامه.. فتح حقيبته وأخرج منديلا من الورق، راح يمسح به وجهه ثم مخط بصوت عال.

المرأة التي أمامه يسقط عليها ضوء المصباح فتلمع المساحيق، أليفة، كدرة عند الذقن والرقبة. قلادة اللؤلؤ تطوق الرقبة وتنزل مثل مخروط رأسه عند فتحة الثديين. هناك اصفرار على حبات اللؤلؤ واصفرار على النحر ونهر الثديين. ابتسامة المرأة الطفولية وأسنانها البيضاء، أخجلته.. تنورتها طويلة، خضراء، تصل الكعبين. حذاؤها مشبك، أصفر، من الجلد اللماع.. لمح صبغة أظافر قدميها، خضراء، كأن حزمة الأغصان تكومت في حضنها ونداها الأخضر تساقط على أظافر القدمين.. الرجل الذي بجانبها، جميل.. مازال يحمل حقيبته على كتفه، شعر مقصوص، قصير، ووجه متورد، يبرز أنفه الكبير دون تشويه.. ربما كان صديقها، لكنها أكبر سنا.. نظر إلى أصابع يديها المرتخيتين على حقيبة جلدية مملوءة بالزخارف وحزامها العريض ينتهي بقطعة بيضوية من الفضة الكامدة.. أصابع نحيلة مطلية باللون الأخضر..

.. ربما عازفة بيانو أو رسامة..

دفع حقيبته بقدميه أسفل مقعده واعتدل في جلسته.. كان القطار يسير دون صوت والعربات دون ارتجاف.. التفت صوب التمثالين فوجد الشيخ واقفا وقد سقط عليه ضوء المصباح، كأنه تمثال شمع.. شم رائحة كحول.. ابتسم للمرأة ذات العينين الشاردتين في وسط ظلال الأصباغ، حركت أصابعها على ظهر الحقيبة. هدأ القطار من سرعته ثم.. توقف. نزل بخفة إلى الأرض الرطبة. راوح قدميه عل الخدر يزول.. كانت محطة تحيطها الأشجار.. ثمة نوافذ ينز منها الضوء الداخلي، مطلية بالإعلانات الكثيرة الخضراء، امتعض من اللون الأخضر ودلف داخل مطعم المحطة.. الناس كثيرون ورائحة الدخان والكحول قوية.. هناك من يجلس على الطاولات.. لم يجد مكانا خاليا.. بحثت عيناه.. هرول إلى زاوية، لن يراه أحد.. لكنها رأته تلمع حقيبتها على كتفها والرجل وراءها.. كانت عيناها جميلتين كعيني القطار، لما جلست فاحت رائحة الأغصان من تنورتها.. رائحة القهوة تفتح شهيته للطعام. مد يده ليأخذ قطعة من السكر، اندلقت قهوته على سطح الطاولة.. قفز الرجل وبقيت هي في مكانها تبتسم.. قفز إلى حضنها يمسح مسيل القهوة وهو يعتذر.. كانت يداه خشنتين على محيط التنورة الناعم الندي.. أكثر من الاعتذار.. وجه دبق تحتضنه كفاه.. ذعر، فتراخت كفاه على الصدر، كان ملمس القلادة باردا وثمة خشخشة تتركها أصابعه في منحدرها نحو الأسفل.. العينان الواسعتان تلمعان ببريق الاشتهاء، لكنه اعتدل في جلسته ومسح يديه ببنطاله. كان الرجل يخض كتفي المرأة وهي تضحك.. أشارت بإصبعها نحو القاعة وهي تضحك بصوت عال كشف عن أسنان مرصوفة.. يبدو أنها أسنان اصطناعية.. همس بداخله، اتجهت عيناه نحو هدف الإصبع المرفوعة.. جلس مرتادو القاعة على الطاولات وبدأوا يخلعون قمصانهم.. بانت الزنود الممتلئة القوية.. ثمة إشارات وعلامات على الزنود، زرقاء، بل

خضراء، كأنها أغصان تتفرع وتدخل الآباط تبحث عن جذورها.. ضحك مـــع ضحكـــة المـــرأة وأشار بكفه نحو الرواد. شعر أن باطن كفه لزجة، أنزلها بتوجس ومسحها على ظهر فخذه الأيسر المتشنج.. قام الرجل وقامت المرأة، دفعها من كتفيها أمامه كعربة مملوءة بأوراق مبلولـــة.. أراد النهوض، لكنه فكر بالمحطات والقطار الذي لا يتوقف، جلس واحتسى ما تبقـــى مـــن قهوتـــه.. رجعت المرأة، كأنها نسيت شيئا.. لمح طعنات مدورة على خديها وذقنها.. كان الطـــلاء مغـــبرا، نظرت إليه بعينين مغبشتين فتذكر عيني القطار.. وقف المرتادون على سطوح الطاولات وبـــدأوا يرقصون.. كانت طاولته تهتز بفعل الرقص العارم.. أمسك بطرفي سطح الطاولة ليثبتـــها، لكـــن المرأة عادت مرة أخرى وسحبت شرشف الطاولة بيدين مرتعشتين، لمعت في أطرافهما الخضرة، ووضعته على كتفيها.. أيقن من بقائه مادام القطار لن يتوقف في المحطات.. تلمس بيد مرتجفـــة محطات القطار البطيء في ذاكرته.. محطات يتمدد الرمل على أرضها.. نديا في كل صباح حيث الألوان تتصاعد في الأفق الأزرق.. نخيل وأشجار توت وصفصاف.. لكن البلاد ابتعدت وسحبت آخر حبالها المشتعلة معه.. وامتلأ حضنها بالرماد.. ود لو يرتشف شيئا مـــن القـــهوة.. صخـــب الطاولات يسكن، أرخى يديه في حضنه.. لم يسمع ضجيجا ولم ير علامات الزنود.. كانت القاعة فارغة ومصباح الكهرباء القوي خارج حانة المحطة يدخل بشعاعه عبر النافذة.. عرف أن القطار قد تحرك وسينهبه الطريق، وليس ثمة محطات.. شعر بخدر في رجله اليسرى فقام. ود لو يـــرى المرأة مرة أخرى ويصفع الرجل الذي كان يدفعها من كتفيها.. أنف كبير وشعر مقصوص يخـــلف من اندلاق القهوة.. مد يده يتحسس بلل القهوة على بنطاله، شعر بلزوجة بين فخذيه. ذعر وفـــرك فخذيه بحركة أشبه بالهرولة.. تذكر حقيبته فعاد ضوء المصباح الكبير يملأ المكان لكن الطريـــق ينهب عجلات القطار الآن.. همس بداخله.. شعر بارتجاف ضياء المصابيح داخل الحانـــة علـــى كتفيه وكفيه.. تذكر مرأى الأغصان. كان الهواء رطبا في الخارج وساحة المحطة فارغة، يلتمـــع حصاها، والأشجار تطوقها.. وثمة بياض في السماء، طولـــي، كأنـــه إصبـــع القمـــر.. وغيـــوم تتراكض.. ذهل لمرأى القطار.. كان جاثما لا حراك فيه.. الظلام في داخله.. دودة كبـــيرة ذات مفاصل جاثمة وجلدها الليل.. لمح نورا مشعا في الأمام. كانت عينا القطار مبصرتيـــن، تشـــعان نورا على القضبان الغافية.. اقترب من وجه القطار.. مسح عينيه بطرف كمه، فبان النهار الكامل فيهما.. ابتعد قليلا ونظر إلى وجه القطار، كان جميلا، لكنه مغبرا. يرفع قبعتـــه أمـــام القضبـــان الغافية فتتناثر المحطات على الجانبين.. نحيلة كقطرات المطر..

لايبزغ

١٩٩٩/١٢/٢٩

ثلاث قصائد

خالد الحلي

زيارة صباحية

عصفور أبيض يأتي من بغداد

يفتح نافذتي كل صباح للشمس

يوقظني في همس:

أسعدت صباحا.

....

يوقظني وأنا في حزن يأكلني

يوقظني وأنا في أمل يشربني

ويعود.. يعود إلى بغداد

مبتهجا.. مختصرا كل الأبعاد

وأنا والحزن صديقان عدوان

وأنا والأمل المغدور ذبيحان

* * * *

حزني أكبر من أن يعرفه

عصفور لا يعرف معنى الحزن

أشسع من أن يعرفه

جندي يحكمه الموت ولا يدري أين يموت

حزني أوحش من تابوت

حزني أكبر من روحي

يا بؤس الروح

وأنا في كل صباح أستيقظ من حلم أو كابوس

كل صباح آمل أن ترأف بي أحلام وكوابيس الليله

ويجيء الليل

طاووسا يتبرقع في وجه غراب

فلماذا.. ولماذا.. ولماذا؟

يوم جديد

في كل يوم تغرس الأسئله

أنيابها في دمي

كيف ترى..

يا بشرا لا يرى

أن تغفلوا ما جرى

كيف ترى سادتي

أن تقبلوا عماكم

وأن تكوموا الرماد في سماكم

كيف ترى..

كيف ترى..

كيف ترى..؟

يا سيدي العراق

سدى.. سدى.. سدى

سدى

سدى يضيع الوقت خارج الوطن

سدى تذوب في الدم الأيام

سدى.. سدى

يكتئب المكان

ويهرم الزمن

* * * *

دونك يا عراق

أبصر نفسي في دمي المراق

ساقية تبحث عن مياه

وميتا يبحث عن كفن

* * * *

سدى..

سدى..

سدى..

سدى يموت الوقت خارج الوطن

سدى.. سدى أيامنا تهان

يا سيدي العراق

يا سيد الزمان والمكان

سدى.. سدى يا سيدي

سدى..

سدى..

سدى.. سدى نضيع

يا سيد الجميع

ملبورن

إيضاح لا بد منه !

السيد الأستاذ رئيس تحرير الثقافة الجديدة الغراء

تحية طيبة وبعد،

أرسل لي مكتبكم في دمشق مشكورا رسالة كريمة من السيد حكمت إبراهيم مالكي (أو ملكي) من سان باولو – البرازيل يتساءل عما إذا كنت صديقه مجيد حميد راضي الموظف في مديرية الطرق والجسور والذي كان يوقع باسم مجيد الراضي، ويطالب بمراسلته في حالة كوني الشخص المعني. وبما أنني لست ذلك الشخص، وأن الأمر لا يتعدى التشابه بالأسماء فإن الرسالة أصبحت بالنسبة لي غير ذات موضوع. كان يمكن للأمر أن ينتهي عند هذا الحد، بيد أن الطريف في المسألة أن قصة هذا التشابه ترقى إلى منتصف الخمسينيات، بل إلى عام ١٩٥٤ على وجه التحديد حيث نشر عمود صحفي في صفحة الاجتماعيات من جريدة الشعب البغدادية لصاحبها يحيى قاسم يتظلم فيه كاتبه (عبد المجيد الراضي) من جراء الحيف النازل به، فهو يحب ابنة عمه ويرفض أهلها تزويجها منه. واستغرب الأصدقاء الموضوع وطريقة عرضه، وزاد استغرابهم أنني أكتب في جريدة الشعب التي كنا نحن الأدباء التقدميين نقاطعها. ونفيت الأمر جملة وتفصيلا. وبعد أسبوع تقريبا جاءني أحد الأصدقاء ليبلغني أن الشخص المعني موظف في مديرية الطرق والجسور، وأنه أبلغه بوجود شاعر وكاتب معروف في الوسط الأدبي العراقي ينشر في الصحافة العراقية والعربية باسم عبد المجيد الراضي، ويأمل منه أن يغير اسمه إذا أراد أن يكتب في الصحف. كانت التفاتة اعتزاز من ذلك الصديق. وانتهى الأمر عند ذلك الحد، ولم نر (لسمي) نتاجا أدبيا ولا غير أدبي منذ ذلك التاريخ.

وقامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وظننت، شأن غيري، أن متاعبنا قد انتهت لفترة قد لا تكون قصيرة، وأخذتني الحماسة فكتبت مقالة أعلنت فيها تحرري (المزعوم!) من كل عبودية وأنني لن أوقع بعد اليوم أي نتاج لي باسم عبد المجيد الراضي، بل باسم مجيد الراضي. واستقلت من وظيفتي في مديرية السكك الحديد لأتفرغ للعمل الصحفي في جريدة "اتحاد الشعب". في البداية كنت مسؤولا عن تصحيحها كاملة، ثم أصبحت مسؤولا عن تحرير صفحة الأدب والفن وكذلك محررا في الصفحة العربية إلى جانب المسؤول عنها الأستاذ عزيز سباهي، هذا بالإضافة إلى تبويب الجريدة وتصحيحها الثاني. ولا يفوتني بهذه المناسبة أنني كنت من بين القلائل الذين كتبوا

فيها باسمهم الصريح، ولذلك فإن السيد مجيد حميد راضي لم يكن يجهلني وهو الذي كان أحد قراء جريدتنا بحكم الانتماء التقدمي. وذات يوم نشرت "اتحاد الشعب" خبرا عن الاعتداء على سكرتير نقابة الطرق والجسور السيد مجيد الراضي في محلة الجعيفر في جانب الكرخ مما أدى إلى إصابته بجروح. ربما قرأت الاسم وأنا شبه نائم عند الفجر. وباختصار سبب لي هذا الخبر متاعب، فقد جاء أهلي من خارج بغداد يستفسرون عن حقيقة الأمر.

وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ لم يتركني هذا التشابه بأمان. إذ وقع مجيد حميد راضي في قبضة الجلادين، أما أنا فقد قدر لي أن أفلت منهم. وفي عهد عبد السلام عارف أطلق سراح مجموعات من الشيوعيين والديمقراطيين من السجون وأحيلوا إلى المحاكم العرفية لتنتقم منهم شر انتقام، وكان بين مطلقي السراح مجيد حميد الراضي. قرأت الخبر، شأن الآخرين، ولم يستوقفني سوى التشابه بالأسماء مع أن اسم والدي هو حسين. وجاءني من يطلب مني أن أكتب سيرة حياتي بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، فكتبت، ولكن كتابتي لم تقنعهم، وطلبوا الكتابة مرة أخرى فرفضت وأكدت لهم أنني كتبت كل شيء يعنيهم. وفجأة سألني الرفيق عن سر ورود اسمي بين مطلقي السراح من سجن الكوت. ضحكت وقلت مجرد تشابه بالأسماء ثم سردت القصة كاملة. غير أن ما أربكني حقا هو أنني كنت على صلة بالحزب آنذاك، فكيف أكون "حرا" وسجينا في الوقت نفسه!

وذات يوم من عام ١٩٦٤ قررت أن أزور الأستاذ المهندس رضا جليل في مكتبه في شارع السعدون في بغداد فسألني عن فترة السجن، فأنكرت أن أكون سجينا. غير أن المناضل رضا جليل أكد لي أن هناك واحدا من رفاقنا في المثقفين، ولم يكن يعرفني شخصيا، قد رآني في سجن الكوت ووصفني له فانطبقت الأوصاف. قلت، وأنا أضحك، لم يعد التشابه مقتصرا على الأسماء، بل تعداه إلى الأوصاف فسبحان الخالق!

وهاهو التساؤل يأتيني من البرازيل!

تحياتي الحارة للمتسائل ولصديقه مجيد الذي أراد – على ما يبدو – أن يتحرر من العبودية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فسجن من جراء طموحه الإنساني الذي اعتبرته الرجعية العراقية غير مشروع!

د. مجيد الراضي

براغ في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٠

تعقيب على تعقيب

مرة أخرى حول لغتنا العراقية الدارجة

في التعقيب المنشور في (الثقافة الجديدة) العدد (٢٩٤) للسيد سليم عبد الأمير حمدان وبعنوان (حول عراقيتنا الدارجة)، والذي ذكر في مقدمته (قرأت مرة في مقالة لأستاذي علي الشوك تداعياته حول "كفكير"، وما قدمه من تفسير لأصولها..)، ثم عاد وفسر كلمة "كفگير" الفارسية وأعطى لها تفسيرا مغايرا، عندما ذكر بأنها (كلمة مركبة من كف "الزبد" و: كير مخفف "كيرنده" ساحب، أخذ، رافع، أي أنها تعني رافع الزبد أو آخذ الزبد..). ولكوني لم أطلع على مقال أستاذنا علي الشوك التي فسر فيها كلمة (كفگير) لكنني سبق وأن ساهمت في العدد (٢٩١) من الثقافة الجديدة بتعقيب (حول خواطر الأستاذ علي الشوك) وقدمت تفسيرا مطابقا لما ذكره الأستاذ علي الشوك لكلمة "كفگير"، أي الماسك بالكف، فقد فوجئت بالتفسير الغريب الذي خرج به علينا السيد حمدان، حيث أن كلمة "كفگير" كما جاء في القواميس الفارسية المتداولة هي كلمة معربة، وتكتب بـ(كاف وگاف)، أما اللفظة الفارسية العامية فتكون "كفكير" بدون (گاف). وهناك كلمتان أخريان بمعنى "كفكير" لكنهما قليلتا الاستعمال، وهما "گفليز" و"كفچليز"، ومعناهما واحد هو مغرفة الطعام ذات الثقوب أي "كفگير".

أما إذا أخذنا كلمة "گير" لوحدها فهي تعني يمسك (Hold)، أو "كرفتن" من "كرفت" الفعل أما اسم الفاعل وهو "گيرنده" فهي تأتي أيضا بمعنى آخذ أو جذاب وليس لها علاقة بكلمة "گير" البتة. لذلك فكلمة "زبد" بالفارسية هي "كَره" بفتح الكاف وكسر الراء.

ختاما، أتمنى أن يكون هذا التوضيح مفيدا للقارئ الذي تهمه جوانب عديدة في لغتنا ولهجتنا الدارجة.

وداد فاخر

فيينا – النمسا ٢٠٠٠/١١/٢٥

إصدارات وردتنا

جمعة الحلفي: عطر الغايب، شعر شعبي عراقي، دار حوران، دمشق ٢٠٠٠.

عزيز السماوي: بانوراما عراقية، شعر شعبي عراقي، تشكيل لغوي مهدى إلى الفنان التشكيلي فيصل لعيبي، لندن ١٩٩٩.

ناطق عزيز وأحمد عبد الحسين: ترجمة وإعداد قصائد للشاعرة الإيرانية فروغ فرخ زاد، (عمدني بنبيذ الأموات)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ٢٠٠٠.

د. تيسير الناشف: مفكرون فلسطينيون في القرن العشرين، منشورات الطلائع. يافة الناصرة ١٩٩٩.

تموز: مجلة الجمعية الثقافية العراقية في مالمو/ السويد، العدد ١٥ خريف ٢٠٠٠، ساهم في العدد: الهيئة الإدارية، ابراهيم أحمد، د. قاسم البريسم، هيفاء الأمين، محمد عنوز، فرات المحسن، د. كاظم حبيب، د. ابراهيم الخميسي، فاضل العزاوي، سعد الواسطي، جلال حسن، كامل الركابي، فاضل المظفري، باسم الأنصار، هيفاء زنكنه، ابراهيم اسماعيل، عدنان الصائغ، حامد الحيدر، زهير كاظم عبود، عدنان محمد، رافد سلمان؛ لوحات الغلاف الأول والأخير للفنان علي النجار، واللوحات الداخلية للفنانين علي النجار وكفاح محمود.

الاغتراب الأدبي: العدد ٤٦ لعام ٢٠٠٠، ساهم فيه: د. قاسم البريسم، ضياء الجبيلي، عقيل منقوش، د. عبد الحسين عواد، فاهم إيدام، سميرة المانع، فاضل السلطاني، البشير النظيفي، محسن السراج، محمد العتروس، علي حبش، أحمد النعمان، باسم فرات، شمس الضحى براقي، د. أبو العيد دودو، لطفي عبد اللطيف، سلام عبود، خالد كاكي، عبد الإله عبد القادر، إدوار الخراط، علي مصباح، د. هاشم العلوي، حسن النصار، صلاح نيازي.



السعر : خمسة عشر ديناراً